جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الوصف

بين التراث النحوي والدرس اللساني المعاصر

The Adjective
Between the Traditional Grammar & Modern Linguistics

إعـــداد

زهير محمد عقاب العرود

إشراف الأستاذ الدكتور

سمير شريف استيتية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اللغة العربية تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك – إربد – الأردن

٢٠٠٨م ١٤٢٩هـ

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الوصف

بين التراث النحوي والدرس اللساني المعاصر

The Adjective
Between The Traditional Grammar & Modern Linguistics

إعداد
زهير محمد عقاب العرود
بكالوريوس لغة عربية ، جامعة اليرموك، ١٩٨٤م
ماجستير في اللغة والنحو – جامعة اليرموك ٢٠٠٥م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اللغة العربية تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك – إربد – الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية ... رئيساً ومشرفاً
الأستاذ الدكتور حنا جميل حـــــداد ... عضواً
الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل ... عضواً
الأستاذ الدكتور موسى سامح الربابعـــة ... عضواً
الأستاذ الدكتور لطفي أحمد أبو الهيجـــاء ... عضواً

تاريخ تقديم الأطروحة

٢٦ /حزيران/ ٢٠٠٨م

الإهـــداء

إلى روح أبي الطاهرة الذي قضى نحبه في الدفاع عن وطنه وأمته

. . . الشهيد محمد عقاب العرود

إلى من شاطرتني الليالي السهر والعناء . . . .

وسهرت على راحتي الليالي الطوال . . .

إلى صاحبة القلب الكبير . . . أمي الغالية

إلى من غمرني بحبه وعطائه وآثرني على نفسه وما توانى لحظة عن

تشجيعي . . . .

أخي " زهر الدين أبي عون

واختي العزيزتين أم أحمد وأم حمزة

إلى زوجتي العزيزة . . . عايشت هذه الدراسة ساعة بساعة قطفت زهرها

وحملت أشواكها

إلى أبنائي . محمد . آسال . رسال . أمل . إسلام الذين ربما سلبتهم هذه

الدراسة بعض حناني

أهدي هذا الجهد المتواضع

كلمة وفاء

وإذا كان من الصنائع الجميلة أن تشكر، وأن يعلن الشكر كما تقتضي به الأخلاق والأعراف بين الناس في كل مكان وكل زمان.. فإنني أبادر فأسجل عظيم الشكر ووافر العرفان لمشرفي الأستاذ الدكتور سمير استيتية، بل أجد نفسي مديناً له على ما أولانيه من رعاية وتوجيه سديد، فكان خير الموجه والمرشد. أخذت من غزير علمه، ووفير فضله ما أمدني بطاقة إضافية ذللت الصعاب، ومكنتني من المضي قدماً وبقوة في إنجاز هذا البحث.

أمّا أعضاء اللجنة الموقرة الأستاذ الدكتور حنا جميل حداد، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، والأستاذ الدكتور موسى سامح الربابعة، والأستاذ الدكتور لطفي أحمد أبو الهيجاء، فإنني أتوجه لهم جميعاً بجزيل الشكر، وعظيم عرفاني، لقبولهم مناقشتي، وتجشمهم عناء قراءة هذا البحث وتقويمه. لقد شَرُفتُ بمشاركتهم التي ستضفي على البحث أَلَقَ علمهم وعطائهم، وسأفيد من ملاحظاتهم بما يصوب مسار هذا البحث. ويقوم اعوجاجه.

بارك الله فيهم جميعاً

وما توفيقي إلا بالله

الباحث

محتويات الرسالة

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ج
كلمة وفاء	د
الفهرس	هـ
ملخص الرسالة باللغة العربية	ز
المقدمة	١
الفصل الأول "الوصف الماهية والعلاقات"	٤
المبحث الأول	٥
الصفة في اللغة والإصطلاح	٥
بنية الصفة في أقسام الكلمة	١٠
أهمية الصفة في التركيب اللغوي	١٧
المبحث الثاني: التعالق في تركيب الصفة	٢٦
أولاً: العلاقة بين الصفة والبدل	٢٧
ثانياً: العلاقة بين الصفة والتوكيد	٢٩
ثالثاً: العلاقة بين الصفة والحال	٣٢
رابعاً: العلاقة بين الصفة والخبر	٣٦
خامساً: العلاقة بين الصفة والصلة	٣٨
سادساً: العلاقة بين الصفة وعطف البيان	٤١
الفصل الثاني " التشكيل البنائي للصفات"	٤٣
المبحث الأول: البنية المفردة	٤٤
الأول: النعت الحقيقي	٤٤
١. المشتق	٤٤
أ. اسم الفاعل	٤٤
ب. صيغة المبالغة	٤٧
ج. الصفة المشبهة	٤٩
د. اسم المفعول	٥١
ه. اسم التفضيل	٥١
٢. الجامد المؤول بالمشتق	٥٢
أ. أسماء الإشارة.	٥٢
ب. الأسماء التي بمعنى صاحب	٥٤
ج. الأسماء المختومة بياء النسبة	٥٦
د. الاسم المصغر	٥٨
ه. أسماء الأعداد	٥٨
و. الوصف بالأسماء الجامدة (كل، جد، حق)	٥٩
٣. المصدر	٦٢
الثاني: النعت السببي	٦٥
المبحث الثاني: البنية المركبة	٦٩
نعت الجملة وشروطه	٦٩
شبه الجملة	٧٨
النعت المقطوع	٧٩

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث: " الظواهر اللغوية في جملة الوصف بين التراث النحوي والدرس اللساني المعاصر"	٨٥
المبحث الأول: ظاهرة ترتيب الصفات المتعددة.	٨٦
المبحث الثاني: ظاهرة الحذف في تركيب جملة الصفة	٩٠
أولاً: حذف الضمير العائد على الموصوف من الصفة نفسها	٩٠
ثانياً: حذف الضمير العائد من جملة الصفة	٩٢
ثالثاً: حذف الموصوف	٩٤
رابعاً: حذف الصفة	١٠٠
المبحث الثالث: ظاهرة عطف الصفات وتكريرها	١٠٣
المبحث الرابع: ظاهرة الفصل في تركيب جملة الصفة	١٠٨
المبحث الخامس: ظاهرة المطابقة في تركيب جملة الصفة	١١٣
المبحث السادس: ظاهرة نفي الصفة أو الموصوف	١٢٥
الخاتمة	١٢٧
المصادر والمراجع	١٢٩
الملخص باللغة الإنجليزية	١٤٣

الملخص

الوصف بين التراث النحوي والدرس اللساني المعاصر

إعداد: زهير محمد العرود

إشراف: الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية

الكلمات المفتاحية { الوصف، الصفة، النعت}

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى توضيح وجهتي نظر؛ قديمة: تمثلت بعدم انتزاع الصفة مكاناً في أقسام الكلمة، وهو موقف عام جاء بعد مراقبة فرضية التقسيم الثلاثي المشهور في وجوه الاستعمال، وحديثة: ترى أن هناك من الخصائص ما يؤهل الصفة للاستقلال أو الانفراد بقسم مستقل، ناهيك بأنّ هناك دوافع وأسباب أخرى وراء هذه الدراسة، يأتي بيانها وتفصيلها عند مناقشة قضايا هذه الدراسة.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة الموسومة بـ" الوصف بين التراث النحوي والدرس اللساني المعاصر" على ما تهيأ لها من جوانب نحوية وصرفية وبلاغية ولسانية، أن تكون في ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وتلحقها خاتمة.

أمّا الفصل الأول الموسوم بـ "الوصف الماهية والعلاقات" فقد جاء في مبحثين، الأول تضمن عرضاً لحدود الوصف في اللغة والاصطلاح، وخرج الباحث بنتيجة مفادها أن الحدود جاءت متقاربة. ودرس الباحث فيه أيضا بنية الصفة في أقسام الكلمة. وتوصل إلى أن ما جاء من ملاحظات حول الصفة لم يجعلها تقوى على الانفراد بقسم مستقل. وبعد ذلك درس أهمية الوصف في التركيب اللغوي، مبينا الأثر الذي تؤديه في الكشف عن المعنى وتوضيحه.

أمّا المبحث الثاني من هذا الفصل، فقد خصص لدراسة تعالق الصفة بغيرها من الموضوعات النحوية. وخلص إلى أن هناك صلات بين التراكيب تعود بها إلى أصل مشترك.

وتضمن الفصل الثاني الذي عنوانه " التشكيل البنيوي للصفات" مبحثين؛ درسَ الباحثُ في المبحث الأول البنية المفردة للصفات، وخلص بنتيجة مفادها أن النعت الحقيقي والسببي غير متكافئين في حجميهما، وأن النعت السببي لا يكاد يخرج عن الشواهد النحوية النادرة.

أمّا المبحث الثاني من الفصل الثاني فقد تناول البنية المركبة، فدرس الأنماط التركيبية التي تقع صفة، فدرس الجملة، وشبه الجملة، وارتأى أن يدرس ضمن هذا الإطار النعت المقطوع.

واختص الفصل الثالث وهو الأخير بدراسة الظواهر اللغوية الخاصة بالصفة، فقد أفرد لكل ظاهرة مبحثها الخاص بها، فكان يعرض للقضية بإيجاز، ممهداً لها كما جاءت في كتب النحو؛ لتكوّن أرضية مشتركة بين الباحث والقارئ يسيران عليها.

درس الفصل الثالث ظاهرة ترتيب الصفات المتعددة، وظاهرة الحذف، وظاهرة عطف الصفات وتكريرها والفصل بين الصفة والموصوف، والمطابقة، ونفي الصفات، ذاكراً ما قاله المتقدمون والمحدثون في كل ظاهرة، ومناقشاً ومفسراً قدر الإمكان ما كان يدور حول كل ظاهرة.

أمّا الخاتمة فقد جاءت متضمنة لجملة من النتائج التي ظهرت من مناقشات الباحث للقضايا التي وردت في هذه الدراسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لمن قام بحق حمده اسم الله، فتجلى في كل كمال استحقه واقتضاه، سمع حمد نفسه بما أثنى عليه المعبود. وصلى الله على سيدنا محمد الذي أضاء برسالته سبل العلم للباحثين، وبعد:

فقد سعى الباحث في هذه الرسالة إلى الإجابة عن تساؤلات كثيرة وكان من أبرزها:

أولاً: لا تخلو الصفة في أقسام الكلام من إشكال، فقد عدّها المتقدمون صنفاً ينضوي تحت قسم الأسماء، وجعلها بعض المعاصرين في قسم مستقل، لما تتصف به من خصائص تؤهلها للاستقلالية بقسم خاص.فإلى أي مدى أسهمت هذه الدراسة في توضيح وجهتي النظر هاتين، وهل حقاً هناك من الخصائص ما يؤهل الصفة لأن تقف جنباً إلى جنب مع أقسام الكلمة الأخرى؟

ثانياً: إلى أي مدى أسهم الدرس اللساني المعاصر، في إعادة بناء الدرس النحوي بما يتناسب ومستوى التطور الذي وصل إليه علم اللغة المعاصر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها، جمع الباحث نصوصاً من مصادر متنوعة؛ قديمة وحديثة، فدرسها وحللها، ثم أصدر أحكاماً مؤيداً فيها أو معارضاً، أو يجمع شتات مسألة في رأي واحد.

وبناءً على قراءة تلك النصوص وتصنيفها، جاءت هذه الدراسة في مقدمة، وثلاثة فصول تليها خاتمة.

جاء الفصل الأول الموسوم بـ " الوصف الماهية والعلاقات" في مبحثين؛ الأول تضمن عرضاً لحدود مصطلح الوصف في اللغة والاصطلاح. ورأينا كيف كانت هذه الحدود كلها تدور في فلك واحد، فجاءت متقاربة. وقد درست فيه بنية الصفة في أقسام الكلمة. حيث تم عرض طائفة من الآراء الحديثة التي ترى إفراد الصفة بقسم مستقل، وقادهم هذا الاقتناع إلى وجود جملة وصفية إلى جانب الجملة الفعلية والاسمية. ناقشت هذا التوجه، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن انفراد الصفة ببعض الخصائص لا يسوغ استقلالها. وبعد ذلك انتقلت إلى دراسة أهمية الصفة في التركيب اللغوي، وبيّنتُ الأثرَ الذي تؤديه في الكشف عن المعنى وتوضيحه.

ثم انطلقت في المبحث الثاني من هذا الفصل للحديث عن تعالق الصفة مع غيرها من الموضوعات النحوية؛ فدرست علاقة الصفة مع البدل، والتوكيد، والحال، والخبر، وعطف البيان، والصلة، وخرجت بنتيجة مفادها أنه قد يظن أن لا روابط بين التراكيب النحوية، وقد تبدو للوهلة

الأولى أنها مستقلة قائمة بنفسها، وتبينَ أن هذه التراكيب تربطها علاقات وصلات وثيقة لا تظهر على السطح، إلا في ضوء البحث الذي يرجع هذه التراكيب إلى أصل مشترك.

أمّا الفصل الثاني فقد وسمه الباحث بـ " التشكيل البنيوي للصفات"، وجاء في مبحثين، الأول: يناقش البنية المفردة، وقد قسمها إلى قسمين؛ النعت الحقيقي، وأدرج تحته أصنافا ثلاثة هي: المشتق، والجامد المؤول بالمشتق، والنعت بالمصدر، ثم النعت السببي. وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها أن النعت الحقيقي والسببي غير متكافئين في حجميهما أو نسبة ترددهما في اللغة، وأن النعت السببي، وهو صبغة قديمة في النحو العربي، قليل الاستعمال في الحاضر، لا نكاد نجد له أثراً إلا في الشواهد النحوية.

أمّا المبحث الثاني في هذا الفصل، فقد تناول فيه الباحث البنية المركبة للصفة، وقصد فيها الأنماط التركيبية التي تقع صفة، فدرس الجملة، وشبه الجملة، وارتأى أن يدرس ضمن هذا الإطار النعت المقطوع.

واختص الفصل الثالث وهو الأخير، بدراسة الظواهر اللغوية الخاصة بالصفة، إذ أفرد لكل ظاهرة من هذه الظواهر مبحثها الخاص بها، فكان يعرض بإيجاز ممهداً للظاهرة، كما جاءت في كتب النحو، لتكوّن بينه وبين القارئ أرضية مشتركة يسيران عليها.

درس الظواهر الخاصة بتركيب الصفة وهي: ظاهرة ترتيب الصفات المتعددة وظاهرة الحذف، وظاهرة عطف الصفات وتكريرها، والفصل بين النعت والمنعوت، وظاهرة المطابقة، ونفي الصفات، ذاكراً ما قاله النحويون المتقدمون والمحدثون حول كل ظاهرة ، ومناقشا ومفسراً قدر الإمكان، ما كان يدور حول كل ظاهرة من هذه الظواهر.

أما خاتمة هذه الدراسة فقد تمثلت في مجموعة من النتائج التي خرج بها الباحث من مناقشاته لقضايا البحث.

الدراسات السابقة:

أولاً: الرسائل الجامعية.

١. **الجملة الوصفية في النحو العربي**، شعبان صلاح، رسالة ماجستير نوقشت في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م. طبعت في كتاب وصدرت أول طبعة منه في عام ٢٠٠٤م.

جاءت هذه الرسالة في تمهيد وأربعة فصول:

أمّا التمهيد فقد خصص لدراسة مفهوم الجملة العربية، باعتبار ذلك ضروريا لدراسة الجملة الوصفية، وجاء الفصل الأول لدراسة خصائص الصفات. في حين درس في

الفصل الثاني صيغ الصفات وتعدد معناها الوظيفي، وخصص الفصل الثالث لدراسة الجملة الوصفية. أمّا الفصل الرابع فقد ناقش فيه الباحث قرائن الجملة الوصفية.

٢. **النعت في شعر امرئ القيس للباحثة مروج صبري**، وهي دراسة تطبيقية، نوقشت في جامعة اليرموك سنة ١٩٩٥م. جعلت الباحثة محور هذه الدراسة موقعية النعت في إبراز جماليات اللغة ودلالاتها السياقية.

جاءت الدراسة في بابين، عالجت في الأول آراء النحاة ومسائلهم المختلفة في موضوع النعت وتوصلت إلى أن النعت المشتق أكثر دوراناً من غيره من النعوت.

أما الباب الثاني، فقد جاء دراسة وظيفية تطبيقية للنعت في الديوان، وقد بنيت الدراسة فيه على تمعن الظاهرة النحوية، كقوالب لفظية تشغلها اللغة بصور، وأساليب عدّة خدمة للمعنى الشعري والغرض الرمزي.

ثانياً: الأبحاث العلميةِ.

١. **ضروب الصفة**، د. أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ٣٥، ج٣، ١٩٨٤م. وهي دراسة تناولت بعض ضروب الصفة المشتقة.

٢. **الوصف** – نظرة أخرى في قضايا النحو العربي، د. أحمد عبد الستار الجواري مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٢م.

٣. **تصنيف النعت في اللغتين العربية والإنجليزية**، مجيد الماشطة، مجلة كلية الآداب، جامعة دمشق، العدد العشرون، ١٩٨٢م.

وبعد، فإنني أضع هذا البحث بين أيديكم، بذلت فيه جهد المستطاع، وهو جهد متواضع، ولا أدعي أنني جمعت كل شاردة وواردة فيه، ولم يفتني منه شيء، بل الذي أقوله ربما فاتني الكثير، وسيتدارك اللاحق ما فات السابق ويصلحه، وربما أكمل إحسانه بالدعاء له. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1].

---

[1] سورة الحشر، الآية: ١٠.

الفصل الأول

"الوصف الماهية والعلاقات"

المبحث الأول

- الصفة في اللغة والاصطلاح
- بنية الصفة في أقسام الكلام.
- أهمية الصفة في التركيب اللغوي

الصفة في اللغة والاصطلاح

أولاً: الصفة في اللغة.

الصفة في اللغة: التحلية، وهي مصدر من وصف الشيء وصفاً وصفة: حلاّه، ونعته بما فيه. يقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)[1]: " وصف، الواو والصاد والفاء. أصل واحد هو تحلية الشيء".

ويقول ابن منظور(ت٧١١هـ)[2]: " وصف الشيء له وعليه وصفاً وصفة: حلاّه والهاء عوض من الواو، وقيل: الوصف المصدر، والصفة الحلية، والوصف وصفك الشيء بحليته ونعته.. واتّصف الشيء أي صار متواضعاً، قال طرفة بن العبد[3]:

إنيَّ كَفَانِيَ مِنْ أمْرٍ هَمَمْتُ به جَارٌ كجار الحُذَامِيِّ الذي اتَّصَفَا

أي صار موصوفا بحسن الجوار

وأنشد الشّماخ يصف مهراً[4]:

إذا ما أدْلَجَتْ، وصَفَتْ يَداها لها إدْلاَجَ، ليْلَةَ لا هُجُوعِ

يريد أجادت السير.

ومما قاله أبو البقاء الكفوي(ت ١٠٩٤هـ)[5]: " النعت عبارة عن الحلية الظاهرة الداخلة في ماهية الشيء، وما شاكلها كالأنف والأصابع، والطول، والقصر، ونحو ذلك"

---

1 أحمد بن فارس بن زكريا، كان إماماً في اللغة والنحو، ولد بقزوين سنة ٣٢٩هـ، وتوفي بالريّ سنة ٣٩٥هـ ومن مصنفاته معجم مقاييس اللغة، والمجمل في اللغة.. ، انظر: ترجمته في ابن خلكان: وفيات الأعيان (١٠٠/١)، والسيوطي، جلال الدين: بغية الوعاة (٣٥٢/١). ابن فارس أبو الحسين: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، إيران، ١٣٨٩هـ مادة (وصف).

2 ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب المحيط، بيروت، دار صادر، ١٩٧٠م، مادة (وصف) ٣٥٦/٩.

3 ورد البيت في لسان العرب مادة (وصف) ، وانظر: ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق دريّة الخطيب، لطفي الصقال، ١٩٧٥م، ١٧٧ .

4 ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر. د.ت.د.ط. ص ٢٢٦.

5 الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى بن الحسيني، الكليات، أعدّه للطبع ووضع فهارسه د. عثمان درويش محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٦ م، ٣٥٥/٤.

والحلية كما ذهب أكثر النحويين إلى أن النعوت تعني الصفات الثابتة سواء أكانت أمثالا أو ذوات[1].

إن أيّة سمة غالبة وبارزة في الذات يمكن أن تعرَّف بها، وتميزّها عن غيرها نحو الأعور الدجال، ومسيلمة الكذاب، بل أصبحت لشياعها كالأسماء المعارف، وسنرى ذلك جليا في مبحث حذف المنعوت ونيابة نعته عنه؛ إذ أجاز فريق من النحويين إقامة بعض النعوت مقام منعوتاتها التي تختص وتشتهر بها.

وقال الخليل(ت ١٧٠هـ) [2]: " النعت وصفك الشيء بما فيه، ويقال: النعت وصف الشيء بما فيه إلى الحسن مذهبه إلا أن يتكلّف متكلّف فيقول: هذا نعت سوء".

فالنعت وصف أميل للمعنى المستحب الحسن منه إلى السيئ القبيح. وقد علق الفيروز أبادي(ت ٨١٧هـ) على كلام ابن الأثير: "النعت وصف الشيء بما فيه من حسن ولا يقال في القبيح... والوصف يقال في الحسن والقبيح" علق بقوله: " وهذا أحد الفروق بين النعت والوصف"[3].

ويقال: وصف الغلام إذا بلغ حدَّ الخدمة، فهو وصف بين الوصّافة، والجمع وصفاء، قال ثعلب: " ربما قالوا الجارية وصيفة بيّنة الوصافة والجمع وصائف، ولأنهما يوصفان عند البيع"[4].

وقال ابن الأثير(ت ٦٠٦هـ)[5]: " بيع المواصفة هو أن يبيع ما ليس عنده ثم يبتاعه، فيدفعه إلى المشتري، قيل له ذلك لأنه باع بالصفة من غير نظير ولا حيازة مِلك. وقوله في حديث عمر – رضي الله عنه–: " إن لا يشِفَّ يصف"[6]، أي يصف المرأة؛ فإن الثوب الرقيق

---

1 ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ٣: ٤٧.

2 الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال. ٧٣/٢.

3 الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨مادة (نعت،١٦٢) ومادة (وصف، ٨٥٩) بتصرف.

4 الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت ٣٩٣هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، الطبعة الثالثة، تحقيق أحمد العطار ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م، ٤: ١٤٣٨ – ١٤٣٩. وانظر لسان العرب،مادة (وصف)

5 ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، الطبعة الأولى، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٣م – ١٩٦٥م، باب القاف مع الباء، ٤: ٦–٧، وانظر: الزبيدي، محمد مرتضى (ت١٢٠٥هـ) – تاج العروس من جواهر القاموس، دار ليبيا، بنغازي، ١٩٦٦م، مجلد٦: ٣٦٦ – ٣٦٧.

6 نص الحديث: لا تلبسوا نسائكم القباطيّ، فإنه إن لا يشف يصف" والقباطيّ.جمع قبطية،وهي ثياب رقيقة بيضاء.تنسب إلى الأقباط من أهل مصر. عبد الرزاق، أبو بكر بن همام، الصنعاني: المصنف، تحقيق=

إن لم يبن منه الجسد، فإنه لرقته يصف البدن فيظهر منه حجم الأعضاء، فشبه ذلك بالصفة كما يصف الرجل سلعته.

وتفسير الوصف بالنعت يوحي بأنهما مترادفان، فقد جاء في الأثر أن رجلاً سأل عليا – كرم الله وجهه– فقال: يا أمير المؤمنين أنعتْ لنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم– صفه لنا ؛ فقال عليٌّ: " كان ليس بالذاهب طولاً.. الحديث"[1].

وقيل الوصف والصفة مصدران، قال الراغب: الوصف ذكر الشيء تحليته، والصفة التي عليها الشيء من حليته ونعته. والوصف قد يكون حقاً وباطلاً[2].

وهكذا فإن الوصف كما دلّت معاجم اللغة، يعني وصف الشيء بما فيه من حسن ويأتي مكملاً ومتمما لوصف أو لمعنى في منعوته ومشيراً إليه، وقد يأتي مبالغا فيه مدحا وثناء. كما أنه قد يخرج إلى الذم أو التقبيح وما شابه ذلك.

والحق أن الصفة والنعتَ واحدٌ، وعلى ذلك نسيرُ رغمَ أن بعضهم[3] يرى أن النعت يكون بالحلية، نحو: طويل، وقصير، والصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه.

على أية حال قد يُفهمُ مما جاء في معاجم اللغة أن النعت أو الوصف في التركيب اللغوي هو بمنزلة "أل" التعريف للنكرة تعرفه وتعينه من غيره، كما أن النعت في التركيب يعين المنعوت تخصيصاً وتوضيحاً.

= حبيب الرحمن الأعظمي الطبعة الأولى، المجلس العلمي، كراتشي، باكستان، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م، ٥: ١٦٤، ٧: ٥١.

1 أخرجه الإمام أحمد في مسند علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- انظر ابن حنبل، أبو عبد الله الإمام أحمد، المسند، الطبعة الأولى،دار الدعوة، استنابول، ١٩٨٢م، ضمن طبعة الكتب الستة. مجلد، ٢١، (١: ١٥١).

2 المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ١٩٩٠م، ص ٧٢٧.

3 انظر: ابن معطي (ت ٦٢٨هـ)، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق على موسى الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م. ١: ٧٢٥. الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢، ٢: ٩٠٢، ٩٠٤. ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ :٤٨

ثانياً: الصفة في الاصطلاح

استعمل سيبويه (ت١٨٠هـ) ألفاظ النعت والوصف والصفة عناوين للمعنى الاصطلاحي النحوي[1]، وعليه فلا صحة لما ذكره بعض القدماء والمحدثين[2] من أن النعت مصطلح كوفيّ، وأن الوصف والصفة من مصطلحات البصريين.

ومن التعريفات النحوية لمصطلح الصفة تعريف ابن السراج(ت٣١٦هـ)، يقول: " والصفة كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ"[3] ونجد ابن جني(ت٣٩٢هـ)، يحدّه بقوله: " الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له، وتخصيصا لمن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه"[4].

وتعريف ابن السّراج لم يكن تعريفا على الحقيقة، إنما هو تقريب لمفهوم الصفة إلى الذهن. أمّا تعريف ابن جني للمصطلح فهو تعريف على الحقيقة؛ لأنه جمع بين أجزاء الحد من الجنس والفصول. فكلمة "لفظ" هي جنس الحد، وتشمل جميع ما يوصف به مفرداً وجملة وشبه جملة. وقوله: { يتبع الاسم الموصوف..}. هو فصل الحد يحترز به عما ليس بصفة. فخرج بقوله: { تتبع الاسم الموصوف} من الحد خبر المبتدأ والحال والتمييز والمفعول الثاني. وخرج بقوله: { بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه}، من الحد بقية التوابع وهي العطف والتوكيد والبدل[5].

---

1 سيبويه، أبو عثمان عمرو بن قنبر،الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتاب – بيروت ، ١ :٤٢١، ٤٢٩، ٢: ٥-١٣، ١٩٢-١٩٣.

2 السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩م، ٥ : ١٧١. حاشية الخضري على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف البقاعي، ٢: ٥٩٨. وانظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، الطبعة الخامسة، دار المعارف ، بمصر، ص ١٦٧، ص ٢٠٢.

3 ابن السّراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثانية، موسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٧م. ٢: ٢٣.

4 ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس الحمد، دار الأمل – عمان، ١٩٩٨م، ٨٢ – ٨٣.

5 انظر: موسى مصطفى العبيدان–الصفة الغالبة في النحو العربي، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية، عدد١٨، مجلد ١١، ١٩٩٨م، ص ٣٥٥-٣٥٦.

وحدّه ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، بأنه: " تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً"[1]. أو من غير تقييد[2].

وقال ابن عصفور(ت٦٦٩هـ): " النعت اسم أو ما هو في تقديره من ظرف أو مجرور أو جملة، يتبع ما قبله، لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح، أو ذم، أو ترحم. أو تأكيد، مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصة من خواصه"[3]. وفي هذا الحد شيء من الإطالة، رغم ما ذهب إليه بعض النحويين من جعله أفضل تعاريف النعت؛ لأنه تعرض لتفاصيله[4].

أمّا ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، فقد ذكر حدين للنعت:

أوّلهما: "هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً"[5]

ثانيهما: " ما ذكره في أرجوزته بقوله:

فَالنّعتُ تَابِعُ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ , أو وَسْمِ مَا به اعْتَلَقْ

وبعبارة أخرى: هو: " التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته... أو من صفات ما تعلق به وهو سببيّه[6].

وعرّفه ابن هشام(٧٦١هـ)، بأنه: " التابع المشتق أو المؤول به، المباين للفظ متبوعه"[7].

---

1 الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسين، شرح الرضي على الكافية، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، عالم الكتب. ٣: ٨.

2 ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني،بغداد، ١: ٤٤١.

3 انظر: ابن عصفور، على بن مؤمن المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ٢٤٠.

4 عبد الرحمن المكودي، شرح المكودي على الألفية، الطبعة الثالثة،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤، ص ١٣٤.

5 ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص ١٦٧.

6 ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ٢: ١٩١.

7 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ٤٠٠.

إن المتفحص لآراء النحويين في بيان حدّ الوصف، يجد أنها جاءت كلّها متقاربة، وأنها لا تكاد تخرج في فحواها، عما جاء في حدّ ابن جني الذي يعد أقدم من وضع حد النعت اصطلاحاً. وعليه فإن الباحث قد ارتضاه لأن يكون الخط الذي يسير عليه في بحثه.

بنية الصفة في أقسام الكلمة

إن الحكم على بنية الصفة من حيث الانتماء إلى أي قسم من أقسام الكلمة أو استقلالها يتطلب عرض ما قاله المتقدمون والمحدثون في تقسيم الكلام. ثم تقويم هذه الجهود في هذه القضية، وتبين صواب هذا التقسيم لدى المتقدمين واضطرابه لدى المحدثين.

لقد درج اللغويون المتقدمون على تقسيم مواد الكلام – على كثرتها وتشعبها – إلى ثلاثة أقسام،وهو التقسيم الثلاثي المشهور: اسم، وفعل، وحرف.

قال سيبويه: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم رجل وفرس وحائط. وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... وأمّا ما جاء ليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، واو القسم، ولام الإضافة ونحوها[1].

ومنذ أن جاء سيبويه بهذه القسمة الثلاثية، والنحويون العرب مجمعون على التمسك بها، وعرفوا كل قسم من تلك الأقسام تعريفاً عاماً، ثم ذكروا العلامات التي تميزه من غيره.

فالاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه، غير مقترن بزمن، وعلاماته: الجر، والتنوين والإضافة، والنداء، والتثنية، والجمع، والنعت،والتصغير، والألف واللام[2]. وغيرها من

---

1 سيبويه، الكتاب، ١: ١٢.

2 انظر: المبرد، أبو العباس، المقتضب،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه،نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، ١٣٨٦هـ، ١: ٣. الرماني، علي بن عيسى،رسائل في اللغة والنحو، تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، وزارة الثقافة والإعلام العراقية،سلسلة كتب التراث،٨٢، ص ٣٨. اليطليوسي، أبو محمد بن عبدالله بن محمد بن السعد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، مطبوعة بالرونيو، كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٧٢م،ص ٦٦ – ٦٧. الزمخشري،أبوالقاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية،الطبعة الثانية، دار الجيل – بيروت،ص ٦. ابن الشجري هبة الله بن علي بن الشريف البغدادي،الأمالي الشجرية، الطبعة الأولى – حيدر آباد، ١٣٤٩هـ.١: ٢٩٢، وما بعدها. ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ص٧. الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، المطبعة العامرية،١٢٧٥ هـ ١: ٨. ابن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، ١: ٢٠-٢٢.

العلامات التي تجاوزت ثلاثين علامة[1]. وذكروا أن الاسم يأتلفُ مع اسم آخر، فيكون منهما كلام مفيد، ويقع موقع المسند والمسند إليه. فيخبر عنه وبه، نحو: أخوك زيد، وزيد أخوك.

أما الفعل فهو كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمن ذلك المعنى. وعلاماته: دخول (قد) وحرفي الاستقبال، والجوازم، وتاء التأنيث الساكنة، وياء المخاطبة، ونوني التوكيد، والاتصال بضمير الرفع البارز، والتصرف إلى الماضي والمستقبل، ونون الوقاية التي تلزم ياء المتكلم. ويأتلف مع الاسم فيكون مسنداً ولا يقع مسنداً إليه. ويخبر به لا عنه ولا يدخل الفعل على الفعل فلا يقال: قام ضرب، أو ذهب قام[2].

والحرف كلمة تدل على معنى في غيرها. نحو، مِنْ،إلى، في، و (مِنْ) يدخل على الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها لا تبعيض نفسها.وإذا كان لابتداء الغاية فهي غاية غيرها، لا نفسها. ومثل ذلك (إلى) فهي تدل على منتهى غيرها، لا منتهاها نفسها. ولا يجوز أن يخبر عنه، كما لا يجوز أن يكون خبراً نحو قولنا: " إلى منطلق" كما نقول: " الرجل منطلق" وكذا لا نقول (عمرو إلى)، ولا (بكر عن)[3]، ومن ثم وجدوا أنفسهم مضطرين إلى وصف بعض الألفاظ بأنها أسماء أفعال،وبعضها الآخر بأنها أحرفٌ مشبهة بالأفعال، ليس هذا فحسب، بل وجدوا أنفسهم على غير وفاق في نسبة بعض الألفاظ إلى أي قسم من الأقسام الثلاثة. "قرب" مثلاً جعلها البصريون حرف جر للعدد والتقليل. وجعلها الكوفيون اسماً للعدد والتقليل قياساً على "كم" التي هي اسم للعدد والتكثير[4]. و "نعم" و "بئس" وصفهما جمهور النحويين بأنهما فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو نعمت المرأة فاطمة، وبئست المرأة هند، في حين نجد الكوفيين – ومنهم الفرّاء – يرون أنهما اسمان، واستدلوا

---

1 السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، حيدر أباد، ١٣١٦هـ، ٢: ٤.

2 انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٠. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٥م، ١: ٧. انظر: ابن هشام الأنصاري،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الطبعة الثانية، ص ٦-٧.. وانظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع،شرح جمع الجوامع،تصحيح محمد بدرالدين النعساني،الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ ص ٢٨.

3 انظر: الزجاجي، أبوالقاسم عبد الرحمن بن اسحاق، الجمل، تحقيق ابن أبي شنب،الجزائر،الطبعة الثانية،باريس ١٩٥٧م، ص ١٧ وانظر: مصطفى جطل، وإبراهيم محسن، تقسيم الكلام عند القدماء والمحدثين، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد ١٩، ١٩٩٠م، ص ٩٥. وانظر: الزجّاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٣، دار النفائس – بيروت، ١٩٧٩م، ص ٥٤. وانظر: ابن عصفور، المقرب،١: ٤٦.

4 الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف.ص ٤٤٨.

على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم، ما هي بنعم الولد، ونعم السير على بئس العير[1] وغير ذلك من الأمثلة.

من هنا يتضح لنا أن هذه الطائفة من الألفاظ وغيرها مما هو من بابها كان لها انعكاس سلبي على تقسيم الكلام ويمكن إجمال ذلك في أمرين.

الأول: إيجاد مقدار هائل من الحدود والتعريفات لأقسام الكلام الثلاثة. فقد جهد النحويون في البحث عن حد جامع مانع إلا أنهم لم يصلوا إلى ذلك، فما من حد إلا ووجد من يطعن فيه ويصفه بعدم الاطراد، وكانت الألفاظ المشار إليها سابقاً مادة طعنهم في الحد.

الثاني: تداخل بعض المفردات الاسمية والفعلية بالأدوات، ومما يؤكد هذا التداخل أن السيوطي(ت٩١١هـ)، أفرد باباً للأدوات في كتابه (الإتقان في علوم القرآن)، بين فيه ما يعنيه بالأدوات، فذكر أنها الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال، ثم أورد الأدوات التي عناها تطبيقاً لتعريفه السابق فضم الأسماء الموصولة، والظروف و (ظن، جعل، تبارك، وأحد، و اللهم) وهي أسماء وأفعال وليست بأدوات، كما أن بعضها ليس مشبهاً بالأدوات[2].

هذا الأمر مهد الطريق أمام الدارسين المعاصرين إلى إعادة النظر في التقسيم الذي جاء به النحويون المتقدمون، ووصفوه بالضيق والجمود، ولم يقتنعوا بصحة التقسيم لأنه متأثرٌ بالفلسفة اليونانية.

يرى إبراهيم أنيس أن تعريف المتقدمين للأسماء والأفعال ليس جامعا مانعاً، بدليل أنهم حينما أحسوا بشيء من الاضطراب في تحديد الأقسام لجأوا إلى ما سمّوه بعلامات الأسماء والأفعال[3]. وقد اهتدى إلى تقسيم رباعي مبني على أسس رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلام. يقول: إن المحدثين وفقوا إلى تقسيم رباعي إعتبره أدق من تقسيم النحويين الأقدمين[4]. ويأتي على النحو التالي:

الأول: الاسم، وجعله ثلاثة أنواع تشترك إلى حدّ كبير في المعنى والصيغة والوظيفة، وهي الاسم العام، والعلم، والصفة، وبين أن الصفة ترتبط باسم الذات ارتباطاً وثيقاً، والذي يفرق بينهما الاستعمال اللغوي فقط. ويرى أن الصفة أوثق اتصالاً بالأسماء على الرغم من أنها تتميز ببعض السمات الخاصة.

---

1 ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢: ١٦٠ – ١٦١.

2 السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٨٧م، ١: ١٩٠.

3 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٢٨٠.

4 المرجع السابق، ص ٢٨٢.

الثاني: الضمير ويشمل الضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات والعدد.

الثالث: الفعل.

الرابع: الأداة، وتضم ما تبقى من ألفاظ العربية، مثل حروف المعاني، والظروف المكانية والزمانية.

وقد اتخذ أسساً ثلاثة لتحديد الأقسام السابقة وهي: المعنى، والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام. ورأى أنه ينبغي أن تؤخذ الأسس مجتمعة للتفريق بين أقسام الكلام، فلا يصح الاكتفاء بأساس واحد منها، لأن مراعاة المعنى وحده قد تجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل (قائل، وسائح،ومذيع) أسماءً وأفعالاً في وقت واحد. وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسماً وفعلاً[1].

ومما يؤخذ على تقسيم إبراهيم أنيس أنه لم يتطرق إلى كثير من الكلمات والتراكيب التي تتداولها اللغة.. ولم نعرف رأيه فيها، فما موقع صيغ التعجب والمدح والذم، وما يسمى عند النحويين بأسماء الأفعال، وكان وأخواتها مثلاً في التقسيم؟ ولعل هذا يحملنا على الاعتقاد بأنه يرتضي ما قاله النحويون الأقدمون فيها. ومما يؤخذ عليه أيضاً تداخل الأقسام التي ذكرها. فهو يدرج العدد تحت الضمير، مع أن الأولى إدخاله مع الأسماء، ويدرج الظروف تحت الأداة.

وذهب مهدي المخزومي مذهب إبراهيم أنيس في تقسيم الكلام أربعة أقسام هي: الفعل والاسم، والأداة، والكناية، وتشمل الكنايات عنده الضمائر، والإشارة، والموصول بجمله والاستفهام والشرط. وقد أورد هذا التقسيم لأن النحاة في نظره لم يوفوا أقسام الكلمة الثلاثة حقها من الدرس، وأنهم لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل، لكنه لم يوضح الأسس التي هدته إلى هذا التقسيم[2].

ويرى تمام حسّان أن التقسيم الذي جاء به العرب تقسيم يشوبه الغموض؛ لأنهم لم يذكروا الأساس الذي اعتمدوه.يقول تمام حسّان: " لقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف[3]. لقد أدرك صعوبة هذه المجابهة على الباحث، فوضع الأسس الشكلية والوظيفية التي ينبغي أن يبنى عليها التقسيم،

---

1 المرجع السابق، ص ٢٨١.

2 انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٣١، ٤٥ – ٤٧.

3 تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ١٩٧٩م، ص ١٩٦.

ورأى أن التمييز بين أقسام الكلام يتم على أساس الاعتبارين معا: المباني وتشمل: الصورة الإعرابية والرتبة، والصيغة،والجدول التصريفي، والإلصاق،والتضام،والرسم الإملائي.والمعاني وتضم: التسمية والحدث والزمن والتعليق والمعنى الجملي[1].

طبق تمام حسّان هذين الاعتبارين فخرج بقسمة سباعية هي:

الأول: الاسم، ويشتمل على خمسة أقسام وهي: الاسم المعين، واسم الحدث، واسم الجنس، والمبهمات[2] والاسم المبهم، وقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين، إذ تدل على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل، والمقاييس، والأعداد، وذكر أن هذه الأسماء تحتاج عند إرادة تعيين مقصودها، إلى وصف أو إضافة أو تمييز، أو غير ذلك من طرق التضام.

الثاني: الصفة وتضم اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل.

الثالث: الفعل.

الرابع: الضمير ويشمل ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول. فجعل أسماء الإشارة والموصولة من الضمائر.

الخامس: الخوالف. وأدرج تحتها خالفة الإحالة وهي (اسم الفعل)، وخالفة الصوت، وهي (اسم الصوت)، وخالفة التعجب، وخالفة المدح والذم.

السادس: الظرف. ويشمل ظروف الزمان، ومثاله (إذا، إذ، ولما، وأيّان، ومتى، وكلما)، والمكان نحو: (أين، أنى، حيث)، والمصادر نحو: (طلوع الشمس، قط، عوض، وصيغتي اسمي الزمان والمكان، وبعض حروف الجر، نحو (منذ، ومذ)، وبعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو هنا، ثَمّ، وإلى الزمان نحو الآن، وأمس، وبعض الأسماء المبهمة (كم، فوق، تحت، أمام، وراء، يمين، حين، ساعة، يوم، شهر، خلف). وبعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية (سحر، بكرة، صحوة، ليلة..).

السابع: الأداة: وهي مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة، إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وتقسم إلى قسمين: أصلية، وهي حروف المعاني كحروف الجر، والعطف والنسخ، ومحولة عن الضمائر كنقل (ما، من، أي) إلى معاني الشرط والاستفهام، والمصدرية الظرفية والتعجب، وعن الضمائر والأسماء، كأسماء

---

1 تمام حسّان، اللغة العربية مبناها ومعناها. الطبعة الرابعة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٨٧ – ٨٨.

2 مصطلح أطلقه تمام حسّان على (اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة).

الشرط والاستفهام، وعن الأفعال كتحويل بعض الأفعال التامة، إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها[1].

مما تقدم ذكره يتبين لنا أن تقسيم تمام حسّان للكلام قد أخرج من طائفة الأسماء الصفات، والضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة والظروف.

وقد ارتضى فاضل مصطفى الساقي – وهو أحد تلاميذ تمام حسّان– تقسيم تمام حسّان. فقسم الكلام هذه القسمة السباعية، وفصّل مزايا كل قسم[2].

وممن تأثر بتقسيم تمام حسّان أيضاً محمد صلاح الدين مصطفى، الذي قسم الكلام إلى ستة أقسام هي: الاسم، والفعل، والوصف، والظرف، والضمير، والأداة، وقد سمّى تقسيمه بالتقسيم الوصفي[3]. وبهذا التقسيم يكون قد خالف تمام حسّان، في أنه لم يفرد الخوالف في قسم مستقل كما فعل تمام حسّان، لأن محمد صلاح الدين يميل إلى جعل أسماء الأفعال من طائفة الأفعال، لدلالتها على الحدث والزمان وفاقاً للكوفيين[4].

وتأثر محمد حماسة عبد اللطيف بقسمة تمام حسّان السّباعية، إلا أنه لم يدرج الظروف مع القسم الخاص بالأداة، فأقسام الكلام عنده ستة: الاسم، والفعل، والصفة، والضمير، والخوالف، والأداة. ويعللُ إدخاله الظروف في القسم الخاص بالأداة، بأنّ تمام حسّان لم يجعل لقسم الظروف إلا بعض كلماتٍ لم تتجاوز تسعاً، وأنه ذكر أن الظروف تتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات، وأن الظروف تستخدم أيضاً في الربط بين أجزاء الجملة[5].

أمّا إبراهيم السامرائي فلم يتطرق إلى مسألة تقسيم الكلام، على الرغم من اهتمامه بالدراسات اللغوية والنحوية، التي لاقت آراؤه فيها استحساناً، وبقدر ما يمس تقسيم الكلام فقد

---

1 تمام حسّان، اللغة العربية، مبناها ومعناها، ص ٨٦ – ١٢٣.

2 الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢١٩ – ٢٦٧.

3 محمد صلاح الدين مصطفى، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، د.ت، ١: ٣٦ – ٤٢.

4 المرجع السابق، ١: ٥٠ – ٥١.

5 انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، كلية دارة العلوم – جامعة القاهرة، ٧٤ – ٧٨

جمع في باب الاسم الضمائر والإشارات والموصولات والعلم والمعرفة والنكرة، وذلك حين دعا طالب النحو إلى دراسة الأسماء[1].

يتضح مما تقدم أمورٌ كثيرةٌ في قسمة الكلام عند المعاصرين، أبرزها:

الأول: إن جلّ الدارسين المحدثين، باستثناء إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، جعلوا الصفة تقوى على الانفراد بقسم مستقل من أقسام الكلام، لأن لها من الخصائص المعنوية والبنيوية ما يجعلها تخالف الاسم في بعض أحكامه.

ويرى الباحث أن مخالفة الصفة لبعض أحكام الأسماء لا يسوغ ولا يستدعي أن تستقل عنه، وأن ما جاء من خصائص كما يزعمون مميزة للصفات هي في الحقيقة لا تميز الصفة، وإنما هي خصائص بعضها مستعارٌ من قسم الأسماء، كالتنوين، والإضافة، وقبول اللام، وبعضها الآخر مستعار من الأفعال كالدلالة على الزمن، فالقياس يكون على الكثرة لا على القلة. ولو كانت مخالفة الشيء للشيء في بعض أحكامه توجب الإفراد عنه في قسم مستقل لخرج فعل الأمر عن كونه فعلاً بسبب تمحضه للطلب بخلاف قسيميه المضارع والأمر.

الثاني: إن تقسيم الدارسين المحدثين للكلام قد أثار وما زال يثير من الاشكالات أكثر مما تثيره القسمة الثلاثية المشهورة، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على عدم الإحاطة بالأساس الذي اعتمدوه في التقسيم. ومما يعضد هذا القول ما صرح به أحد الباحثين المعاصرين قائلاً[2]: " ولا تظنن أن هذه القسمة هي قسمة حاسمة، بحيث إن اللفظ إذا كان اسما أو صفة، مثلاً بقيت كذلك دائما. فالواقع أن اللفظة تُنمَى إلى قسم ما من هذه الأقسام، قد تُنمى إلى قسم آخر بالقياس إلى الوظيفة التي تؤديها في الجملة".

ويزعم الباحث أن قسمة المحدثين لا تعدو أن تكون تفصيلاً وتفريعاً لقسمة القدماء. وعلى أية حال ستبقى محاولاتهم تدل على مبلغ اهتمامهم بالتركيب اللغوي، ومدى أهميته في التواصل والتعبير عما في النفس. لكنها في النهاية لا تشكل بأي حال من الأحوال، نظرية يمكن الركون إليها في الدرس والتحليل.

ويميل الباحث إلى ترجيح القسمة الثلاثية المشهورة للكلمة. ولا يرجع هذا الأمر إلى الرغبة في تقليد النحويين القدماء، وإنما لأن هذه القسمة يهتدى إليها كما يقول

---

1 انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي ، نقد وبناء، ط١، دار البيارق – لبنان، دار عمار– عمان، ١٩٩٧م، ص ١٠. تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، منشورات معهد البحوث والدراسات الإسلامية، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ١٤٢.

2 فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو ، دار الكتب، بيروت، د. ت، ص ١٥٠.

الزجاجي(ت٣٣٧هـ): " ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل"[1]. وأن الأساس التركيبي الذي اعتمده النحويون المتقدمون في تقسيم الكلام أساس صحيح وسليم. ولا ترتقي إليه محاولات المحدثين. وما وجه إليه من نقد لم يزحزح ثباته. بل بقى تقسيمهم أقوى، وتعريفهم لكل قسم أشمل وأهم. وما خرج عن الإطار العام للحد يرجع إلى الجمود والبناء لا إلى التركيب.

ومما يجدر الانتباه إليه أنه وعلى الرغم من أن بعض النحويين[2] قد فصلوا بين الأسماء والصفات في معالجاتهم الصرفية، فينبغي أن لا يفهم من ذلك أن الصفة ليست اسما، ومع ذلك فإن فصلهم بين الأسماء والصفات له ما يسوغه، إذ إن من الأسماء ما هو صفات، ومنها ما هو غير صفات.

أهمية الوصف في التركيب اللغوي:

للصفة دلالات كثيرة تفيد التركيب اللغوي، إلا أن النحويين وقفوا عند أهم ما تصنعه الصفة في النكرة والمعرفة " فصفة المعرفة للتوضيح والبيان، وصفة النكرة للتخصيص، وهي: " إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخص منه[3]. وهي ترفع الاشتراك اللفظي في المعارف " فالذي تساق له الصفة هو التفريق بين المشتركين في الاسم[4]، وهي تقلل الاشتراك المعنوي في النكرات[5]. وهي في الأول جارية مجرى بيان المجمل، وفي الثاني جارية مجرى تقييد المطلق".

يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): " ولما كان الغرض بالنعت ما ذكرناه من تخصيص، وإزالة الاشتراك العارض في المعرفة، وجب ان يجعل للمنعوت حال، يعرى فيها مشاركة في الاسم ليتميز به وذلك يكون على وجوه، إمّا بخَلقِهِ، نحو: طويل وقصير وأبيض وأسود

---

1 الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، الإيضاح في علل النحو، ص ٤٢،

2 انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف في كتاب التصريف تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين الطبعة الأولى مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٤م، ١: ١٨. ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق فخري الدين قباوة، الطبعة الثالثة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨م، ١: ٦٠، وما بعدها.

3 انظر: العلوي، أبو البركات عمر بن إبراهيم، البيان شرح اللمع في العربية، لابن جني مخطوط بالمكتبة الظاهرية في دمشق (ورقة : ٥٦)، نقلاً عن حامد المؤمن تحقيقه لكتاب اللمع، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م هامش ص ١٣٨، ابن يعيش ، شرح المفصل، ٣: ٤٧.

4 ابن يعيش ، شرح المفصل، ٣: ٤٧.

5 الأستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٨٥م، ١: ٣٠٢.

ونحوها من صفات الحلية، وإمّا بفعل اشتهر به وصار لازماً له، وذلك على ضربين آلي وهو ما كان علاجاً، نحو: قائم وقاعد وضارب وآكل ونحوهما ونفساني، نحو: أحمق، وعامل، وسقيم، وصحيح، وفقير، وغني، وشريف، وظريف، ووضيع، ومكرم، ومهان، إذا اشتهر بوقوع ذلك به. وإمّا بحرفة أو أمر مكتسب نحو: جزار وعطار وكاتب ونحو ذلك. وإمّا بنسب إلى بلد أو أب نحو قرشيّ وبغداديّ، وعربيّ، وعجميّ، ونحو ذلك من الخاصة التي لا توجد في مشاركة"[1].

هذا هو أصل وضع النعت فهو توضيح للمعارف وتخصيص للنكرات.وهو المقصود منه أصالة إتمام متبوعه.

فَالنّعتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ , أو وَسْمِ مَا به اعْتَلَقْ

قال الأشموني(ت ٩٢٩هـ)[2]: " المراد بالمتم: المقيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام" وقد لا يرد النعت لذلك، وإنما يأتي لأمور أخرى نذكر بعضاً منها، أنه يساق للتعظيم والثناء، كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه، فلا يقال فيها للبيان والإيضاح، وإنما هي للتمجيد والتعظيم والثناء على الله تعالى، ثم يستتبع ذلك الرهبة والخشية من صفات الجلال وطلب الزلفى والإعانة والأمل في الرحمة من صفات الجمال.

وقد تأتي الصفة على الضد من ذلك، فقد تأتي للذم والإهانة والتحقير كما في قولنا: " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، وفي وقوله تعالى: ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾[3]، يقول ابن يعيش: " وقد يجيء النعت لمجرد الثناء والمدح أو ضدهما، من ذم وتحقير.وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه، نحو قولهم: جاءني زيد العاقل الكريم الفاضل، تريد ذلك تنويه الموصوف والثناء عليه، بما فيه من الخصال الحميدة"[4].

إن كل صفة من الصفات تحتها معنى حتى وإن تقاربت الألفاظ، فنحن لا نشك في أصل الافتراق ولذلك قال تعالى: " الكبرياء ردائي والعظمة إزاري، فرق بينهما فرقاً يدل على التفاوت. وإن كان كل واحد من الرداء والإزار زينة للإنسان، ولكن الرداء أشرف من الإزار.

---

1 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٤٧.

2 الأشموني، نور الدين علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ٣: ١٠٩.

3 سورة إبراهيم، الآية: ١٦.

4 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٤٧ – ٤٨.

وكذلك جعل مفتاح الصلاة الله أكبر، ولم يقم عند ذوي الأفهام الناقدة الله أعظم مقامه، وكذلك العرب في استعمالها تفرق بين اللفظين؛ إذ يستعمل الكبير حيث لا يستعمل العظيم. ولو كانا مترادفين لتواردا في كل مقام. تقول العرب: فلان أكبر سنا من فلان. ولا تقول أعظم سنا وذلك الجليل غير الكبير والعظيم. فإن الجلال يشير إلى صفات الشرف، ولذلك لا يقال فلان أجل سنا من فلان ويقال أكبر سنا، ويقال: الفرس أعظم من الإنسان ولا يقال أجل من الإنسان، وعلى الجملة يبعد الترادف المحض في الأسماء الداخلة على التسعة والتسعين، لأن الأسامي لا تراد لحروفها ومخارج أصواتها. بل لمفهوماتها ومعانيها فهذا أصل لابد من اعتقاده[1].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿حم﴾* ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾* ﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾[2]. يقول البيضاوي في تفسير هذه الآية: لعل تخصيص الوصفين الأولين (العزيز العليم) لما في القرآن من الأعجاز والحكم الدال على القدرة الكاملة والحكمة الغالية – وجاءت الصفات الأخرى – لتحقيق ما فيه من الترغيب، والترهيب والحث على ما هو المقصود منه، وتوسيط الواو بين الأولين غافر الذنب وقابل التوب، لإفادة الجمع بين محو الذنوب وقبول التوبة، أو تغير الوصفين، إذ ربما يتوهم اتحاد أو تغاير موقع الفعلين، لأن الغفر هو الستر فيكون الذنب باقيا، وذلك كمن يتب فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له... وفي توحيد صفة العذاب مغمورة بصفات الرحمة دليل رجحانها"[3].

---

1 انظر: الغزالي أبو حامد بن محمد، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، بعناية بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ، ٢٠٠٣م، ص ٤١ – ٤٢.

2 سورة غافر (الآية، ١، ٢،٣)

3 البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، تفسير البيضاوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٨٨م، مجلد٢، ص ٣٣٤. الزركسي، البرهان في علوم القرآن، ٣: ٤٧٥ – ٤٧٦.

وفي القرآن الكريم ظاهرة كلية نبّه إليها السيوطي(ت٩١١هـ)، في الإتقان[1]، وهي أن كل ما في القرآن من الذي والذين يجوز فيها الوصل بما قبله نعتا والقطع على أنه خبر إلا في سبعة مواضع فإنه يتعين الابتداء بها:

ثلاثة في سورة البقرة:

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[2].

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾[3].

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[4].

وواحد في التوبة:

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾[5].

وواحد في الفرقان:

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[6].

وواحد في غافر:

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ...﴾[7].

فيوقف قبل هذه الآيات حيث تمّ الكلام الأول، وفيما عداها قال في الكشاف يجوز أن يقف القارئ، ويبتدئ " الذي" إن حمله على القطع بخلاف ما إذا جعلته صفة.

---

1 انظر: السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، الطبعة الثالثة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥١م. ١: ٨٨.

2 سورة البقرة الآية: ١٢١.

3 سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

4 سورة البقرة الآية: ١٤٦.

5 سورة التوبة، الآية: ٢٠.

6 سورة الفرقان، الآية: ٣٤.

7 سورة غافر، الآية: ٧.

وقال الرَّماني (ت٣٨٤هـ): " الصفة إن كانت للاختصاص امتنع الوقوف على موصوفها دونها، وإن كانت للمدح جاز لأن عاملها في المدح غير عامل الموصوف"[1].

وقد تفيد الصفة تعليل الفعل والمبالغة كما في قوله صلى الله عليه وسلم: " من اقتطع حقَّ امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة، فقال الرجل: وإن كان شيئا يسيراً قال وإن كان قضيباً من أراك. قال الشوكاني: فقوله وإن كان قضيبا من أراك مبالغة في القِلة، فإن استحقاق النار يكون بمجرد اليمين في اقتطاع الحق وإن كان شيئاً يسيراً، وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يحلف عند هذا المنبر عبدٌ ولا أمة، على يمين ولو على سواك رطب إلا أوجب الله له النار" قال: " إنما خصَّ الرطب لأنه كثير الوجود ولا يباع بالثمن، وهو لا يكون كذلك إلا في مواطن منابته، بخلاف اليابس فإنه قد يحمل من بلد إلى بلد فيباع"[2].

فالصفة هنا دلت على خصيصة في الشيء لم تكن بدونها.

وفي الحديث الشريف " من حلف على يمين ليقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجرٌ لقي الله وهو عليه غضبان، قال: " التقييد بالمسلم ليس لإخراج غير المسلم، بل كان تخصيص المسلمين بالذكر لكون الخطاب معهم، ويحتمل أن تكون العقوبة العظيمة مختصة بالمسلمين وإن كان أصل العقوبة لازما في حق الكفار"[3].

وتفيد الصفة المبالغة في المدح والذم، كما نقول: مررتُ برجل أيّ رجل وأيّما رجل، وبرجلين ايّ رجلين، وايّما رجلين... أرادوا بذلك المبالغة فأيّ هنا ليس بمشتق من معنى يعرف، وإنما يضاف إلى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوحيه ذلك الاسم فكأنه قلت: كامل في الرجولة، فالمراد هنا المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف[4].

ويفيد الوصف:

الترحم: نحو، اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه.

والإبهام: نحو، تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة نافع ثوابها أو شائع احتسابها.

---

1 انظر: السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، ١: ٨٨.

2 صحيح البخاري، ٢٦٦٦، ومسلم (٢٢١/١٣٧). والتعليق عليه موجود في الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار، تحقيق أنور الباز، الطبعة الأولى، دار الوفاء. ٢٠٠١م، ٦: ٣٧٤.

3 الشوكاني، محمد بن علي بن محمد – نيل الأوطار، ٦: ٣٦٥.

4 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٤٨.

والتفصيل: نحو، مررتُ برجلين عربيّ وأعجميّ كريم أبواهما، لئيم أحدهما.[1] وأضاف الدكتور سمير استيتية أن الوصف في هذه الحال يزيل الإبهام، ويمثل على ذلك بقوله: ما قولك في اثنين : الله ثالثهما، حيث إن جملة " الله ثالثهما" أزالت الإبهام في كلمة اثنين التي تدل على عموم هو في حكم المبهم[2].

ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت يجيء لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك: جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه، إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذلك ولم يقصد مجرد المدح، بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف. وقد يكون النعت لإفادة رفعة المسند إليه نحو: " يحكم بها النبيون الذي أسلموا. أجرى هذا الوصف على النبيين لإفادة عظم قدر الإسلام"[3].

قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ): الذين أسلموا صفة أجريت على النبيين على سبيل المدح كالصفات الجارية على القديم سبحانه لا للتفصلة والتوضيح، وأريد بإجرائها التحريض على اليهود، وإنهم بعداء من ملة الإسلام التي هي دين الأنبياء كلهم في القديم والحديث وأن اليهود بمعزل منها، وقوله: ﴿ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾مناد على ذلك[4].

وموقف الصفة مع أركان الجملة الأساسية كما ذكر الخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ) لا يخرج عمّا سبق، إذ بيّن أن وصف المسند إليه يكون " تفسيراً له كاشفاً عن معناه كقولك: الجسم الطويل العريض العميق محتاج إلى فراغ يشغله، وتفسير الشيء كما قال ابن جني(ت٣٩٢هـ)[5] " لاحق به ومتمم له، وجار مجرى بعض أجزائه، كالصلة من الموصول أو الصفة من الموصوف فمتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقوف عليها" لأنه محتاج إلى

---

1 الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. ٣: ٤٩.

2 سمير استيتيه، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج" طبعة أولى، عالم الكتب الحديث، إربد ، ٢٠٠٥م، ص ١٩٥.

3 الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ٣: ٤٩.

4 الزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف، رتبه وكتبه وصححه مصطفى حسن أحمد، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ١٣٧٣هـ ٢: ٢٨. والآية، ٤٤، سورة المائدة،

5 ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢: ٤٦٠ – ٤٦١. وانظر: الخطيب القزويني، كتاب الإيضاح، دار الإرشاد الإسلامي، ١: ٣٦٠ – ٣٦١.

البيان. وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾قال أبو السعود وقد فسَّر الهلع أحسن تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا﴾ أي الفقر والمرض ونحوهما" جزوعا" أي مبالغا في المنع والإمساك، والأوصاف الثلاثة: أحوال مقدّرة أو محققة لأنها طبائع جُبل الإنسان عليها[1].

وفي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ قال البيهقي في شرح الأسماء قرأت في تفسير الجنيد أن قوله لا تأخذه سنة، ولا نوم تفسير للقيوم" والعرب تفعل التفسير في مواضع التعظيم[2].

ويفيد الوصف التأكيد كما في قولنا أمس الدابر لا يعود أو كان يوماً عظيما، فإن لفظ الأمس يدل على الدَّبور، والمضي ووصفه بالدبور اقتضاه المقام، كأن يشار به إلى تذكير تمنى بقائه والتأسف على مضيه إن كان ماضيه محبوبا، وأنه ليته ما دبر. أو تذكير نعمة الشكر على مضيه وتذكيره مدح الصبر والتحريض عليه لفناء العوارض إن كان غير محبوب، ذاك أن أمس لا يكون إلا دابراً. كما إن قلنا الميت الغابر لا يكون فيه الميت إلا غابراً، ولقد بيّن السعود أن الوصف هنا مؤكد للمسند إليه" وليس المراد بذلك التوكيد الاصطلاحي " لا اللفظي ولا المعنوي بل أراد به المقرر، وذلك فيما إذا كان المسند إليه متضمناً لمعنى ذلك الوصف فيكون ذلك الوصف مؤكداً ومقرراً لذلك المسند إليه" والتأكيد يقصد هنا زائداً على الوصفية بخلافه في التأكيد بالنفس ونحوه.

وممّا تفيده الصفة بيان المسند إليه وغيره:

ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾.

قال السكاكي(ت ٦٢٦هـ): شفع دابة بـ " في الأرض" وطائر بـ " يطير بجناحه" لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين ومراده أن لفظة دابة، وطائر حاملٌ لمعنى الجنس والوحدة فلبيان أن القصد منهما إلى الجنس من حيث هو دون الوحدة والكثرة وصف بصفة لازمة للجنس من

---

1 أبو السعود، محمد بن محمد العماوي، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ٩: ٣٢.

2 الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، ٣: ٣٦.

حيث هو، أيّ: بلا شرط شيء منهما، والاستغراق المستفاد من كلمة (من) بالنظر إلى الجنسين وعلى هذا، فقريب منهما ذكر الزمخشري أن معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة.

ولمّا أورد: أنه " لو قيل في السماء" لكان أخصر وأظهر مع ما فيه من رعاية المناسبة بين القرينتين بذكر حجة العلو في أحدهما، وجهة السفل في الأخرى، أجاب الشهاب: بأنه لو قيل: في السماء يطير بجناحيه لم يشمل أكثر الطيور لعدم استقرارها في السماء.[1]

وأظن أن ما ذكر دليل عما حذف، فلما ذكر الأرض أفاد أن ما ذكر من " طائر يطير بجناحيه" في جو السماء، إذ الطيران لا يكون إلا في جوّها. أمّا قوله " يطير بجناحيه ففيه بيان عظمة الإمساك كما أنّ" في الأرض مفيد لعظمة الإحاطة والعلم لكل ما يدب عليها بل في جوفها فبضدها تتميز الأشياء.

وقد تذكر الصفة للتنبيه على علة الفعل المذكور قبلها. ففي قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ﴾*﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾

قيل: لمَ حسن الجمع بين الناصية، وناصية كاذبة خاطئة، وهل اقتصر على أحدهما دون الأخرى، فالجواب: أنّ الأولى ذكرت للتنصيص على ناصية المذكور الناهي، وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهراً كل ناصيةٍ هذه صفتها[2]. والخطأ صفة الكل وصف به الناصية.

وتذكر الصفة للتنبيه على أمر يتعلق بالموصوف. ففي قوله تعالى: " كأنهم خشب مسندة". ذكر كلمة مسندة لأمرين:

الأول: للتنبيه على أنهم كالخشب القائمة، فنبه على أنّ المراد أنها قائمة بقوله " مسندة" لأن الأخشاب لا تسند إلا وهي قائمة لاستغنائها بالإسناد في غير قيامها؛ وقد تقدّم أنّ عدم فقههم مع عظم أجسامهم فناسب ذلك تشبيههم بالأخشاب القائمة وهي مسندة.

والثاني: التنبيه على أنهم لا فائدة فيهم فهم كالخشب عند عدم استعماله فإن الخشب القائم ليسقف عليه، أو غير القائم ليسقف فيه فائدة. وأمّا المسندة فلا فائدة فيها حال كونها مسندة[3].

---

1 الألوسي، أبو الفضل شهاب السيد محمود الألوسي البغدادي" روح المعاني، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ٧: ١٤٣. بتصرف.

2 ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق الدكتور فخري صالح سليمان قدّارة، دار عمّار، الأردن، عمان، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٨٩م، ١/٢٨٠.

3 ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ١: ٢٦٢.

وقد انفرد الدكتور سمير استيتيه في بعض الوظائف التي تؤديها الصفة في التركيب اللغوي، فقد تدل على تحديد الهيئة كما في " هذا الخطيب المرتجل قوي التأثير في النفوس" أي أن الارتجال هو هيئته.

وقد تدل على استمرار وقوع الفعل، وقد وقف على مثال لذلك في الحديث الشريف" إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له، فكلمتا (جارية، وصالح)، وعبارتا (ينتفع به، ويدعو له) أوصاف تدل على الاستمرار في وقوع الحدث.

وقد يدل الوصف على آلة الموصوف وأداته، كما في قوله: " الإحصاءات المحوسبة أدق من غيرها.

وقد يستكن الوصف في الموصوف، فيعرف من غير أن يكون منطوقا، وقد مثل أستاذنا الكريم على ذلك بقول لامرئ القيس: " اليوم خمرٌ وغداً أمر" فقد أسقط وصف الأمر وهو في الأصل" أمر عظيم" يترك للسامع أن يفهمه على النحو الذي أراد القائل، وهو امرؤ القيس أن يفهمه[1].

وليسمح لنا أستاذنا الجليل الدكتور سمير استيتية باستعارة رأيه فيه فنقول معه: الوصف باب من أبواب التفكير في خصائص الأشياء، وما تجتمع عليه من سمات خاصة بها. وهو تفكير استبطاني في الأصل، ظاهري في الواقع بسبب سيرورته وتواتره[2].

---

1 سمير استيتية، اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، ص ١٩٥ – ١٩٦.

2 المرجع السابق، ص ١٩٦.

المبحث الثاني

"التعالق في تركيب الصفة"

أولاً: العلاقة بين الصفة والبدل

ثانياً: العلاقة بين الصفة والتوكيد

ثالثاً: العلاقة بين الصفة والحال.

رابعاً: العلاقة بين الصفة والخبر

خامساً: العلاقة بين الصفة والصلة

سادساً: العلاقة بين الصفة وعطف البيان

من أبرز اهتمامات علم اللغة المعاصر دراسة العلاقات بين التراكيب النحوية التي قد يظن للوهلة الأولى أنها تراكيب مستقلة قائمة بنفسها، دون أن يكون هناك صلات أو وشائج تربطها بغيرها من التراكيب، ولكن بشيء من التأمل والتروي ندرك أن الوشائج بينها قوية، والعروة وثيقة، غير أن هذه الصلات وهذه العلاقات لا تظهر على السطح إلا في ضوء البحث اللغوي الدقيق، الذي يرجع بهذه التراكيب إلى أصل مشترك أو بنية عميقة واحدة حسب المصطلح اللغوي المشهور تشومسكي*، الذي ينادي بوجود مستويين للتحليل اللغوي:

المستوى الأول: المستوى السطحي، الذي سمّاه بالبنية السطحية.

المستوى الثاني: المستوى العميق، ويعرف عنده بالبنية العميقة.

ويرتبط هذان المستويان بمجموعة من القواعد كانت تعرف عنده بالقواعد التحويلية ويبدو أن ما ذهب إليه تشومسكي وأتباعه من اللغويين المعاصرين حول الثنائية التحليلية كان قد سبق إليه النحويون العرب منذ سيبويه، وإن اختلفت المصطلحات وتباينت طرائق البحث. وبحوثهم في هذا المضمار على درجة عالية من الدقة والتجريد.

وفي ضوء ما سبق يحاول الباحث أن يكشف في هذا المبحث عن طبيعة تعالق الصفة بالعديد من الموضوعات النحوية.

أولاً: العلاقة بين الصفة والبدل:

تختلف الصفة عن غيرها من التوابع في أنها تأتي مفردة وغير مفردة، أي جملة وشبه جملة. وقد يكون الموصوف نكرة أو معرفة، ولا بدّ من تطابق الصفة معه في جملة من الأشياء حصرها ابن يعيش في شرحه " الرفع، والنصب، والخفض، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتنكير، والتعريف، والتذكير، والتأنيث[1] وهذا هو الأصل فيها.فتجتمع مع البدل في التبعية وتأتي لفائدة، وذلك أصل الوضع فيه. وعلى الرغم من اتفاق الجمهور على تبعية البدل إلا أن الدكتور مهدي المخزومي يرى غير ذلك، وقد أخرجه من دائرة التوابع كما أخرج

---

* ناحوم تشومسكي واحد من أهم أعلام هذا القرن، ولد في فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا سنة ١٩٢٨م، ودرس الألسنية والرياضيات والفلسفة, ونشر ما يزيد على السبعين كتاباً، وكتب مقالات في عدة حقول تتضمن: اللسانيات والفلسفة، وعلم النفس، وعلم الإدراك، وقد أحدثت كتاباته هذه ثورة في علم اللغة وفلسفة اللغة، وعلم النفس، وإلى جانب هذا كان كاتباً سياسياً مرموقاً اشتهر بدفاعه عن العرب والقضية الفلسطينية. انظر: تشومسكي والثورة اللغوية، مقال مترجم لجون سيرل بمجلة الفكر العربية العددان (٨-٩)، ١٢٣. والدكتور ميشال زكريا، الألسنة التوليدية التحويلية، النظرية الألسنية ٩. الراجحي عبده ، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر، ١٩٧٩، ص ١١٠.

1 ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب ، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، ٣: ٥٤.

عطف النسق والتوكيد. فقال: " أمّا غير هذه الموضوعات ويقصد الصفة وعطف البيان، مما عدّه النحاة من التوابع كالمنسوق والبدل والتوكيد فليس تابعاً، ولم يرتفع حين يجاء به مرتفعاً لأنه تابع، بل لأنه مسند إليه" ويقول ابن مالك(ت٦٧٢هـ):

البدلُ المقصودُ بالحكم بلا واسطةٍ هو المسمى بدلاً.

فالبدل تابع بلا واسطة، وهو المقصود بالحكم، فإذا كان البدل هو المقصود بالحكم فينبغي أن يكون هو المسند إليه[1]، الذي يجيء به ليتحدث عنه أو يسند إليه.

وإذا كان الغرض من الصفة – كما أشرنا سابقاً في المبحث السابق – توضيحاً للمعارف وتكميلاً وتخصيصاً للموصوف إذا كان نكرة، والتكميل أصل في الصفة وليس في البدل، والمكمل المقصود به عند ابن هشام(ت٦٧١هـ) هو " الموضح للمعرفة، كجاء زيد التاجر، أو التاجر أبوه"[2]. فإن البدل لا يكمل المبدل منه لأنه مستقل عنه، وهو هو، أو جزء منه، أو مشتمل عليه أو تصحيحه بعد الغلط والنسيان، ومع ذلك فيه معنى الإيضاح، ورفع الالتباس وإزالة التوسع المجاز[3].

وأما التخصيص الذي يكون في الصفة، فنحو قولنا: جاءني طفل ذكي. فقد خصص الطفل بأن جعله ذكياً بعد أن كان موغلاً أو مغرقاً في النكرة، ولا تخصيص في البدل نحو: جاءني ولد فتى، إذ بقى الولد نكرة يشمل أيّ ولد.ويرى البصريون أن الصفة أو الحلية إذا جاءت بعد الاسم الجامد تبقى صفة وإذا جاءت قبل الاسم العلم الجامد تصبح بدلاً، وهذا ما صرح به ابن خالويه بقوله: " والبصريون يفرقون بين البدل والنعت، فما كان حلية للإنسان جاءت بعد اسمه ليفرق بذلك بينه وبين غيره ممن له هذا الاسم فهو النعت كقولك: " مررت بزيد الظريف" وما بدأت فيه الحلية ثم أتيت بعدها الاسم فهو البدل كقولك: " مررت بالظريف زيد" فاعرف الفرق في ذلك. وفي البدل ما لا يحتمل ضمّيراً البتة وليس كذلك في الصفة[4]، إذ إنها مشتقة أو مؤولة بالمشتق، نحو: جاء محمد الطويل فهناك ضمير مستتر يعود على محمد

---

1 الدكتور مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٦م، ص ١٩٥.

2 ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك. ٣: ٥.

3 ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، أسرار العربية، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م. ص ٢٦٤.

4 ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ١٩٧١م، ص ١٧٨.

نفهمه ضمناً، وبعكس جاء محمد زيد، فزيد يخلو من ضمير يعود على الاسم الأول لعلميته أولاً ولجموده الذي لا يحتاج إلى ذلك الضمير ثانيا.

والصفة توضح معنى في الموصوف بعكس البدل، إذ هو ليس متمماً للمبدل منه، ولا موضحاً بدرجة الصفة للموصوف ولكن البدل هو المقصود، وقد نصّ على ذلك ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)؛ إذ يقول: " ولما كان البدل مقصوداً، والأول كالتتمة لم يلزم مطابقته، كما لزم في التتمة لقوة ما هو أصل. وضعف ما هو فرع، والبدل أصل؛ لأنه مقصود والصفة فرع لأنها تتمة[1]، ولعدم التطابق بين البدل والمبدل عنه جاء بدل البعض من الكل والاشتمال، والإضراب، والنسيان، إذ لا جزئية في الصفة، ولا إضراب ولا نسيان. والتطابق الذي ذكره النحاة هو في الإعراب والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والمفرد والمثنى والجمع، والتطابق في التذكير والتأنيث يلزم في الصفة[2].

وصفوة القول في ذلك أن الصفة والموصوف كالاسم الواحد، لذلك جاء الارتباط بينهما أكثر مما هو موجود في البدل والمبدل منه، إذ البدل قائم بذاته منفرداً، وعلى تقدير جملتين، وهو المعتمد بالحديث، وهذا ما لا نجده بالصفة؛ إذ هي وحدها لا تكون مقصودة بل تقرن بالموصوف.

ثانياً: العلاقة بين الصفة والتوكيد.

جاءت كلمة التوكيد في اللغة على ثلاث صور هي: (التوكيد) بالواو، والتأكيد بالهمزة، والتأكيد بتخفيف الهمزة إلى ألف، وأكثرها شيوعا في اللغة الفصيحة الأولى، وإن كانت الثانية الأكثر استعمالاً في حياتنا اليومية.

ومعنى التوكيد التثبيت والتقوية، ولهذا جاء لتعزيز المؤكد (المتبوع) وتقويته؛ ويكون ذلك بإعادة اللفظ، أي تكريره، وهو الأصل في تركيب التوكيد، أو عن طريق ألفاظ معينة أو كلمات خاصة يراد منها تكرير معنى المؤكد دون لفظه.

وقد استعمل سيبويه مصطلح الصفة مرادفاً للتوكيد[3]،ولعل ذلك يعود إلى أن التوكيد مع المؤكد يماثل الصفة مع الموصوف، فكل تابع يبين متبوعه ويوضحه، غير أن التوكيد المعنوي

---

1 ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١: ٤٥١.

2 انظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الأمالي، ١: ٣٢٨.

3 انظر: سيبويه، الكتاب، عالم الكتب، بيروت، ٢: ٣٨٥، ٣٨٦، ويقع في كلام سيبويه أن يسمى التوكيد المعنوي صفة. انظر:؛ ٢: ٣٥١، ٣٥٩، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩١.

يختلف عن النعت في أن المقصود هو الأول نفسه،فهو تكرير له، ولكنه بالمعنى لا باللفظ، والألفاظ التي يؤكد بها الاسم تأكيداً معنوياً هي { النفس والعين، وكل وجميع، وكلا، وكلتا، وأجمع، وجمعاء، وأجمعون، وجمع}.

ويماثل التوكيد الصفة أيضا في كونها ذات محل إعرابي، وخاصة عند حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فتعرب إعرابه، وتحل محله، وكذلك التوكيد عند حذف متبوعه الذي يكون ضميراً رابطاً في جملة الصفة، نحو: " جاء قوم أكرمت كلهم أجمعين" أي أكرمتهم كلهم أجمعين، لأن مجرى التوكيد مجرى النعت، فلذلك استويا في الحكم، ودليل ذلك قولك في التوكيد بالمفرد: " يا تميم أجمعون وأجمعين" إن شئت رفعت على اللفظ، وإن شئت نصبت على الموضع، فحكم التوكيد كحكم الصفة وذلك لأن الصفة تأتي توكيداً، نحو قولهم: " أمْسِ الدابر" ، وأمس لا يكون إلا دابراً، و (الميت الغابر) والميت لا يكون إلا غابراً، ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ و ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾، ومعنى التأكيد هنا مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف فصار ذكر الصفة كالتكرار إذ ليس فيه زيادة معنى بخلاف قولك: " رجل ظريف" ألا ترى أن الظرف، لم يفهم من قولك " رجل"[1] .

والذي يفهم من كلام ابن يعيش، أن هذا النوع من الصفات الذي ليس فيه زيادة في المعنى – يؤتى به لتوكيد معنى الموصوف لا غير.

ومن الصفات التي تأتي تأكيداً لمعنى الكلمة تلك الصفة التي تكون هي والموصوف من مادة اشتقاقية واحدة كقولنا: سيل سائل، ورمادٌ رمديد ورمدد، فالمادة الاشتقاقية لكل من الوصف والموصوف واحدة تؤدي معنىً واحداً ، فذكرك " سائل بعد سيل أو رمديد بعد رماد ما هو إلا تأكيد لمعنى الكلمة. وهذا ما دفع السيوطي لأن يُفرد عنواناً خاصاً في المزهر سمّاه " ذكر الألفاظ التي جيء بها توكيداً مشتقة من اسم المؤكد. وقال فيه: يقال كان ذلك في الجاهلية الجهلاء، وهو توكيد للأول يشتق له من اسمه ما يؤكد به، كما يقال: وبل وابل وحِضْج حاضج؛ وهو الماء الكدر يبقى في الحوض. وهِمْج هامج؛ وهو ذباب صغير كالبعوض[2].

---

1 انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د. ت. ٣: ٤٨. فوزي مسعود – التوابع أصولها وأحكامها، دراسة نحوية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ١١٣.

2 السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه ووضع حواشيه فؤاد على منصور، طبعة أولى، دار الكتب العليمة، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ٢: ٢١٤.

فذكر الصفة المشتقة من مادة موصوفها بعده ما هي إلا توكيد لمعنى هذا الموصوف، لأن المعنى واحد، ولا يختلفان إلا في نوع الصيغة الاشتقاقية – اسم مفعول، اسم فاعل، صيغ المبالغة... وهذا النوع من الصفات يكاد يكون شبيها بالتوكيد المعنوي، فعندما نقول: حضر محمد نفسه" كما نقول: هذا وبل وابل من حيث التركيب ودرجة التوكيد، فكلمة نفسه في الجملة الأولى ثبتت معنى مجيء محمد، ودفعت الاحتمالات الواردة في عدم حضور محمد وكذلك كلمة وابل في الجملة الثانية أكدّت معنى وجود المطر، وأزالت الشك من ذهن السامع في عدم وجود المطر، وهذا فحوى كلام ابن يعيش الذي ذكرناه سابقا من أن الصفة إذا جاءت بمعنى الموصوف فإنها بمثابة تكراره. والتكرار كما هو معروف لدى الجميع نوع من أنواع التوكيد. وهذا ممّا دفع بعضهم لأن يعدّه في باب التوكيد، فقد جاء في المزهر أنّ السيوطي" نَقَلَ عن ابن الدهان في باب التوكيد قوله: ومنه قسم يسمى الإتباع نحو: عطشان نطشان، وهو داخل في حكم التوكيد عند الأكثر، والدليل على ذلك كونه توكيداً للأول غير مبيّن معنى بنفسه عن نفسه، بأكتع وأبصع.. والذي عندي أن هذه الألفاظ تدخل في باب التأكيد بالتكرار نحو رأيت رجلاً رجلاً" [1].

أمّا الصفة المرادفة لموصوفها فقد يشتركان في المعنى ويختلفان في اللفظ، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [2].

فالغرابيب هو السود، والمعنى واحد بين اللفظين، وهذا النوع من الصفات كبير الشبه بالتأكيد اللفظي الذي ذكره الأشموني بقوله: " التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى... وقوله (أنت بالخير حقيق قمنٌ) فقمنٌ صفة لحقيق وكلاهما يؤدي المعنى نفسه[3].

ولمّا كانت القاعدة النحوية تجعل كل ما هو إعادة للفظ أو تقويته بما يوافقه معنى من باب التوكيد فإنه من الأولى أن نجعل هذا النوع من التوكيد لأنه يوافق مؤكده في المعنى فكل صفة تتبع موصوفها وتؤدي المعنى نفسه تكون توكيداً للموصوف.

---

1 السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١: ٣٣٠.

2 سورة فاطر، الآية: ٢٧.

3 الصبان ، محمد علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣: ٨٠.

لا بد لألفاظ التوكيد المعنوي من ضمير يعود على المؤكد مطابقاً لـه، وبـه يحـصل الربط بين التابع والمتبوع، فيقال: جاء محمد نفسه، والمحمدان نفساهما، والمحمدون أنفسهم، وحضر القوم كلهم والشعب كله والرجلان كلاهما... فإذا لم يوجد الضمير خرج من التوكيد إلى النعت، ويرى ابن مالك في قولهم: " مررت بالرجل كل الرجل" أن يكون " كل الرجل" نعتاً بمعنى الكامل وبهذا نفسه احتجّ عليه أبو حيّان"[1].

ومما يعضد قول ابن مالك ويؤكده ما جاء عند سيبويه، إذ يقول: ومن الصفة " أنت الرجل كلُّ الرجل، ومررت بالرجل كلِّ الرجل" ... وكذا قولك: هذا العالم حقُّ العالم، وهذا العالم كلُّ العالم. إنما أراد أنه مستحق للمبالغة في العلم. ويدلك على أنه لا يريد أن يُثبتَ بقوله (كل الرجل) الأول أنه لو قال: هذا كلُّ الرجل، كان مستغنياً به، ولكنه ذكر الرجل توكيدا، كقولك: هذا رجل رجل صالح، ولم يرد أن يبيّن بقوله كلّ الرجل ما قبله[2].

ثالثاً: العلاقة بين الصفة والحال.

هناك رباط وثيق، وواضح بين الحال والصفة، فإذا كان الغرض من وجود الصفة الإيضاح والبيان، فإن الحال أيضاً في حقيقتها وصف يؤتى به لبيان هيئة مفيدة. يقول ابن مالك[3]:

الحالُ وَصْفٌ فضْلةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ في حال كفرداً أَدْهَبُ

ويشترط في الحال أن تكون نكرة، وأن يكون صاحبها معرفة – في الأغلب الأعم – وأن يكون معناه والمراد بها نصّاً في الدلالة على وصف الهيئة أو الحال حتى لا تنصرف إلى معنى التبعية والتلبس بالموصوف من كل جانب فتكون نعتاً، ولا تستعمل بالإسناد فتكون خبراً.

ولإيضاح ذلك نضرب المثل الآتي:

يقال: جاء زيد الفارس، ويقال: زيدٌ فارسٌ، ويقال: جاء زيدٌ فارساً أيّ راكباً فرساً. فالوصف في حال المطابقة في التعريف والتنكير نعت يراد به ما يراد في حالة الإسناد إنما يراد به إتمام الفائدة من ذكر الاسم والحديث عنه وإقامة الكلام واستكماله بوصف ذلك الاسم.

أمّا الحال فهي فرع من الوصف الإسنادي، لأن الإسناد قد تم بالنص على المسند وهو الفعل: جاء زيد فارساً أو راكباً. فلا حاجة للمسند إليه بالوصف لتمام الكلام وهي –

---

1 السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ٥: ٢٠١.

2 سيبويه، الكتاب، عالم الكتب، بيروت، ٢: ١٢ – ١٣.

3 شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محمد محيي الدين بن عبد الحميد، ١: ٦٢٥.

الحال- فرع من الوصف التابع، لأن الاسم (زيد) علم معرفة لا يفتقر إلى التخصيص والتوضيح بالنعت، وإنما الذي يحتمل أن يكون في حاجة إليه هو وصف هيئته وبيان حاله. وتلك وظيفة الحال[1].

وقد تخرج الحال وصاحبها عن القيد الذي وضع لهما، فقد تأتي من النكرة بلا مسوغ، ومثّل لها سيبويه ب: " فيها رجل قائماً".ومن كلامهم: عليه مائة بيضاً"[2] بلفظ الجمع حال من المئة. ولا يصح كونه تمييزاً لأن تمييز المئة مفرد مجرور، ولو رفع لفظ الحال لكان صفة للمائة. ومنه ما جاء في الحديث " وصلى وراءه رجال قياماً"[3].

وأمّا على المشهور من أنّ الحال لا تأتي من النكرة إلاّ بمسوغ فلها مسوغان[4]:

أحدهما: كونها في سياق النفي، والنفي يخرج النكرة من حيّز الإبهام إلى حيّز العموم، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[5]. فالجملة " ولها كتاب معلوم" جملة اسمية في موضع الحال من قرية، وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها.

---

1 د. أحمد عبد الستار الجواري، الوصف:نظرة أخرى في قضايا النحو العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد (٣٣)، ج٤، ١٩٨٢م، ص ٤٥.

2 سيبويه،الكتاب: ٢: ١١٢، وقال: وقد يجوز على هذا فيها رجل قائماً وهو قول الخليل رحمه الله، ومثل ذلك عليه مائة بيضاً" ، وانظر الصبان، محمد علي ، شرح الأشموني:، ٢: ١٧٦، د. أمين على السيد، في علم النحو، ط٤، دار المعارف، ١٩٧٧م، ١: ٣٢٦.

3 عن عائشة رضي الله عنها: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شاك فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قيام.. ، انظر، الموطأ ١: ١٣٥.

4 ابن هشام أبو محمد جمال الدين الأنصاري، رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً ،ولغة وخلافاً وأيضاً وهلم جرّا، تحقيق، د.حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، ١٩٨٤، ص ٢١.

5 سورة الحجر، الآية: ٤.

والثاني: ضعف الوصف، ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئها من النكرة، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ... ﴾[1].وقول الشاعر[2]:

مَضَى زَمَنٌ والنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بي فَهَلْ لي إلى لَيْلَى الغَداةَ شفيعُ

فإن الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافاً للزمخشري.

وقد ترد الحال معرفة، وفي هذه الحال تكون معرفة باللفظ دون المعنى، وقد عبر عن ذلك ابن مالك في الألفية، إذ يقول[3]:

والحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً فاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنىً كوحدَكَ اجتهد

ومجيء الحال معرفة في اللفظ مقصور على السماع كما قاله الشاطبي[4]، ومعنى ذلك أنه محدود بعبارات مخصوصة لا يلتبس فيها الحال بالنعت، ويقول سيبويه: " لا يجوز أن تعرف المعرفة حالاً يقع فيه شيء"[5].

أمّا ما يخص جملة الحال والصفة فقد يقع في الكلام ما يمنع كون الجملة صفة، ولولاه لتعينت وصفيتها. فتكون حالية،وذلك إذا تقدمت على النكرة كما في قول زهير[6]:

فَصَحَوْتُ عنها، بَعْدَ حُبٍّ داخلٍ والحُبُّ، تشربُهُ فؤادك، داءُ

الذي قدمت فيه جملة" تشرب" على " داء" فامتنعت الوصفية، ووجبت الحالية أو تعود على معرفة ونكرة كما في قولنا: رأيت أخي طفلاً يختصمان أو صدرت بالواو الحالية كما في قول الشاعر قيس بن ذريح:

مضى زمنٌ والناسُ يستشفعونَ بي فهلْ لي إلى ليلى الغداةَ شفيعُ

ولولا الواو قبل " الناس يستشفعون" لكانت الجملة وصفية.وزعم الزمخشري ومن أخذ برأيه أن مثل هذه الجملة وصفية، والواو التي قبلها ليست للحال، وإنما هي زائدة للصوق تؤكد الجملة بموصوفها وتفيد أن اتصافها بها أمر ثابت.

---

1 سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

2 ديوان قيس بن ذريح، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ١١٤، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، دمشق، ١٩٦٤، ص ٤٨٢.

3 شرح ابن عقيل على الألفية، ج١، ٦٣٠.

4 الصبان، محمد علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢: ١٧١.

5 سيبويه: الكتاب، ٢: ٥٠،

6 ديوان زهير بن أبي سُلمى، رواية الأعلم، حلب، ١٩٧٠م، ص ١٩٧.

وأمّا ما كانت النكرة فيها عاملة ولما تستوف معمولها، كما في قول ذي الرمة[1]:

وقائلةٍ تخشى عليّ أظنّهُ سَيُودِي به تَرْحَالُهُ، ومَذاهبُهُ

فإن جملة (تخشى) يمتنع أن تكون صفة لـ " قائلة" وإذا جعلت أظنه سيودي.." محكياً[2] بـ " قائلة، لأنها عاملة عمل الفعل، ولا يجوز أن توصف قبل استيفاء عملها، فالجملة بعدها في محل نصب حال من الضمير المستتر.

وقد يكون في المعنى أو المبنى ما يمنع كون الجملة حالاً أو صفة، ولولاه لكانتا جائزتين فتصح الجملة بحسب موقعها من الكلام، نحو قول الشاعر سويد بن أبي كاهل[3]:

وكذاكَ الحُبُّ، ما أشْجَعَهُ يَرْكَبُ الهَوْلَ ويَعْصِي مَنْ وَزَعْ

وردت جملة (ما أشجعه) بعد اسم محلى بأل الجنسية، فهي تحتمل أن تكون صفة أو حالاً منه، إلا أن تضمنها للتعجب يمنع ذلك، إذ إن من شروط جملة الحال أو الصفة أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب لذاتها، فلا تكون إنشائية، لأن الحال صفة في المعنى لصاحبها، والإنشاء لا يوصف به، فكذلك الحال. وبناء عليه فإنه يتوجب أن تكون الجملة استئنافية.

وقد يكون في الكلام ما يمنع الحالية والوصفية ويثبت الأخرى، ولولاه لكانتا جائزتين كأن تتقدم الجملة على النكرة غير المحضة، فتعين الحالية، بعد أن كانت جائزة هي والوصفية، كما في قول الشاعر مليح بن الحكم[4]:

بِه مِنْ هَواكِ اليوم، قد تَعْلَمِينَهُ جوىً مِثْلُ حُومِ الرِبْعِ، يَبْرِي، ويَلْعَجُ

أو أن تفصل "إلا" منفردة أو مع الواو، بين النكرة غير المحضة والجملة فتتعين الحالية، نحو قول كثير عزّة[5]:

ولم يَلْقَ إنسانٌ من الحُبِّ ميعة تَعُمُّ ، ولا غَمّاءَ، إلا تجلّتِ

---

1 ديوان ذي الرّمة، كمبردج، ١٩١٩م.ص٥١، وانظر: ابن هشام، المغني، ١: ٤٨٣.

2 أمّا إذا جعلته محكياً باسم محذوف، دل عليه " قائلة" ومقدر بعد " تخشى عليّ" فالمانع حينذاك يزول، وتكون الجملة صفة. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان.المنصف في شرح التصريف، القاهرة، ١٩٥٤م، ٢: ١٤٦.

3 المفضل الضبي، المفضليات، دار المعارف، مصر، ص ١٩٢.

4 السكري، شرح أشعار الهذليين، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ١٠٣٤.

5 ديوان كثير عزّة، بيروت، ١٩٧١، ص ٧.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[1]. وذلك لأن " إلا" منفردة أو مع الواو، لا تفصل بين الموصوف وصفته وخالف الزمخشري والعكبري(ت٦١٦هـ) في هذا ، فأجازا الفصل بينهما بذلك، وادّعيّا أن الواو ليست رابطة للحال، وإنما هي زائدة للصوق، وتوكيد لصوق الصفة بالموصوف، وتقوي دلالة الجملة على الوصفية[2].

وقد ارتضى الباحث ما ذهب إليه كل من الزمخشري والعكبري، ويراه معقولاً ومقبولاً، ولا يتعارض مع الإطار العام الذي جاء به النحو التقليدي، وبهذا التخريج يكون قد أغلق الأبواب أمام جملة من التساؤلات التي تثار حول مثل هذه التراكيب.

وإذا كان النحويون قد ارتضوا لأنفسهم وقالوا بالفصل بين الصفة والموصوف، والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن والشعر، فلماذا إذاً قالوا بعدم الفصل بين الصفة والموصوف هنا.

رابعاً: العلاقة بين الصفة والخبر.

الخبر ركن رئيس في الجملة الاسمية، يؤدي وظيفة مهمة في الكلام، فهو كبير الفائدة، وقد عدّه الدكتور مهدي المخزومي من التوابع، وجعله في مقدمتها، إذ يتبع المبتدأ خاصة، فإذا كان المبتدأ مرتفعاً أبداً لأنه مسند إليه، كان الخبر – إذا كان وصفاً للمبتدأ في المعنى أو كان هو المبتدأ – مرتفعاً أبداً أيضاً تبعاً لارتفاع المبتدأ، لا كما يزعم النحويون أنه ارتفع لعامل معنوي أو لفظي[3].

يقول ابن يعيش: " إن الصفة الحقيقة خبر، ألا ترى أنه يحسن أن يقال لمن قال جاءني زيد الفاضل كذبت أو صدقت كما يحسن ذلك في الخبر، والخبر يكون أعم من المخبر عنه أو مساوياً له. إلا أن الفرق بينهما أنك في الصفة تذكر حالاً من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفاً له عند توهم الجهالة بالموصوف وعدم الاكتفاء بمعرفته. وفي الخبر إنما نذكر لمن يجهلها فتكون هي كل الفائدة[4].

---

1 سورة الحجر، الآية: ٤.

2 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، القاهرة، ١٣٨٢هـ (٥: ٤٤٥).

3 د.مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص ١٤٦ وما بعدها بتصرف.

4 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٥٨.

وكثيراً ما تكشف لنا الشواهد عن قصور الخبر عن إتمام المعنى مع المبتدأ، فيحتاج إلى لفظ آخر، يساعده في إتمام المعنى واستكمال الفائدة الأساسية للجملة، وهذا اللفظ هو النعت. قال تعالى: ﴿ . . . . بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿ . . . بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾[2].

وقال الشاعر:

ونَحْنُ أُنَاسٌ نُحِبُ الحَدِيْثَ ونَكْرَهُ مَا يُوجِبُ المَآثِمَا

فالأخبار " قومٌ في الآية الأولى، وقوم في الآية الثانية، وأناس في بيت الشعر" كما هو واضح، لم تكن كافية في إتمام المعنى منفردة عن الصفة، بل كانت بحاجة إلى مساعدة ما تبعها لإتمام المعنى والفائدة.

ولعلّ السبب في قصور الخبر عن أداء وظيفته الأساسية في الجملة، أن معناه يكون معروفاً من لفظ المبتدأ، أي أن المبتدأ يكون متضمناً لمعنى الخبر، وفي هذه الحالة يكونان بحاجة إلى ما يتمم المعنى معهما، فيصبح النعت عمدةً ، وبه تكتمل الفائدة الأصلية.

ومما يؤكد أن الخبر وصف في المعنى أيضاً، ما قاله النحويون في ضمير الفصل[3] الذي جيء به ليرفع اللبس ما بين الخبر والصفة، فمن الجائز أن يتوهم السامع أن الكلام في " زيد القائم" لمّا ينتهِ كون القائم صفة، ولذلك ينتظر الخبر. وحتى لا يتوهم السامع ذلك قال النحويون بضمير الفصل لتحديد الخبر، وقد سمّاه البصريون ضمير الفصل: " لأنه يفصل بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً لأنك إذا قلت:" زيد القائم" جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة"[4].

---

1 سورة النمل، الآية: ٥٥.

2 سورة النمل، الآية: ٤٧.

3 ضمير الفصل أو العماد كما سمّاه الكوفيون (هو وأشباهه)، سمي بهذا الاسم لأنه يفصل في الأمر حين الشك، فيرفع الإبهام، ويزيل اللبس، بسبب دلالته على أن الاسم بعده خبر لما قبله من مبتدأ أو أصله المبتدأ وليس صفة ولا بدلاً ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصلية في المعنى الأساسي، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها، لا عن الخبر وفوق ذلك كله يفيد في الكلام معنى الحصر، والتخصيص. انظر: عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الثامنة، دار المعارف بمصر، ١٩٨٧م، حاشية ص ٢٢٠.

4 انظر: الرضي محمد بن حسن، شرح الكافية، الشركة الصحافية العثمانية، ١٣١٠هـ، ٢: ٢٧. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٢: ٧٠٦، مسألة (١٠٠) والسيوطي، جلال الدين ، همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، ٢: ٢٣٥، وما بعدها.

وكما يكون الفصل بين المبتدأ والخبر يكون أيضاً بين ما هو أصلاً مبتدأ وخبر كاسم كان وأخواتها، وإن وأخواتها ومعمول ظننت وأخواتها.يقول سيبويه: " وإنما فصل لأنك إذا قلت: " كان زيد الظريف" فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتاً لزيد، فإذا جئت بـ "هو" أعلمت أنها متضمنة للخبر"[1].فالغرض من دخول الفصل في الكلام هو " إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذي بعده خبر وليس بنعت، وقيل أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات"[2].

ويجب أن لا يغرب عن البال أبداً، أن من بين المواضع التي تكشف لنا عن العلاقة أو الصلة الوثيقة ما بين الخبر والصفة، هو موضوع القطع. فالقطع أسلوب تقره العربية في الاستعمال، وتلجأ إليه العرب لسببين هما[3]:

الأول: تنبيه السامع وإيقاظ ذهنه إلى الصفة المقطوعة والمفروض في الصفة أن تأتي تابعة لحركة الموصوف، فإذا تغيرت الحركة أنتبه السامع. وهذا دليل على أن الموصوف قد بلغ حداً في هذه الصفة، يثير الاهتمام ويقتضيه.

الثاني: ليعلم السامع المخاطب من اتصاف الصفة بالموصوف التي يذكرها المتكلم أو يقطعها. فإذا كان مادحاً كان أمدح له، وإذا كان ذامّاً كان أذم له.

وبهذا نكون قد كشفنا عن طبيعة العلاقة ما بين الصفة والخبر. وخلصنا إلى نتيجة مفادها أنّ الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، وهو تابع خاص بالمبتدأ أو ما كان في حكمه.

خامساً: العلاقة بين الصفة والصلة.

يتحدث النحويون عن الصلة في مبحث الأسماء الموصولة، ويتحدثون عن جملة الصفة في مبحث التوابع تحت باب الصفة أو النعت. وزعم بعض النحويين أن صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، فمنهم من كان يقول[4]: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما كالكلمة الواحدة. والحق مذهب الجمهور، بدليل ظهور حركات الإعراب في الاسم الموصول "أي". والآخرون قالوا [5]: " إن صلة الموصول معربة بإعراب الموصول، اعتقاداً منهم أنها صفة له، لأنها تبينه كالجمل الواقعة صفات للنكرات. وليس هذا بشيء، لأن

---

1 سيبويه، الكتاب: ٢: ٣٨٨، ٣٨٩.

2 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ١١٠.

3 القطع في القرآن الكريم، فاضل السامرائي، www.islamiyyat.com/cut.htm.

4 ابن هشام، مغني اللبيب، دمشق، ١٩٦٤، ص ٤٥٧.

5 الرضي: شرح الكافية، القاهرة ١٣٠٦، ٢: ٣٩.

الأسماء الموصولة معارف اتفاقاً. والجمل لا تقع صفات للمعارف حسب القاعدة المشهورة لدى النحويين التي تقول: " الجمل التي تقع بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال" . إن الجملة هنا متممة للاسم الموصول، فهي كالجزء منه، والجزء من الاسم لا محل له من الإعراب[1]. ويشترطون فيها وجود الضمير العائد المناسب الذي يجوز حذفه.

أمّا جملة الصفة فهي جملة لها محل من الإعراب، تأتي بعد نكرة محضة أو غير محضة[2]، لتخصصها أو تزيد من تخصصها، ويكون فيها ضمير يعود عليها.

وبشيء من التأمل في جملة الصلة في ضوء البنية السطحية أو العميقة، لم نجد أحداً من النحويين يقول بأن هذه الجملة حال، وهم مدركون أنها في حقيقتها جملة وصفية وتتضح وصفيتها متى حذفنا الاسم الموصول وجئنا بصلة الألف واللام نقول:

احترم الرجل الذي يحفظ سرّه.

احترم الرجل الحافظ سرّه.

فالنحويون لم يعبروا عن صلة الموصول بأنها جملة وصفية فهي واقعة بعد معرفة، ولم يجعلوا لها محلاً من الإعراب، لأن الجمل في تصورهم لا يكون لها محل إلا إذا صح وقوع المفرد موقعها "كالخبر، والحال، والصفة...". وجملة الصلة لا يقع الاسم المفرد موقعها"[3]. ولعل المخلّص الوحيد لهم من إشكالية جملة الصلة هو أنهم قصروا الإعراب على الاسم الموصول، وصرفوا النظر عن جملته رغم إدراكهم أنها تعين الموصول، وتفصّل مجمله، وتجعله واضح المعنى، كامل الإفادة.

ويطالعنا ابن يعيش في شرحه للمفصل، بعبارة تكشف لنا عن حقيقة جملة الصلة ويذهب إلى رأي وهو أن الموصول أداة تعريف للجملة، وهو بمنزلة "أل" التعريف الداخلة على الكلمة لإكسابها التعريف، ومن هنا فإن الاسم الموصول يقوم بوظيفة الربط بين الاسم

---

1 ابن جني: المنصف في شرح التصريف، ٢: ١٣٢.

2 النكرة المحضة: النكرة الخالصة من نية التعريف.النكرة غير المحضة، هي النكرة الدالة على عموم لأنها اقترنت بأل الجنسية، أو جاءت بعد نفي أو نهي أو استفهام، أو المتخصصة، لأنها وصفت، أو أضيفت إلى نكرة، أو عطف عليها معرفة، أو عطفت على معرفة، أو عملت عمل الفعل، رفعت فاعلاً، أو نصبت أحد المفعولات، أو التمييز، أو تعلق بها، جار ومجرور.

3 ينظر، محمد حماسه عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣. ص ٢٠١، الديكي، محمود محمد رمضان ، الموصول وصلته ، رسالة ماجستير، اليرموك، ١٩٩٧م، ص ٨-٩. السويح، سعدون ، تعالق جملة الصفة وجملة الصلة، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، عدد(٥)، سنة ١٩٨٨، ص ٤٤٩.

المعرفة وبين جملة الصلة. وقد شرح ابن يعيش ذلك شرحاً وافياً إذ يقول: " وذلك أن الذي وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات، ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النكرات نحو قولك: مررت برجل أبوه زيد، ونظرت إلى غلام قام أخوه، وصفة النكرة نكرة. ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة، لأن ما تعرف لا يستفاد، فلما كانت تجري أوصافاً على النكرات لتنكرها أردوا أن يكون في المعارف مثل ذلك، فلم يسغ أن تقول: مررت بزيد أبوه كريم وأنت تريد النعت لزيد، لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة. ولم يكن إدخال لام التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء، والجملة لا تختص بالأسماء، بل تكون جملة فعلية واسمية فجاءوا حينئذ بـ "الذي" متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذي وهو الصفة في اللفظ والغرض والجملة"[1].

ويتبين مما تقدم أنه وعلى الرغم من الإحساس العميق، لدى ابن يعيش وغيره من النحويين المتقدمين، بوصفية جملة الصلة، إلا أنهم لم يصرّحوا بذلك لاعتبارات منهجية تتعلق بالإطار العام للنحو العربي.

ومن الجدير ذكره أيضا، وجود الشبه الشديد الناتج عن كون الجملتين تختصان – دون الجملة الواقعة خبرا – بأن تكونا خبريتين، أي محتملتين للصدق والكذب، فأخرج بذلك الجملة الطلبية والإنشائية. وقد أكد الرضي على ذلك بعبارة تستحق لأهميتها أن نوردها كاملة غير منقوصة.: " إنما وجب في الجملة التي هي صفة، أو صلة، كونها خبرية، لأنك إنما تجئ بالصفة والصلة لتعرّف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين، بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول، ومن اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز، إذن، إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متممتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة. وهذه هي الخبرية، لأن غير الخبرية، إمّا إنشائية، نحو: بعت، وطلّقت،وأنت حر، ونحوهما وإما طلبية كالأمر والنهي والاستفهام، والتمني والعرض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها إلا بعد ذكرهما. ولما لم يكن خبر المبتدأ معرّفاً للمبتدأ، ولا مخصصاً له، وجاز كونه إنشائيا، كما مرّ في بابه"[2]

---

1 ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، القاهرة، ١٩٣١م، ٣: ١٤١.

2 الأستراباذي:رضي الدين محمد بن الحسين، شرح الرضي على الكافية" كافية ابن الحاجب". شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ٢: ٢٦.

وهذه أيضاً إشارة من الرضي(ت٦٨٦هـ) إلى أن جملة الصلة هي في حقيقتها جملة وصفية، ولكنه لم يصرح بذلك قولاً.

وفي الإطار النظري للنحو التوليدي الذي يقوم على الثنائية التحليلية، والمتمثل بما يسمى بالبنية السطحية والبنية العميقة، يمكن إرجاع جملتي الصفة والصلة إلى بنية عميقة واحدة، تتكون من: اسم وجملة وصفية تحتوي على ضمير عائد مناسب. ولا يتضح الفرق بينهما إلا من خلال البنية السّطحية. فإذا كان الموصوف معرفة تكلفت قاعدة تحويلية بإدخال الاسم الموصول المناسب "الذي، التي، ..."، وإذا كان الاسم الموصوف نكرة ظلت الجملة على حالها دون دخول اسم الموصول.

ويمكن صياغة القاعدة التحويلية على شكل المعادلة الرياضية التالية من أجل التبسيط[1]:

س + اســـــــم + جملة وصفية ـــــ س + اســـم+ الـذي + جملة وصفية

كلام سابق { معرفة } { معرفة } المناسب

وفي ضوء ما سبق، تكون البنية العميقة للجملتين:

(أ) أعرف الرجل الذي أكرمه.

(ب) أعرف رجلاً أكرمه محمد.

أ: أعرف الرجل أكرمه محمد.

ب: أعرف رجلاً أكرمه محمد.

فالبنية العميقة (أ) تخضع للقاعدة التحويلية السابقة، وبإعمال القاعدة نحصل على البنية السطحية المطلوبة. وذلك على النحو التالي:

س + اسم + جملة وصفية ـــــــــــــ س + اسم + الذي + جملة وصفية

{ معرفة} { معرفة } الاسم الموصول المناسب

أعرف + الرجل + أكرمه محمد ـــــــــــ أعرف + الرجل + الذي + أكرمه محمد.

أمّا البنية العميقة في (ب)، فلا يطرأ عليها أي تغير، وتكون البنية السطحية في هذه الحالة مماثلة للبنية العميقة، أي أعرف رجلاً أكرمه محمد.

سادساً: العلاقة بين الوصف وعطف البيان.

---

1 انظر: د. سعدون السويح، تعالق جملة الصفة وجملة الصلة، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد الخامس، سنة ١٩٨٨م/ ص ٤٩٢ – ٤٩٤ .

عطف البيان هو التابع الذي يبين متبوعه، أي يفسره بما يراد الكشف عنه، وهو مرتبط بالنعت؛ لأنه يلزم فيه ما يلزم في النعت من مطابقة المنعوت في التعيين والنوع[1]، والعدد والإعراب. غير أن النعت يكون بالمشتق غالباً، وعطف البيان لا يكون إلا جامداً. والنعت يتضمن حالاً من أحوال المنعوت يتميز بها، وعطف البيان لا يبين صفة من الصفات التي تطرأ على الذات وإنما يأتي تفسيراً للاسم الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال، من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال الذات.

وعطف البيان شبيه بالنعت، لأن كلاً منهما يأتي لبيان متبوعه، ومماثلاً لمتبوعه في المحل الإعرابي. يقول ابن مالك[2]:

فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَة حَقِيقَةُ القَصْدِ به مُنْكَشِفَة

وهكذا فإن النحويين المتقدمين سمّوا عطف البيان نعتاً؛ لأنه ينزل منزلته في الوظيفة وهو لذلك -مثله – تابع لما قبله. ويرى المخزومي أن إعراب عطف البيان إعراب تابع وليس إعراب مشارك، كإعراب ما بعد الواو أو الفاء، أو ثم كما تدل عليه تسميتهم إيّاه بعطف البيان. ومن هنا تبين لديه أن عطف البيان عندهم ليس عطفاً، وإنما بيان لأن العطف يعني التشريك ولا تشريك في هذا الموضوع[3].

---

1 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١: ٢١٨.

2 يمنع كثير من النحويين أن يكون عطف البيان نكرة تابعاً للنكرة، ولكن الصحيح جواز ذلك، وقد خرج على ذلك قوله تعالى: " ويسقى من ماء صديد" (إبراهيم: ١٦) وقوله تعالى: أو كفارة إطعام مساكين" (المائدة: ٩٦). انظر: محمد حماسة، بناء الجملة العربية، الحاشية ص ٢٥٣.

3 المخزومي، مهدي ، في النحو العربي، نقدٌ وتوجيه، ص ١٩١-١٩٢.

الفصل الثاني

"التشكيل البنائي للصفات"

البحث الأول: البنية المفردة

الأول: النعت الحقيقي:

١. المشتق

٢. الجامد المؤول بالمشتق

٣. المصدر

الثاني: النعت السببي:

المبحث الثاني: البنية المركبة:

نعت الجملة

نعت شبه الجملة

النعت المقطوع

المبحث الأول

البنية المفردة

يُقصد بالبنية المفردة ما ليس جملة ولا شبه جملة. ويطلق عليها النحويون النعت المفرد، وبموجب معناه يمكن تقسيمه إلى قسمين هما:

الأول: النعت الحقيقي. وهو ما يدل على معنى في نفس متبوعه الأصلي، أو ما هو بمنزلته وحكمه المعنوي[1]. وهو الصيغة الطبيعية للنعت، إذا جاز لنا التعبير.

ويأتي على أنواع ثلاثة:

١. المشتق.

المشتق هو الأصل في النعت، ولا يقصد المشتق عامة، بل يقصد نوع خاص وهو الوصف[2]، ويقصد به أسماء مشتقة من الأفعال أو المصادر، تشتمل على معنى الحدث مقترنة بذات الفاعل تارة، وبذات المفعول تارة أخرى. ويراد بالأول كما هو معروف وصف لما وقع منه الفعل، وما وقع عليه الفعل. وبناء على ذلك فإن ما رسمه النحويون لهذا المفهوم يتكون مما يلي:

أ. اسم الفاعل:

حد اسم الفاعل بحدود كثيرة، وتفاوت العلماء في تعريفهم له، وتحديد دلالته. ولذلك ارتأى الباحث إيجاز ما ذكره العلماء المتقدمون في هذه المسألة، بان اسم الفاعل وصف مشتق للدلالة على الحدث، وعلى من وقع منه أو اتصف به، دلالة تفيد التجدد والاستمرار، ولا الثبوت في الغالب، وأن هذا الوصف يوازي المضارع في حركاته وسكناته وعدد حروفه، وفي التذكير والتأنيث وفي دلالته على الحال والاستقبال. وله صورتان:

الأولى: أن يقترن "بأل" وفي هذه الحال يعمل عمله دون قيد أو شرط.

يقول امرؤ القيس عن قتل أبيه وقتلته[3]:

والله لا يذهبُ شيخي باطلاً ... حتى أبيرَ مالكاً وكاهلاً

القاتلين المَلِكَ الحُلاحِلاَ ... خيرَ مَعَدٍّ حَسَباً ونائلا

فالشاهد في قول امرئ القيس هو: القاتلين الملك الحُلاحِل"؛ إذ جاء اسم الفاعل معرفاً بأل، وعمل عمل فعله مطلقاً؛ إذ نصب مفعوله، وفاعله ضمير مستتر.

---

1 عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٤١.

2 أحمد حسن كحيل:. التبيان في تصريف الأسماء، الطبعة السادسة، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٩٨م، ص ٣١ – ٣٢. وانظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر ١٩٨٢م، ص ١٠٣.

3 ديوان امرئ القيس ، راجعه وفهرسه محمد عبدالرحيم، دار الكتاب العربي، سوريا، ص ١٠٢.

الثانية: التجرد من أل التعريف، وفي هذه الحال لا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلا بشرطين وهما[1]:

الأول: مختص في الجملة التي يرد فيها اسم الفاعل، وهو أن يتحقق معنى الجملة في الحاضر أو المستقبل دون الماضي. فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، فلا وجه لعمله لزوال شبهه بالمضارع، خلافاً للكسائي الذي أجاز عمله وهو بمعنى الماضي، محتجاً بقوله تعالى: "باسطٌ ذراعيه" فإن " باسط" اسم فاعل بمعنى الماضي، وقد عمل في "ذراعيه". وقد رُدّ بأنّ باسط بمعنى "يبسط" بدليل "ونقلبهم" ولو كان له حجة في ذلك لجاء في الآية الكريمة "وقلبناهم"، وهنالك أيضاً دليل على أن هذا التركيب مبني على حكاية الحال، فالواو في " وكلبهم" للحَال[2].

الثاني: اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف نحو: أمطمئن قلبُ المنافق، ما مكرم محمد علياً، محمد مكرم أبوه علياً.

وقول الأعشى[3]:

كناطح صخرةً يوماً ليُوهِنَهَا فَلَمْ يضرْها وَأَوْهَى قرْنَهُ الوَعِلُ

والشاهد هو " ناطح صخرة" حيث عمل اسم الفاعل وهو ناطح، فنصب مفعوله "صخرة" لاعتماده تقديراً على الموصوف المقدر أي " كوعل ناطح" ومن ذلك " مختلف ألوانه" أي صنف مختلف ألوانه[4].

أمّا الدارسون المحدثون فلم يضيفوا شيئاً جديداً في تعريفهم لاسم الفاعل، وقد اكتفوا في توضيح دلالته بعض الشيء. يقول الحملاوي: " هو ما اشتق من مصدر المبني للفاعل لمن وقع منه الفعل أو تعلق به[5]. وذهب محمد الطنطاوي إلى أنه: " اسم مصوغ لما وقع منه الفعل، ككاتب أو قام به كمنكسر، دالاً على أصل الحدث على وجه الحدوث[6].

---

1 الدكتور محمد عيد ، النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة، د. ت: ٦٥٨ – ٦٥٩. الدكتور عبد العاطي مصطفى وآخرون، الهادي إلى النحو، الطبعة الأولى، المطبعة العربية الحديثة، العباسيين ١٩٧١م، ص ٢٨٢ – ٢٨٣.

2 عبد العاطي مصطفى وآخرون: الهادي إلى النحو، ص ٢٨٢.

3 ديوان الأعشى، شرح الدكتور يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٥م، ٢٢٣.

4 عبد العاطي مصطفى وآخرون: الهادي إلى النحو: ص٢٨٣. وانظر: محمد عيد، النحو المصفى، ص ٦٦٠.

5 الحملاوي، الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، الطبعة الثانية عشرة، دار القلم، بيروت، ١٩٥٧م، ص ٧٤.

6 قباوة، فخري الدين، تصريف الأسماء والأفعال، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف بيروت، ١٩٩٨م، ص ٨٤.

وضمن ذلك يدور كل من عباس حسن[1]، ومحمد خير الحلواني[2]، وخديجة الحديثي[3].

وصفة الفاعل تبنى من الثلاثي على صيغة (فاعل) إن كان الفعل على وزن (فَعَل) بفتح العين، سواء أكان متعديا أم لازما مثل: ضرب: ضارب، جلس، جالس، وأسَرَ: آسِر، وكذا إن كان الفعل على صيغة (فَعِل) مكسور العين متعدياً، مثل علم الحق فهو عالم، وخشي فهو خاشٍ، وخاف فهو خائف. أمّا إن كان مكسور العين لازما (فَعِلَ)، أو كان على صيغة (فَعُلَ) بضم العين مطلقا فلا يأتي منه صيغة (فاعل) إلا سماعاً مثل (سَلِم) سالم وطَهُرَ طاهر[4]، ويذكر ابن جني في خصائصه أن مجيء صيغة فاعل من فَعُلَ شاذ عند طائفة من أهل العربية. وهو يرى أن ذلك من تداخل اللغات وتركيبها، يقول:

" ومما عدّوه شاذاً ما ذكروه من فَعُلَ فهو فاعل نحو: طَهُرَ فهو طاهر، وشَعُرَ فهو شاعر، وحمُضَ فهو حامض، وعقُرَت المرأة فهي عاقر، ولذلك نظائر كثيرة، وأعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت"[5]، ولعل هذا النوع أدخل في معنى الصفة المشبهة منه في معنى صفة الفاعل. وفي صوغ صفة الفاعل يقول ابن مالك في الألفية[6]:

كفاعلٍ صُغ اسم فاعلٍ إذا　　من ذي ثلاثة يكون كغذا

أمّا من غير الثلاثي أو الثلاثي المزيد فتبنى صيغة اسم الفاعل على وزن المضارع، مع الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وكسر ما قبل الحرف الأخير مطلقا. سواء أكان مكسوراً في المضارع يعلّم، يَستَغفر، أم مفتوحا، نحو : يتعلّم. يتدحرج[7]، فتقول: معلّم، مُستَغفر، مُتعلّم، مُتَدحرج، وفي ذلك يقول ابن مالك[8]:

وَزِنَةُ المضارع اسمُ فاعلٍ　　مِنْ غير ذي الثلاثِ كالمُوَاصِلِ

مع كسر مَتلوِّ الأخير مُطلقاً　　وَضَمِّ ميمِ زائدٍ قد سَبَقا

---

1 عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الثامنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م، ٣: ٢٣٨.

2 حلواني، محمد خير، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربية، بيروت، ص ٢٤٦.

3 الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة النهضة بغداد، ١٩٩٥م، ص ٢٩٥.

4 الأشموني، نور الدين علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بهامش حاشية الصبان، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة، ١٣٢٩هـ . ٢: ٢٣٣.

5 ابن جني، الخصائص، ١: ٣٧٥.

6 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ١٣٤.

7 الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢: ٢٤٣، عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٢٤٥.

8 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ١٣٦.

ب. صيغة المبالغة:

ذهب بعضُ المحدثين إلى أن النحويين المتقدمين لم يضعوا تعريفاً لصيغة المبالغة[1]. ووجد من يرد هذا النفي بوجود تعريفات لصيغ المبالغة تحت تسميات أخرى كمصطلح " المثال"، و "أمثلة المبالغة"، و "الأمثلة الخمسة"[2].

إن صيغ المبالغة هي صفات مشتقة، موغلة في الاشتقاق، يراد بها التكثير والزيادة، وهي في عملها تنوب عن اسم الفاعل، وتقوم مقامه، وتقع بديلاً عنه، ويكاد النحويون[3] يجمعون على الارتباط الوثيق الذي يربطها باسم الفاعل، فهي داخلة عليه، إلا إنها حوّلت إلى صيغ معينة لإرادة المبالغة والتكثير. وإذا كان النحويون يرون أن هذين البابين باب واحد للصلة الوثيقة بينهما فإن بعضهم يشير إلى أن اسم الفاعل هو الأصل، وصيغ المبالغة فرع عليه[4].

ويرى بعض الدارسين أنها لا تجيء إلا من الثلاثي المتعدي، وأن ما جاء على أوزانها من اللازم إنما هو صفة مشبهة[5].

إن أشهر ما ذكره الصرفيون في صيغ المبالغة الصيغ الخمس المشهورة. أكثرها استعمالاً في العربية الصيغ الثلاث الأولى ثم الرابع فالخامس وهي:

١. فَعَّالٌ: مثل (جمّال، غدّار، صبّار). ومنه قول الشاعر[6]:

أخَا الحَرْبِ لبّاساً إليها جِلالها وَلَيْسَ بِوَلاّج الخَوالِفِ أعْقَلا

٢. مِفْعَالٌ: مثل (مِقْدامٌ، مِكْثارٌ، مِقْضَالٌ) ومنه قول العرب في الوصف بالكرم:

" إنّه لمِنْحَارٌ بوائكِها"، ويقولون: امرأة مِذْكَار: إذا كانت تلد الذكور، ومِئْنَاث: إذا كانت تلد الإناث.

٣. فَعُولٌ: مثل أكُولٌ، صَدُوقٌ، كَذُوبٌ، ومنه قول الراعي النميري[7]:

---

1 عياد بن عيد الثبيتي، صيغ المبالغة، القياس والسماع، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٩٨٨م، ص ١.

2 عبد الله الدايل، الوصف المشتق في القرآن الكريم، الطبعة الأولى، مكتبة التوبة، الرياض، ١٩٩٦م، ص ٧٦ – ٧٧.

3 انظر: سيبويه، الكتاب، مطبعة بولاق، ١: ٥٦، هارون، ١: ١١٠. المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ت، ٢: ١١٣.

4 انظر: المبرد، المقتضب، ٢: ١١٣. ابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ١٣.

5 د. عبد الله درويش، دراسات في علم الصرف، مكتبة الشباب، مصر، طبعة ١٩٥٩م، ص ١٨ وما بعدها.

6 البيت للقلاخ بن حزن بن جناب، وهو من شواهد ابن عقيل، ٢: ١١٢، وشواهد الأشموني، ٦٩٩ وابن هشام في أوضح المسالك ، ٢: ٣٧٢.

7 ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فايبرت، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٤.

عَشِيَّةَ سُعْدى لو تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدَوْمَةَ تَجْرٍ دُونَه وحَجِيجُ

قَلاَ دِينَهُ، واهْتَاجَ للشَّوْقِ، إنَّهَا عَلَى الشَّوقِ إخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

٤. فَعِيلٌ: مثل (سَمِيعٌ، عَلِيمٌ، بَصِيرٌ)، ومنه ما أنشده سيبويه[1]:

فَتَانَانِ، أمّا منهما فشبيهة هِلاَلاً، وأخْرى منهما تُشْبِهُ البدرا

والشاهد فيه (شبيهة هلالا) فهي مثال للمبالغة على وزن (فَعِيلٌ) ونصب بعدها المفعول به (هلالا).

٥. فَعِلٌ: مثل (حَذِرٌ، عَجِلٌ، خَصِمٌ). ومنه قول الشاعر[2]:

حَذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدارِ

فالشاهد فيه (حذر) إذ جاء مثالاً للمبالغة على وزن فَعِل، ونصب بعده مفعولاً (أمورا).

وقد وصف هذا الوزن بأنه قليل في العربية. وفي ذلك يقول ابن مالك[3]:

فَعّالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولٌ في كَثْرَةٍ عن فَاعِلٍ بَدِيلُ

فيستحقُّ مَا لهُ من عَمَلِ وفي فَعِيلٍ قلَّ ذا وفَعِلِ

غير أن السيوطي في المزهر يشير نقلاً عن ابن خالويه، إلى أن صيغ المبالغة أثنتا عشرة صيغة هي: فَعّال كفَسّاق، وفُعَل: كغُدَر، وفَعَّال كغَدَّار، وفَعُول كغَرُور، ومِفْعِيل كمِعْطِير، ومِفْعال: كمِعْطار، وفُعَلَة: كهُمَزَة، وفَعُولة: كمَلُولة، وفَعَّالة: كعَلاَّمَة، وفَاعِلة كرَاوِيَة، وفَعَالة: كبَقّالة لكثيرة الكلام. ومِفْعَالة كمِجْزَامة[4].

ويلاحظ الباحث أن بعض الأبنيةِ التي ذكرها السيوطي يرجع إلى بعض الصيغ الأخرى المشهورة، ففَعّالة، وفَعَالة، وفَعُولة، ومِفْعَالة، ليست إلا فَعّالاً، وفَعَالا، وفَعُولاً، ومِفْعَالاً، وقد جاءتها المبالغة من خارج بنيتها الأصلية؛ إذ هي وظيفة الهاء في آخر الصيغة، كما أشار بذلك بعض اللغويين في (عَلاّمة، وبَقّالة كثير الكلام"[5]). وصيغة (فَعّال)، و (فُعَل) خاصتان

---

1 الأشموني، شرح الأشموني، ٢: ٣٤٢. ابن هشام : أوضح المسالك، ٢: ٢٣٥.

2 القائل: اللاحقي، أبان بن سعيد، وهو من شواهد سيبويه: الكتاب ١: ٥٨. والأشموني، شرح الأشموني: ٢: ٥٧٣ .

3 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ١١١.

4 السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٢٥هـ ٢: ١٥٨.

5 الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، طبعة وزارة المعارف بمصر، د. ت مادة (علم) مادة (بقق).

بالنداء[1]. وأما صيغة (مِفْعِيل) كـ (مِعْطِير) فأظن أنها ليست مستعملة بكثرة في اللغة، وقد تكون لغةٌ في (مِفْعَال).

ج. الصفة المشبهة:

تفاوت العلماء في تحديد معنى الصفة المشبهة، وما جاء حولها من تعريفات وحدود يمكن إيجازه بالقول: إن الصفة المشبهة وصف مشتق من فعل لازم – في الغالب – يراد منه نسبة الحدث إلى ذات الموصوف به، مع إفادة الثبوت والاستمرار والدوام.ويستحسن فيها أن تضاف إلى فاعلها في المعنى، وأن تجري عليه في العمل دون جريانها على الفعل في عدد الحروف والسكنات والحركاتِ.

إذاً، هي لون من ألوان الصفة، يدل الوصف به على دوام الصفة للموصوف وثبوتها، وذلك كقولنا: هذا رجل طاهر القلب عفيف اللسان.

وهذا النوع من الصفات يدل على الحدث ومن قام به، والقصد منها نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث في الأزمنة الثلاثة. ودلالة الصفة على الدوام عقلية لا وضعية؛ لأنها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل، إذ الأصل في كل ثابت دوامه إلا أن تقوم قرينة تخصص ذلك ببعض الأزمنة كقولنا: كان زيد حسن الخلق فقبح[2].

أمّا الدارسون المحدثون فقد نهجوا نهج القدماء في حدّ الصفة المشبهة، وهم في الغالب يرددون ما ذكروه دون إضافة تستحق الذكر[3].

وسميت مشبهة باسم الفاعل لأنها أشبهته في العمل في أنها ترفع فاعلاً كقولنا: " محمد حسنٌ وجهُهُ" وتنصب على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة، كقولنا: " محمدٌ حَسَنٌ الوجْهَ" نصبت الوجه على أنه شبيه بالمفعول به، وتنصب تمييزاً في قولنا: " محمدٌ حَسَنٌ وجْهاً"[4] ومن هذا

---

1 انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢: ٢٧٨. فصيغة فعال تستعمل لسب الأنثى، فنقول: (يا فَسَاق)، (يا لكَّاع)، وكذلك ينقاس استعمال فَعَالِ مبنياً على الكسر من كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر، نحو: (نَزَّال) بمعنى: انزل، و (ضَرَّاب) بمعنى: اضرب. وصيغة فُعَل كثُر استعمالها في النداء خاصة مقصوداً به سب الذكور، نحو: (يا فُسَق)، (يا عُدَر).

2 الصبّان،محمد علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ٣: ٣

3 انظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص ٧٥. عباس حسن، النحو الوافي: ٣: ٢٨٤. فخري الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال. ١٦٠. الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٧٥.

4 علي حسن فريان، القضايا الصرفية في ضوء القرآن الكريم، دار شموع الثقافة – ليبيا– د.ت، ص ١١١.

قال سيبويه عنها: هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبِّهت بالفاعل"[1].

تصاغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي بمقتضى الأوزان التالية[2]:

- أفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاء، ويختصُ في الدلالة على لون أو صفة نحو: أحْمَر حَمْراء، وأعْرَج عَرْجاء، وأحْوَر حَوْراء.
- فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى، ويكون في الخلو والامتلاء، والعيوب الباطنية، وبعض الصفات مثل عَطْشان، وشَبْعان، وغَضْبان.. وإنني أميل إلى ما ذهب إليه الدكتور إسماعيل العمايرة أن هذا الوزن من أوزان المبالغة، ودلالته عليها أدق؛ لأن صفاته غير ثابتة[3].
- فَعِل: ويأتي من فَعِلَ اللازم غالبا، ويكون في العيوب الباطنة، قلِق، نَكِد، عَسِر وفي السجايا، فرح، بَطِر، وقطِن.
- فَعِيل: ويكثر في باب فَعُلَ مثل ظَرُف: ظريف، وكرم: كريم، وفَعَل المضعف، مثل: عفّ فهو عفيف، شدّ فهو شديد، وقد يأتي من فَعِل، مثل حَرِص فهو حريص وعَلِمَ فهو عليم.
- فَعْل: ويبنى على فَعُلَ، مثل ضَخُمَ: ضَخْم، وشَهُم فهو شَهْم، ومنْ فَعْل، مثل رثّ. وعفّ أو من فَعِل مثل سَيط فهو سَبْط، ووَعِر فهو وَعْر.
- فَعُول: مثل: وقُور، وصَبُور.
- فِعْل: مثل: مِلحْ، صِفر.
- ومن الثلاثي مفتوح العين تصاغ على وزن فعيل مثل جَيِّد، وسَيِّد، ومَيِّت.
- تصاغ على وزن فَعَال مثل جَبَان، ورَزَان.
- تصاغ على وزن فاعل مثل" طاهر، وفاضل.

أمّا من غير الثلاثي فإنها تصاغ بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، وحينئذ تضاف إلى معمولها، إذا قصد بها الثبوت والدوام، كقولنا: " محمد معتدل القامة".

---

1 سيبويه، الكتاب. ١: ١٩٤.

2 انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٢: ٢٤٢. خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٧٥ – ٢٧٩. الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ٧٨.

3 العمايره: إسماعيل أحمد، المشتقات نظرة مقارنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٦، السنة الثالثة والعشرون، ١٩٩٩م، ص ٦٥.

د. اسم المفعول:

صيغة مشتقة من الفعل المضارع المبني للمجهول، للدلالة على الحدث ومن وقع عليه الحدث، دلالة تفيد الحدوث في الغالب دون الثبوت، فإذا قلت: الباب مفتوح عرفت أن كلمة مفتوح اسم مفعول تدل على الفتح، وعلى الباب في معناها. وكأنها جملة فعلية تقدر بـ " فتح غسان الباب"، فدلالته مركبة لا مفردة.

يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول. مثل ضرب فهو مضروب وقتل فهو مقتول... وإذا اشتق من الثلاثي اللازم فلا بدّ من أن يأتي معه الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر[1]، لأن المعنى لا يكتمل إلا بذلك. نقول: رغب في كذا.. مرغوب فيه، وجلس عليه، مجلوس عليه.

أمّا من غير الثلاثي فيصاغ بوزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر، مثل مُتعلِّم، مُستخرّج.

هـ. اسم التفضيل:

صفة التفضيل يؤتى بها للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة معينة، ثم زاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة. وهي دائما تأتي على صيغة (أفعَل) سواء جاءت من أفعال استوفت شروط الصياغة أم من أفعال لم تستوف الشروط، إذ إن الحاصل في كلتا الحالتين هو مجيء صيغة (أفعَل) دالة على التفضيل، سواء أكانت أصلية مثل (أكرَم) أم محتاجة إلى صيغة مساعدة لأداء المعنى، مثل: أشدّ استخراجا، وأصعب مراسا.. [2]. ولم يشذ عن هذا البناء سوى (خير وشر) فقد أسقطت الهمزة لكثرة الاستعمال نثراً ونظما.وقد يعامل معاملتها في ذلك (أحب) كقول الشاعر[3]:

وزادني كلفاً بالحُبِّ ما مُنِعَتْ وحَبَّ شيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنِعا

وقد تستعمل خير وشر على الأصل كما جاء في قول الشاعر[4]:

.... **بلالٌ خيرُ الناسِ وابن الأخير**

وقد اقتصرت على هذه المشتقات لأن الميمات" اسم الآلة والمكان والزمان" لا تشعر بصاحب الحدث بمعنى لا تدل على صاحب الحدث أي فاعله أو مفعوله.وجاء في حاشية الصبّان أن

---

1 الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ص ٧٥.

2 الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣: ٣٢، ٣٣، ٣٤. ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ١٧٥.

3 القائل: الأحوص الأنصاري، في ديوانه ص ١٥٣، ومجنون ليلى في ديوانه ٢٠١. انظر: معجم شواهد النحو الشعرية: حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٤، ص ٤٨٢.

4 الشاهد، مجهول القائل، وهو من الرجز، ومن شواهد التصريح، ٣: ١٠١، وهمع الهوامع، ٢: ١٦٦، والدرر، ٢: ٢٢٤.

هذه الأسماء" ليست مشتقة بالمعنى المذكور؛ لأنها لا تدل على صاحب الحدث أي فاعله أو مفعوله بل هي مشتقة بالمعنى الأعم، وهو ما أُخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر؛ فمفتاح مثلاً مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة الفتح منسوب للفتح، ومرمى مأخوذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي[1].

٢. الجامد المؤول بالمشتق:

ونعني بالنعت الجامد، الألفاظ التي تأول النحاة كلاً منها بمشتق حين يقع نعتا، حيث يدل معناها على المشتق. وأن كثرة استعمالها، ووردها في الأساليب الرفيعة، والاستعمالات الفصيحة يُغني عن التأويل الذي لا مسوغ له هنا سوى الصنعة[2].

ومن الألفاظ غير المشتقة التي استعملها العرب في مجال النعت:

أ. أسماء الإشارة.

وقد استثنوا منها ما دلّ على المكان[3]، لأنها ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها. سماها النحاة المبهمات؛ لأنّ استعمال اللفظة الواحدة منها عند التواصل تشير إلى أشياء مختلفة، يقول ابن يعيش: " يقال لهذه الأسماء مبهمات لأنها تشير إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء تلتبس على المخاطب"[4]. فهذا يمكن أن يشار به إلى كل مرجع مفرد مذكر بادٍ للعيان وقت التواصل، وبالرغم من الإبهام الذي يكتنف الأسماء هذه إلا أنها في حكم المعرفة، بل وقد ذهب قوم إلى " أنّ المبهم أعرف المعارف لأنه يتعرف بالقلب والعين"[5]، لا يصف ولا يوصف[6].

اسم الإشارة لا يصفُ على رأي الكوفيين والزجاجي والسهيلي؛ لأنه جامدٌ لا يتصور فيه الإضمار[7]. وقد تأولوا ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾[8]. بمشتق؛ فيكون المعنى: ... يومكم المشار إليه.

---

1 الصبان، محمد علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣: ٦٢.

2 انظر: محمد أبو الفتوح شريف، التراكيب النحوية وشواهده القرآنية، الطبعة الأولى، دار القلم، دبي، ١٩٨٩م، ٣: ١٨٢

3 الصبّان، محمد علي، شرح الصبّان على شرح الأشموني، ٣: ٦٢.

4 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ١٢٦،

5 المصدر السابق، ٣: ٥٦.

6 أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر، د. ت. ٢: ٥٩٧.

7 انظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ٢: ١١٨.

8 سورة السجدة، الآية: ١٤.

وهو لا يوصف، فالاسم التابع له إن كان جامداً محضاً فهو عطف بيان، نحو: قول الشاعر[1]:

ألا ليْتَما هذا الحَمَامُ لنا إلى حَمامَتِنا أو نِصْفَهُ فَقِدِ

أمّا الكوفيون فيرون أنه بدل[2].

وإن كان مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق،فقد ذهب جمهور البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه نعتٌ، وذلك كما في قول عبيد بن الأبرص[3]:

يا ذَا المخوِّفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمَنّيَ صَاحبِ الأَحْلاَمِ

ويرى ابن عصفور في تابع اسم الإشارة الصفة إن كان مشتقاً أنه يكون قائماً مقام الجامد نحو " معروف بهذا العاقل" بمعنى هذا الرجل العاقل، فحذف الموصوف الأصلي، وأقيمت صفته مقامه، فإذا تقرر كون الجامد هو الصفة فـ "ال" في الرجل للعهد، وإن كان عطف بيان فـ "ال" فيه للحضور. وهو يرى أن هذا هو معنى كلام سيبويه[4]. وقد استدلوا على كونه نعتاً بأن أياً في حالة النداء لا بدّ لها من صفة سواء أكانت صفة مشتقة، أم اسم جنس جامد، كقول رؤبة:

يا أيُّها الجاهلُ ذو التَّنَزِّي[5]

فـ" أي" وصفت بالمعرفة " الجاهل"

وذهب الإسفراييني(ت٦٤٨هـ) إلى أن" اسم الجنس الجاري على المبهم وصف له على الأعرف، لأن ما تقدم دال على الذات، فتعين دلالته على المعنى، وهو يعين حقيقة الذات، ولذا لا يوصف إلا بها[6].

---

1 ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ، ١٩٨٥م، ٢: ٢٨٢.والبيت للنابغة، الديوان، ص ١٦، وهو من قصيدته الدالية المشهورة .

2 انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٢: ٥٩٧.

3 ديوان عبيد بن الأبرص،دار صادر بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ١٣٠.

4 انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٢: ٥٩٨. الصبّان، محمد علي ، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ٣: ٥٣. مروح صبري، النعت في شعر امرئ القيس، ص ٦٣.

5 سيبويه: الكتاب، ١: ٣٠٧. الصيمري، أبو محمد بن عبد الله بن علي بن اسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م، ١: ٣٤٤.

6 الإسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد، لباب الإعراب، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب، دار الرفاعي، الرياض ، ١٩٨٤م، ٣٨٨.

ولما كانت الجوامد أيضا لا تحتمل الضمائر مع كونها تقع توابع لاسم الإشارة أكثر من غيرها، فقد جعلوا التطابق بين الجامد التابع ، واسم الإشارة المتبوع، في الإفراد والتثنية والجمع مع التطابق في الرتبة، من حيث كونهما معرفين عوضا عن الاشتقاق واحتمال الضمير العائد على الموصوف[1].

ومن أجل هذا لا يجوز الفصل بينهما بأي فاصل، قال الصيمري: " والمبهم مع صفته كشيء واحد لا يجوز الفصل بينهما، لأنه المبهم قد أحدث في الاسم تعريفا غير تعريفه الأول، فصار كـ " لام التعريف". فكما لا يفصل بين الاسم وبين الألف واللام، كذلك لا يفصل بينه وبين المبهم[2].

ب. الأسماء التي بمعنى صاحب.

وهي كلمة (ذو) وفروعها: ذات، وذوا، وذواتا، وذوو، وذوات، وأولو.كما تظهر في الآيات الكريمة الآتية:

قال تعالى:

﴿ وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ ﴾[3]

﴿ وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ . . . ﴾[4]

﴿ . . . وَآوَيْنَاهُمَا إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾[5]

﴿ . . . إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ ... ﴾[6]

﴿ . . . وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ . . . ﴾[7]

﴿ . . . جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ . . . ﴾[1]

---

1 الأزهري، الإمام خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٢: ١١٤.

2 مروج صبري، النعت في شعر امرئ القيس، ص ٦٤. منقولا عن الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١: ١٧٣.

3 سورة الزمر الآية: ٣٧.

4 سورة الكهف، الآية: ٥٨.

5 سورة المؤمنون، الآية: ٥٠.

6 سورة المائدة،الآية: ١٠٦.

7 سورة سبأ الآية: ١٦.

وهذه الأسماء كما هو واضح من الشواهد ينعت بها النكرات والمعارف، غير أن نعتها للنكرات هو الأغلب. وقد تأول النحاة هذه الألفاظ بكلمة صاحب، وما يشتق منها.

ويشترط في "ذو" التي بمعنى صاحب أن تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، فلا يجوز إضافتها إلى اسم فاعل أو اسم مفعول أو جملة أو ضمير[2].وبناء على ذلك فإن قولهم:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه"

شاذ، وزعم ابن بري أنه يجوز أن يضاف إليه صاحب، فإذا خرجت عن أن يكون وصلة للوصف باسم الجنس جاز أن تقول: رأيت الأمير وذويه. ورأيت ذا زيد لأنها ليست هنا وصلة وكذلك ذو التي في البيت[3].

أمّا ذو التي بمعنى الذي والمشهورة بـ " ذو الطائية" فهي توصل بالفعل، وتوصف به، ولا تثنى، ولا تجمع،ولا تعرب، وقد استشهدوا عليها ببيت سنان بن فحل الطائي[4]:

فإنَّ الماءَ مَاءُ أبي وجدِّيْ وبئري ذو حفرتُ وذو طويت

وقال بعض الطائيين[5]:

" لا وذو في السَّماء عرشه"

فلو كانت معربة لجرّت بواو القسم.

ج. الأسماء المختومة بياء النسبة.

النَّسب: ظاهرة لغوية ذات أهمية: التفت إليها القدماء والمحدثون فخصّوها بدراسة مستفيضة، ولعلها أكثر أهمية في عصرنا الحاضر لكثرة الحاجة إلى استعمالها، بسبب انتشار العلوم ومناهج التفكير ومذاهب الأدب والفنون والسياسية والاجتماع[6].

يدل إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم، وكسر ما قبلها، على نسبته إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصريّ، نسبة إلى مصر، والنسب إلى تميمٍ: تميمي وإلى فاطمة: فاطميّ[1].

---

1 سورة فاطر، الآية: ١.

2 علي الحمد، يوسف جميل الزعبي، النحو الوافي في النحو العربي، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان، الأردن، ١٩٨٤م، ص ١٦٧.

3 أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب في لسان العرب. ٢: ٥٨٦. والبيت مجهول القائل، وقد ورد في شرح المفصل، ١: ٥٣، وورد في الدر المصون. ٢: ٦١، وهمع الهوامع: ٢: ٥٠.

4 الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٤٢. الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١: ٥٢٠.

5 علي الحمد. يوسف جميل، المعجم الوافي في النحو العربي، ص ١٦٧.

6 عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية، د.ت. ١٣٩.

والنسبة ليست مشتقة، ولا تمتلك أية صلة لفظية كانت أم معنوية بفعل يشترك معها في مادة أصلية. قال ابن يعيش: " فهذا النَّسب ونحوه ليس بمشتق لأنه لم يؤخذ من فعل كما أخذ ضارب من ضرب، وإنما هو متأوّل بمنسوب ومعزو، فهو في معنى اسم المفعول[2]. وعلى الرغم من ذلك فإنه يلحق الصفات بحكم دلالته على " ذات معينة موصوفة بصفة معينة"[3].

وقد سمّى سيبويه النسبة باب الإضافة، فقال: " هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة وذلك إذا جعلته صاحب شيءٍ يزاوله، أو ذا شيءٍ"[4]. ووضح هذا الرأي ابن يعيش بقوله: " أن النسبة إضافة من جهة المعنى وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ"[5].

وسمّاه ابن الحاجب باب النسبة[6]. والغرض منها أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه، ومن أهل بلدته، وفائدته فائدة الصفة، وإنما افتقرت إلى علامة، لأنها معنى حادث، فلا بدّ لها من علامة . وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها، وإنما ألحقت علامتها بالآخر لأنها بمنزلة الإعراب، فموضع زيادتها هو الآخر، وإنما لم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديراً، ولا الواو لثقلها، وإنما كانت مشدّدة لتدل على نسبة إلى المجرد منها[7]. فاختصت الياء لأن الواو مستثقلة، والألف لا يمكن تشديدها، فتلبس بما في آخره ألف لا للنسب كـ " فَعْلى"، وفُعْلى، وفِعْلى، وشبهها، فتعينت الياء، لأنها غير مستثقلة منها، ويمكن تشديدها. فيذهب اللبس بين قولك: حُصيريّ، وحصريْ بالتشديد والتخفيف، أي إذا شددت علم أنه منسوب، وإذا خففت علم أنه مضاف[8].

إن الياء المشدّدة ليست السبيل الوحيد للوصف بالنسبة، بل قد عثر على أوزان من الاستقراء تدل على النسبة، وتفيد ما تفيده. يقول ابن يعيش: " أمّا ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون " فعّالا" وذلك قولك لصاحب الجمال التي ينقل عليها " جمّال" .. وربما ألحقوا ياءي

---

1 الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسين، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، حققها وضبطها محمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، طبعة ١٩٧٥م، ٢: ٤. ابن جني أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق حامد عبد المؤمن، عالم الكتب،طبعة ١٩٨٥م، ٢٦٥ . عبد الجبار علوان النايله، الصرف الواضح، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ١٩٨٨م، ٢٩٢..

2 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٤٨.

3 الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ٢: ١٣.

4 سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨م، ٣: ٣٨١.

5 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ١٤١.

6 الأستراباذي، شرح الشافية. ٢: ٤.

7 الأزهري، الشيخ خالد، شرح التصريح على التوضيح، ٢: ٣٢٧.

8 ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، الأمالي، ٢: ٨٣٩ وما بعدها.

الإضافة كما قالوا " البتيّ" أضافوه إلى البيوت... وأمّا ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون " فاعلاً" ، وذلك قولك لذي النبل نابل.. وليس في كل شيء من هذا قبل هذا . ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البرّ برّاراً.." [1]

وقد أكد ابن مالك ما جاء به ابن يعيش، فقال: " ويستغني غالباً في النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل بمعنى صاحب كذا، نحو تامر، ولابن" وقد جاءا في قول الحطيئة[2]:

وَعَرَرْتَني وَزَعَمْتَ أنـ ... كَ لابنٌ في الصَّيْفِ تامِرْ

أي صاحب تمر،وصاحب لبن

وببنائه على وزن فعّال في الحرف غالباً، كبقال، وبزّار، وقد يكون فعّال بمعنى صاحب كذا.وجعل منه قوله تعالى: ﴿ .... وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ أي بذي ظلم.[3] وقد نصّت بعض قرارات مجمع اللغة العربية القاهري على جعل هذه الظاهرة قياسية: " يصاغ فعّال قياسا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء. فإذا خيف لبسٌ بين صانع الشيء وملازمه كانت صيغة فعّال للصانع وكان النسب بالياء لغيره، فيقال لصانع الزجاج زجّاج ، وزجّاجي لبائعه[4]. وقد يرجع في ذلك كلّه لرغبة المجتمعين في تأهيل العربية لتسمية الحرف والصناعات المتكاثرة في العصر الحديث.

د. الاسم المصغر

التصغير تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته، فيجعله على أوزان أو صيغ معينة (فُعَيْل، فُعَيْعل، فُعَيْعيل). وهذه الصيغ تسمى صيغ التصغير، وهي مقصورة عليه.

التصغير صيغة مخصوصة تحصل بعملية اشتقاقية لا بعملية إلصاقية كما هو الحال في النسب، من هنا تختلف بنية المصغر عن بنية المنسوب بالياء. فبنية المصغر تشتق مباشرة إمّا بالمحافظة على كل الحروف كما في: قلم، قُلَيْم، ودرهم: دُرَيْهم، وإمّا بالاستغناء عن بعض الحروف، وهذا ما جاءت تسميته بالتراث النحوي بتصغير الترخيم، نحو: قولنا: إبراهيم، بُرَيْهم، وعصفور، عُصَيْفر،ومحمود: حُمَيْد.

---

1 ابن يعيش، شرح المفصل،٣: ٣٨١ – ٣٨٢.

2 ديوان الحطيئة، شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، ص ١٦٨.

3 ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ٢: ٥٠٥ – ٥٠٦. والآية: ٤٦، من سورة فصلت.

4 مجلة المجمع القاهري، العدد الأول، لسنة ١٩٣٥،ص ٣٥.

إن التصغير يدل على ما تدل عليه الصفة والموصوف معاً. يقول ابن يعيش: اعلم أن التصغير.. خلاف التكبير... لأنك تريد بقولك رُجَيْل" رجلاً صغيراً، وإنما اختصرت بحذف الصفة. وجعلت تغير الاسم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى كما جُعلَ تكسير الاسم علامة تنوب عن تحليته بالكثرة[1].

ومن هنا عُد التصغير من الوسائل التي يلجأ إليها أبناءُ اللغة إلى بنية صرفية تختزل بها بنية إعرابية معجمة " قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك، إذ قولهم: رُجَيْل أخفّ من رجل صغير، وكوفيّ أخصر من منسوب إلى كوفة وفيهما معنى الصفة كما ترى[2].

يتضمن التصغير وصفاً في المعنى، كقولك في مجال المدح، استمعت إلى الطالبة الشويعرة، وقد تأولوه بالصفة المشبهة: الشاعرة الصغيرة.

هـ. أسماء الأعداد.

قال سيبويه:[3]" ومن النعت بأسماء الأعداد قول بعض العرب أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة . وأنشد:

لئِنْ كُنْتَ في جُبٍّ ثَمَانِينَ قامَةً وَرُقِّيتَ أسبَابَ السّمَاءِ بِسُلَّمِ

دخل مائة معنى كثير، و(ثمانين) معنى عميق، وقد عَدّ الشيخ الرضي أن العدد هو العامل لمعنى الوصف: " غلب على ألفاظ العدد التعبير بها عن المعدود، فطرأ عليها إذن معنى الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة؛ إذ صار معنى رجال ثلاثة: رجالاً معدودة بهذا العدد، لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب، فاستعمال نحو: ثلاثة رجال أغلب من استعمال رجال ثلاثة"[4].

ويرى بعض النحويين أن المميّز توسعة للتميز، وتصفه بأحد معاني الكم: العدد، الكيل، المساحة، الوزن.. " جعلت المقدار وصفاً لذلك الجنس لتوضيحه وتبين كميته، لأن الأوصاف توضّح الموصوفين وتزيل إبهامها فنقول: " عندي خلّ راقود، وثوب ذ راع، ودرهم عشرون..."

---

1 ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ١١٣.

2 الأستراباذي، شرح شافية الحاجب، ١: ١٩٢.

3 سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨، ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٧٢. والبيت للأعشى، الديوان، ص ١٢٣. أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، ٢: ٥٨٨.

4 الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت، ١٩٨٧م، ٣: ٢٥٧

وساغ ذلك لأن المقاديـــر إذا انفردت كانت نعتاً لما قبلها... فإذا قال: " رأيت ثوبـــاً ذراعـــاً" فكأنـــه قال: " ... قصيراً"[1].

و. الوصف بالأسماء الجامدة للدلالة على الكمال، وهي:

أي: اسم يدل على الوصفية، وعلى معنى الكمال، وهو مبهم، يزيل إبهامه بالمضاف إليه النكرة، وله أحكام ثلاثة[2].

الأول: وجوب إضافتها لفظاً ومعنى معاً.

الثاني: أن يكون المضاف إليه نكرة.

الثالث: أن تكون هذه النكرة مماثلة للمنعوت في التنكير.

والأغلب أن يكون موصوفها مذكوراً في الكلام[3]، واعتبر من الشاذ الذي لا يقاس عليه إذا حذف، كما هو في قول الفرزدق[4].

إذا حَارَبَ الحَجَّاجُ أيَّ مُنافقٍ عَلاهُ بسَيْفٍ كُلَّما هُزّ يَقْطَعُ

وقد علق السيوطي على هذا البيت، وقال: " الغالب ذكر هذه النكرة، وقد تحذف كما في قول الشاعر: " إذا حارب الحجاج.." أيّ: منافقاً أيَّ منافق. وهذا في غاية الندور[5].

أمّا صاحب الدرر اللوامع فيرى أنها في حالة حذف موصوفها، وإقامتها مقامه تفارق الصفات، لأن المقصود بالوصف بأي هو المبالغة وتقوية المدح أو الذم، والحذف يناقض هذا[6].

وجاء موصوف "أي" محذوفاً في القرآن الكريم وهو أفصح الكلام. قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ * ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾[7]. وتروي كتب التفاسير أنه يجوز أن يكون الجار

---

1 ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٧٤.

2 عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ١١١ الحاشية.

3 المرجع السابق، الصفحة نفسها.

4 ديوان الفرزدق، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، ص ٤١٧.

5 السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ١: ٩٣، باب الاسم الموصـــول. وابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين بن محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي ، القـــاهرة، ١٩٦٨م، ص ٣٧، بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكـــر، دمشق، ١٩٨٠م، ١: ١٦٧-١٦٨.

6 الشنقيطي، أحمد ، الدرر اللوامع، دار المعرفة، بيروت، د.ت ، ١: ٧١.

7 سورة الانفطار، الآية: ٧، ٨.

والمجرور متعلقاً بـــ " فعدلك" وحينئذ يتعين في (أي) الصفة، كأنه قيل: فعدلك في صورة أيّ صورة، أي في صورة عجيبة، ثم حذف الموصوف، زيادة في التضخيم.[1]

وذهب أبو علي في التبصرة والتذكرة إلى أن الموصولة – أيّ– لا تضاف إلى نكرة، وقال ابن مالك في باب الإضافة من الألفية[2].

ولا تُضِـــفْ لمُقْـــرَدٍ مُعـــرَّفِ "أيًّا"، وإن كرّرتَهـا فأضِـــفِ

ولا تَنُو الاجزا، واخصُصْ بالمعرفةِ موصولةَ أيًّا، وبالعكسِ الصّقَهْ

ولعل مما ورد من الشواهد على حذف موصوف "أي" من القرآن وهو أفصح الكلام، والشعر العربي خير دليل على تسويغ حذف الموصوف بأي النعتية.

ومما يعضد ما ذهب إليه الباحث ويقويه، ما جاء في مؤتمر مجمع اللغة العربية المنعقد في دورته الخامسة والثلاثين بالقاهرة، " شاع بين الكتاب مثل قولهم" اشتر أيّ كتاب باستعمال أي مضافة إلى نكرة، ومثل قولهم: " اشتر أيّ الكتب بإضافتها إلى معرفة. والمقصود في كل هذه الاستعمالات هو الإبهام، والتعميم، والإطلاع، ولا بأس بتجويز ذلك كله استناداً إلى أن "أيّ" تحمل في مختلف دلالاتها ومنها الوصفية معنى الإبهام. وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه، ويجوز أن تضاف إلى معرفة، وحينئذ يكون موصوفها معرفة، ذكر أو حذف[3].

كلّ:

تأتي للنعت إذا دلّت على بلوغ الغاية في الكمال، وأضيفت إلى اسم ظاهر مماثل للمنعوت في لفظه ومعناه، نحو: مررتُ بالرجل كلّ الرجل. وأنت الأمين كلُّ الأمين. فالمقصود بكل ذلك المبالغة في الكمال. وبلوغ الغاية[4]. ورأى الرضي في معنى " كل الرجل" أنه اجتمع من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال[5].

---

1 الصيمري، أبو محمد عبد الله علي، التبصرة، التذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢م، ١: ٥٢٢.

2 شرح ابن عقيل، ٢: ٦٣.

3 مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد الخامس والعشرون، الصادرة في فبراير سنة ١٩٦٩م. ص ١٦٩.

4 سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٣، ٢٢٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٥: ٢١. عباس حسن، النحو الوافي، ٣: هامش صفحة ١١٢.

5 الأستراباذي، شرح الكافية في النحو، ١: ٣٣٠.

ويرى عباس حسن أن (كل) الكمالية لا تضاف إلى ضمير يعود على سابق، ويكون مطابقا له[1]. بل إلى اسم مماثل للمنعوت لفظا ومعنى يقول الشاعر[2].

وإنّ الذي حانت بِفَلْج دماؤُهُم هم القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالدِ

إن كلّ هنا أتت نعتا لكلمة " القوم" الأولى – ومضافة إلى كلمة " القوم" الثانية. فلفظة (كل) هنا هي (كل) الكمالية، فالذين هلكوا في هذا الموضع" فلج" ليسوا كلّ القوم بل أفضلهم وأكملهم، فهي إذاً لا تدل على الشمول والإحاطة بجميع أفراد القوم لذلك لا تسمى توكيدية بل كمالية.

وأمّا "حق وجدّ" فهما مثل كل . والمقصود بهما المبالغة في الكمال وبلوغ الغاية[3]. وقال الرضي في معنى " حق الرجل" أي أن ما سواك باطل، و(جَدّ الرجل) أي كأن ما سواك هزل[4].

ومن الألفاظ المتقاربة في معنى الكفاية كقولهم: مررت برجل حسبك من رجل، وشرعك من رجل، وناهيك من رجل، وهدّك من رجل، وكلّها على معنى المبالغة في الكفاية وسد الحاجة.

ومن ذلك الوصف باسم الجنس نحو مررت برجل أسد. قال المبرد: هو بتقدير مثل ، أي مثل الأسد... وقال غير المبرد: بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف؛ فمعنى: برجل أسد، أي جرئ، وبرجل حمار، أي بليد، وبامرأة كلبة أي دنية[5].

ومنه أيضا أن يكرر لفظ الجنس على إرادة معنى الكمال نحو (مررت برجل رجل) أي كامل في الرجولة، و (رأيت أسداً أسداً) أي كاملا[6].

٣, المصدر

إن الوصف بالمصدر عمل مشروع لغوياً. ولا اعتراض عليه من النحويين وهو حقيقة من حقائق التركيب أقرّ بها علماء العربية. قال ابن مالك[7]:

ونَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثيراً فالتزموا الإفْرَادَ والتذكرا

---

1 عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤١٥ – ٤١٦ الهامش

2 البيت منسوب إلى الأشهب بن رميلة النهشلي، الذي أصله : الذين تحذف النون تخفيفاً بدليل قول الشاعر: دماؤهم،.وقيل: بل هو صفة لـ " قوم أو ركب، أو معشر، فراعى الشاعر اللفظ فأفرد الاسم الموصول، وراعى المعنى فجمع حانت من الحين، : الهلاك ، فج، موضع في طريق البصرة، دمائهم نفوسهم.

3 سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٣ – ٢٢٤. وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٤٨.

4 الأستراباذي ، شرح الرضي على الكافية، ١: ٣٣٣.

5 الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ١: ١٣٣٤ – ٣٣٥. ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٣١.

6 المصدر السابق، والصفحة نفسها.

7 شرح ابن عقيل، ٢: ٢٠٠.

لكن شُراحَ الألفية من بعده لم يسلموا بهذه الحقيقة إلا وشابهم شيء من التحفظ، فقال أكثرهم: إن الوصف بالمصدر على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه. والأصل هو الوصف بالمشتق[1].

وقال ابن مالك[2]:

وانعت بمُشْتَقٍّ كـ " صَعْبٍ وذَرِبِ وشبهه، كذا وذي والمُنْتَسِبِ.

وكان حق المصدر في نظر أكثرهم أن لا يوصف به، لأنه في دعواهم جامد غير مشتق ولكنهم تجاهلوا أنه هو أصل المشتقات في ما ذهب إليه نحاة البصرة، وأنه مشتق من الفعل في مذهب الكوفيين، فلا يصح والحالة هذه أن يلحق بالجوامد من الأسماء، تلك التي تستحق أن توصف حتى تتضح بالوصف صورتها، ويتجدد به معناها لا أن يوصف بها أشباهها من الأسماء[3].

ويقسمون المصدر الذي ينعت به إلى ضربين، الأول: مفرد، مثل: عَدْل ورضا، وكذب، وفضل. والثاني: مضاف مثل قولهم: حسبك، وشرعك، (وهما مصدران بمعنى كافيك)، وهمّك بمعنى مهمك، ونحوك بمعنى مماثلك ومشابهك[4]. فإذا وصفت بها كقولك: مررت برجل حسبك من رجل، ورجل شرعك من رجل. فحسبك مصدر في موضع محسب. وكذلك شرعك من شرعت في الأمر إذا خضت فيه وتطلبه فهذه المصادر جارية على ما قبلها جري الصفة، وهي موحدة على كل حال لأن المصدر موحد لا يثنى ولا يجمع، لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير، فاستغنى عن تثنيته وجمعه إلا أن يكثر الوصف بالمصدر، فيكون من حيز الصفات لغلبة الوصف به فيجوز حينئذ تثنيته وجمعه نحو قول الشاعر[5]:

وبايعتُ ليلى في الخَلاءِ ولم يكنْ شهودٌ على ليلى عدولٌ مقانع

"عدول" مفردها عَدْل"، فلما غلب الوصف بالمصدر "عدل" وكثر صار كأنه صفة، فجاز أن يثنى ويجمع.

ومن الملاحظ أن المصدر المضاف يوصف به النكرة، لأن إضافته بمعنى الحال والاستقبال، فهي في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال. وإضافة أسماء الفاعل إذا كانت للحال أو

---

1 الشيخ محي الدين، حاشية الشيخ محي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل، ٢: ٢٠١.

2 شرح ابن عقيل، ٢: ١٩٤.

3 د. أحمد عبد الستار الجواري، نظرة أخرى في قضايا النحو، الوصف بالمصدر، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الأول المجلد الخامس والثلاثون، سنة ١٩٨٤م، ص ٦.

4 عباس حسن، النحو الوافي، ٢: ٤٦٧ الهامش.

5 البيت لكثير عزّة في ملحق ديوانه، ص ٥٣٢، وللبعيث في لسان العرب، ٨: ٢٩٧ مادة (قنع).

الاستقبال لا تفيد التعريف، ألا ترى كيف يوصف بها النكرة، وذلك وارد في القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿ .... هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ... ﴾[1] . فقد وصف "عارض" بكلمة " ممطرنا" المضافة إلى الضمير، فلم تكتسب منه التعريف، إذ لو اكتسبت منه التعريف لم يصح وقوعها نعتاً للنكرة. ومثل ذلك قول امرئ القيس في وصف حصانه[2]:

وقد أغتدي والطّيْرُ في وُكُناتِها بِمُنْجَرِدٍ قيْدِ الأوابد هَيْكَلِ

فقد وصف بمنجرد بقيد الأوابد مع أنه معرفة، إذ المراد مقيد الأوابد " الوحشية" أي يدركها لشدةِ جريه، فيمنعها من الانبعاث لكأنه قيد له[3].

يقول الأشموني(ت٩٢٩هـ): " ونعتوا بمصدر كثيراً، وكان حقه أن لا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة أو توسعاً بحذف مضاف، فالتزموا الإفراد والتذكير تنبيهاً على ذلك، فقالوا: رجل عدل، ورضا، وزور، وكذا في الجمع أي هو نفسه العدل أو ذو العدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أي عادل ومرضى، وزائر[4].

وكان ابن يعيش قد سبق إلى ذلك، واتجه بالمسألة وجهة بلاغية، فيذهب في ذلك إلى تأويلها تأويلاً مجازياً من باب إسناد الوصف لما ليس له. يقول: ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعا، فعدل بمعنى عادل، وماء غور بمعنى غائر، ورجل صوم وفطر بمعنى صائم ومفطر، كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر في قولهم: قم قائما أي قياما، واقعد قاعداً أي قعوداً[5].

وقد عدّ ابن جني جريان المصدر نعتاً من تجاذب الإعراب والمعنى، إذ إن قولنا: " هذا رجل نَيِف – بكسر النون – أقوى إعراباً لأنه هو الصفة المحضة غير المتجوزة، وقولك: رجل دَنِف، أقوى معنى لما ذكرناه من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل. وهذا معنى لا تتمكن منه الصفة الصريحة، فهذا وجه تجاذب الإعراب والمعنى[6].

---

1 سورة الأحقاف، الآية: ٢٤.

2 ديوان امرئ القيس، ص ٣٦.

3 انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٦٦.

4 انظر الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ٦٦.

5 انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٥٠.

6 ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٥، بيروت، ٢: ٢٦٠.

ومصادر الأفعال الثلاثية هي التي تستعمل في الوصف، لأن المصدر الثلاثي أبسط صور الألفاظ، وأيسرها نطقا، وأطوعها لاستيعاب ما يقبله المصدر أو ما يدل عليه بالقوة – كما يقول أهل المنطق، ولأنه هو الذي يشتق منه ما يدعى بالوصف والصفة المشبهة واسم التفضيل. أمّا مصادر الأفعال غير الثلاثية فلم يرد الوصف بها في المأثور من الكلام[1].

أمّا المصادر المبدوءة بالميم " المصدر الميمي" نحو: مزار، ومسير" فإن النحاة لم يجيزوا النعت بها. " لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره"[2]. والسبب في ذلك يعود على ما يبدو إلى " أنه بمعنى من الاسمية قرباً، ويبعد عن وظيفته الأصلية في الكلام وهي الدلالة على معنى الحدث مجرداً، قابلاً لأن يقترن به ما يصح أن يقترن من لوازمه كالزمان أو ذات الفاعل أو ذات المفعول[3].

وبعد، فإن ما سيقَ حول الوصف بالمصدر يهدي إلى حقيقة القصدِ ومبلغ الغاية.

فالمصدرُ ليس من الجوامد كما يزعمون، وهو أصلُ المشتقات – على الأغلب – ، يشتمل معناه بالقوةِ على معنى كلِ ما يُشتق منه من الأفعالِ والصفاتِ، وعندما يُؤتى به وصفاً، فإنما يُفهمُ منه ما يُرادُ بكلِ تلكَ الأوصافِ التي يمكنُ أن تشتَقَ منه ويحتملَ أن يتقبلها أو يحتملها سياق الكلام. فإذا قيل زيدٌ رضا فإن المقصود بذلك أنه راضٍ، مرضيٌ عنه رضيٌ، ذو رضا، ونحو ذلك، يقول الزمخشري، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ... ﴾[4]. ذي كذب، أو وصف بالمصدر مبالغة كأنه نفس الكذب وعينه كما يقال للكذاب هو الكذب بعينه والزور بذاته، ونحوه: فهن به جود وأنتم به بخل[5].

الثاني: النعت السببي.

يقصد بالنعت السببي التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفات ما تعلق به[6]. وذلك نحو قولك: "هذا رجل ضارب أخوه عمراً، وشاكر أبوه زيداً. لما وصفته بضارب ورفعت به الأخ

---

1 د. أحمد عبد الستار، نظرة أخرى في قضايا النحو، الوصف بالمصدر، مجلة المجمع العلمي العراقي، جزء١، مجلد ٣٥، ص ٩.

2 الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ٦٦.

3 د. أحمد عبد الستار، الوصف بالمصدر، ص ٩.

4 سورة يوسف، الآية: ١٨.

5 الزمخشري، الكشاف، ٢: ٢٤٦.

6 د. إبراهيم السامرائي، النحو العربي، نقد وبناء، دار الصادق، د. ت، ص ١٠٩. عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٥٢. د. عبد المنعم فايز مسعد، الحجة في النحو، الطبعة الثانية، مطبعة روان التجارية، القدس، ١٩٨٧م=

وأضفته إلى ضمير الموصوف صار من سببه، وحصل بذلك من الإيضاح والبيان ما يحصل بفعله. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل قائم أبوه أو غلامه، فقد تخصص وتميز من رجل ليس لهذه الصفة كما إذا قلت: مررت برجل قائم"[1].

فالصفات التي وردت في سياق الأمثلة التي ساقها ابن يعيش: " ضارب، شاكر، قائم، " ليست في حقيقة الأمر نعتاً لما سبقها من نكرات، ولا تربطها بها علاقة التبعية التي يجب أن تربط النعت بمنعوته، وإنما تربط هذه الصفات بما بعدها بعلاقة الإسناد، غير أنها مع ما أسندت إليه ترتبط بالنكرة السابقة بضمير عائد على هذه النكرة. ولعل هذا الضمير الرابط هو الذي دفع النحويين إلى القول بأنها – أي هذه الصفات – وقعت للنكرة لكنه ليس نعتاً حقيقاً بل هو سببيّ.

والنعت السببي كما يتضح يصف في الواقع ما يأتي بعده، ولذلك امتنع حذف "علمهم" في قولنا: " أخذت العلم عن أساتذة غزير علمهم"، وصاحبها في قولنا: اشتريت بضاعة صادقاً صاحبها"، إذ لا معنى لوصف الأساتذة بالغزارة ولا لوصف البضاعة بالصدق.

أمّا دلالته التركيبية فتقتضي أن تكون كل الألفاظ المكونة للنعت السببي صفة للمنعوت، أي أن "غزير علمه" صفة للأساتذة، و " صادقاً صاحبها" صفة للبضاعة.

وبناء على ذلك، يُعدّ النعت السببي وصفاً للذات بصفة جزء منها. وهو بحكم الأصل في التبعية يطابق ما قبله في الإعراب وفي الجنس والعدد إذا كان مضافاً كما في الجمل التالية:

سلّمت على رجلٍ جميل المظهر.

جلست تحت شجرة وارفة الظلال.

تحمل المرأة طفلاً محمرةً وجنتاه.

أطلعت على مجلاّت حديثة النشر.

وقد رأى الجرجاني(ت٤٧١هـ) في ذلك دليلاً على شدّة اتصال النعت السببي بالمنعوت، من حيث الدلالة، فقال: " اعلم أن الشيخ أبا علي استدل على ... أن الفعل لصاحب الوجه حتى كأن الحسن قد شمل كافة أجزائه بأنهم قالوا: مررت بامرأة حسنة الوجه، فأنثوا البتة كما يفعلون إذا أرادوا أنّ الحسنَ قد شاع في جميعها، نحو: مررتُ بامرأة حسنةٍ[2]. أمّا إذا كان النعت السببي شبه إسنادي نحو: " تحمل المرأة طفلاً محمرة وجنتاه" و " اطلعت على مجلاّت حديثة نشرها" و " جلست

= ص ١٣١، وانظر د. أمين على السيد، – في علم النحو –، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، ١٩٧٤م، ٢: ٧٤.

1 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٥٤.

2 الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ص ٥٤٢.

تحت شجرة وارفة ظلالها" و " سلمت على طفل جميل مظهره" ، فإن الوصف يكون هنا موضع نزاع بين اسمين، سابق ولاحق، أولهما يفرض عليه سلطان الحركة الإعرابية والتعيين. أمّا الثاني " اللاحق" فيترك له الجنس. وقد رأى ابن يعيش في هذا الضرب من التطابق شبهاً بمطابقة الفعل لفاعله: "الصفة إذا رفعت الظاهر وكان الظاهر من سبب الموصوف فإن الصفة تكون موحدّة على كل حال، وإن كان موصوفها مثنى أو مجموعا، نحو قولك: " هذا رجل قائم أخوه" ، و " رجلان قائم أخوهما" و " رجال قائم أخوهم" فلأنها هنا جارية مجرى الفعل إذا تقدم[1].

وهذا الضرب من الوصف في نظر الجرجاني أبلغ من التصريح بالصفات المتعلقة بالذات مباشرة، قال الجرجاني: " يرمون وصف الرجل ومدحه، وإثبات معنى من المعاني الشريفة له، فيدعون التصريح بذلك، ويكنون عن جعلها فيه بجعلها في شيء يشتمل عليه ويتلبس به، ويتوصلون في الجملة إلى ما أرادوا من الإثبات، لا من الجهة الظاهرة المعروفة بل من طريق يخفى ومسلكٌ يدق[2].

أمّا الدارسون المحدثون فقد كانت ظاهرة النعت السببي محط أنظارهم وموضع اهتمامهم، فقد ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن هذه الظاهرة ترجع إلى ظاهرة لغوية غير نحوية، وهذه الظاهرة اللغوية هي المجاورة، وأن لا سلطان للقاعدة النحوية التي أطلقها النحويون القدماء من أن الصفة تتبع الموصوف في هذه المسألة، لأن هذه الظاهرة تحمل على المجاورة[3].

والأظهر أن إبراهيم السامرائي قد استفاد من معطيات كلام ابن جني عندما تكلم على الإتباع للمجاورة، إذ قد يعطي الشيء حكم الشيء إذا جاوره وذلك إذا لم يلبس، كقول بعضهم: " هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ"[4]. بجر ضبٍ، فقد وصف المضاف إليه لفظاً والنعت للمضاف. ويقال له: الجر بالجوار، والأصل كما ذهب ابن جني (خرب جُحْرُه) فحذف المضاف (جحر) وأناب المضاف إليه في مكانه، فارتفع واستتر. وبهذا يكون ابن جني في حمله النعت السببي على حكم المجاورة قد سبق السامرائي، وأنه ما جاء به السامرائي هو تأكيد لما قال ابن جني.

ويرى الدكتور مهدي المخزومي رأي أستاذه إبراهيم مصطفى صاحب إحياء النحو في حمل النعت السببي على النعت فيه تكلف وتمحل؛ لأنه لم يكن صفة لما قبله في المعنى، وإنما كان

---

1 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٥٥.

2 الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق رضوان الداية، وفايز الداية، دمشق، ١٩٨٧، ص ٢٩١.

3 السامرائي، إبراهيم، النحو العربي، نقد وبناء، ١٠٩ – ١١٠.

4 ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، مغني اللبيب، ٨٩٦. الرفايعه، حسين عباس، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، الطبعة الأولى، دار جرير، ٢٠٠٦م، ١٨٧.

صفة لما بعده، فلا وجه لتسميته بالتابع. والذي دعا النحويين إلى تسميته نعتاً، هو ما لاحظوا من اتفاق بين إعرابه، وإعراب ما قبله، أما المعنى فلم يعبأوا به.. فالاتفاق في الإعراب لم يقم على أساس كونه نعتاً تابعاً لما قبله، لأنه ليس صفة له، ولكنه يقوم على أساس من الإتباع للمجاورة، وما تقتضيه من موسيقى الكلام من انسجام في الحركات[1].

وللمستشرقين نصيب في هذه المسألة، فقد ذهب براجستراسر إلى أن هذه المسألة تعود إلى الإسناد لا إلى الوصفية. وإن في الكلام تقديماً وتأخيراً، فقولهم: " مررت برجل كثير أعداؤه"، يعني أن العلاقة ما بين كثير والأعداء ليست وصفاً، وإنما هي إسناد، فصفة الرجل أن أعداءه كثير والعبارة المألوفة في وصف هذا الشيء بمعنيين أسند أحدهما إلى الآخر هي الجملة الوصفية، وكان يمكن استعمالها في مثالنا، مررت برجل أعداؤه كثير، فيحتمل أن يكون الخبر قد قدّم، ثم اتبعوا كلمة (كثير) للاسم السابق لها[2].

يبدو أن أصحاب الآراء السالفة الذكر متفقون على أن النعت السببي يفسر بالمجاورة، وكان يمكن أن نقتنع بهذا التوجه لو كان هناك اطراد في كل وصف مرتبط بمرفوع بعده، محتو على ضمير عائد على ما قبله. لكن مثلّ هذا التفسير لا ينطبق على كثير من التراكيب. منها قوله تعالى: ﴿ لاهيةً قلوبُهُم ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ ﴾[4]، فعلى أي وجه نصب " لاهية، وعاليهم" في الآيتين السابقتين؟ لم تجاور أي منهما منصوباً بينها وبينه رابطة حتى تنصب على المجاورة. فإن قيل: " إنها نصب على الحالية حق لنا أن نتساءل: أليست مثل النعت السببي وصفاً في المعنى لما بعده ومسندة إليه؟ فكيف تعرب حالاً مما قبلها[5].

ومثل هذا الاعتراض ينطبق على الخبر في مثل قول الشاعر[6]:

وما زلتَ مَحْمُولاً عليَّ ضَغِينَةً ومُضْطَلِعَ الأضْغانِ مُذْ أنَا يَافِعُ

فلماذا نصب (محمولا) ولم يجاور منصوبا، فضلاً عن أنه ينطبق عليه من الناحية المعنوية والتركيبية ما ينطبق على النعت السببي تماما[1].

---

1 مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ١٨٨. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التـأليف والنشر، مصر، ١٩٣٧م، ١٢٥.

2 براجستراسر، التطور النحوي، القاهرة، ١٩٢٩، ٩٧.

3 سورة الأنبياء، الآية: ٣.

4 سورة الإنسان، الآية: ٢١.

5 شعبان صلاح، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٤م، ص ٢١٤.

6 البيت للكميت بن معروف في سيبويه، ١: ٢٣٩، شواهد العيني، ٣: ٣٢٤.

إن النعت الحقيقي والسببي غير متكافئين في نسبة ترددهما في اللغة، فالنعت الحقيقي، وهو الصيغة الأساسية للنعت ينتظم معظم النعوت الواردة في الاستعمال الفعلي للغة، في حين نجد النعت السببي – وهو صيغة قديمة في النحو العربي، كما تكشف لدى الباحث في مظان النحو العربي، وقليل الاستعمال في الوقت الحاضر – لا يكاد يخرج عن الشواهد النحوية.

---

1 شعبان صلاح، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٤م، ص ٢١٤.

المبحث الثاني

" البنية التركيبية للصفة"

يناقش الباحث في هذا المبحث الأنماط التركيبية التي تقع صفة، أو التي يسميها النحويون الجملة النعتية أو النعت الجملة. ولكي يسمح لنا استعمال الجمل في الوصف لا بدّ لها من شروط ثلاثة:

الشرط الأول: ويختص بالمنعوت، لقد وضـــع النحويون قيدين في المنعوت بالجملة، وهما:

١. أن يكون نكرة محضة، ونقصد بالنكرة المحضة الخالصة من نية التعريف وبمعنى آخر، ما كانت خالية من أي شيء يخصص ويقلل الشيوع، كالإضافة والنعت وسائر القيود التي تفيد التخصيص"[1]. وذلك كقولك: " مررت برجل أخوه منطلق" و " هذه حديقة أزهارها عبقة". فالضمير بارز مطابق للمنعوت، عائد عليه، زيادة على كون الإضافة في الجملتين محضة.

٢. أن يكون نكرة غير محضة. ويقصد بها تلك التي تدخلها "أل" الجنسية وهي تفيد التعريف في اللفظ فحسب كقوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[2]. ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[3]

وقال الشاعر: " شمّر بن عمر الحنفي[4]:

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يعنيني

فالجمل" نسلخ" و " يحمل أسفاراً" و " يسبني" كان للنحويين فيها مذهبان أصحّهما أن هذه الجمل نعت نظراً إلى معنى المنعوت وهو التنكير، وذلك لأن لام الجنس هي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين، ويسميها علماء المعاني لام العهد الذهني. أي عهد الحقيقة في الذهن، ومن راعى جانب التعريف اللفظي في الاسم السابق جعل الجملة بعده حالاً لازمة. ومعنى الحال اللازمة مقارب لمعنى النعت[5].

ولعل اختصاص المنعوت بالنكرة يرجع إلى أن الجملة إنما هي مؤولة بالنكرة، فيتحقق بوصفها للنكرة شرط التطابق بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير.

---

1 عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٧٢.

2 سورة يس، الآية: ٣٧.

3 سورة الجمعة، الآية: ٥.

4 سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤. الشنقيطي، أحمد، الدرر اللوامع، ١: ٧٨.

5 عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط٢، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٧٩م، ١٠٧.

ومن هنا لم يجز نعت المعرفة بالجملة، أو كون الجملة نعتاً للمعرفة لما يترتب على ذلك من فقدان شرط التطابق في التعريف والتنكير.

وما يشترط في المنعوت بالجملة أن يكون نكرة، لأن الجمل كما يرى بعض النحويين نكرات، ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة، لأن ما تعرف لا يستفاد ولذلك إذا أريد وصف المعارف بالجملة لا بد من التوصيل إلى ذلك بإدخال الاسم الموصول ذي الألف واللام، وكأن (الذي) وفروعه أداة لتعريف الجمل[1].

وذكر ابن السرّاج أن (الذي) اجتلبت في الكلام لتكون وصلة لوصف المعارف بالجمل، كما جاءوا بـ "أي" متوصلين بها إلى نداء ما فيه "أل" التعريف، فقالوا: يا أيها الرجل والمقصود نداء الرجل، و "أي" وصلة[2].

وأوضح ابن جني هذا الغرض بقوله: " إن "الذي" إنما وقع في الكلام توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات، ألا تراها تجري أوصافاً على النكرات، في نحو: " مررتُ برجل أبوه قائم، ونظرت إلى غلام قامت أخته، فلما أريد مثل هذا في المعرفة، لم يمكن أن يقول: مررت بزيد أبوه قائم على أن تكون الجملة (أبوه قائم) وصفاً لزيد. لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: مررت بزيد كريم، على الوصف، فإذا كان الوصف جملة نحو: مررت برجل أبوه قائم لم يمكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يدخلوا اللام – يعني لام التعريف –؛ لأن اللام من خواص الأسماء، فجاءوا بـ " الذي" متوصلين به إلى وصف المعارف بالجمل، وجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة لـ " الذي". فقالوا: مررت بزيد الذي أبوه منطلق، وبهند التي قام أبوها، ونظير هذا أنهم لمّا أرادوا نداء ما فيه لام المعرفة، ولم يمكنهم أن يباشروا بـ (يا) لما فيها من التعريف والإشارة توصلوا إلى ندائها بإدخال "أي" فيها، فقالوا: يا أيها الرجل، فالمقصود بالنداء هو الرجل، و" أي " وصلة إليه، كما أن المقصود في ذلك: مررت بالرجل الذي قام أخوه، أن يوصف الرجل بقيام أخيه، فلما لم يمكنهم ذلك لما ذكرناه توصلوا إليه بـ "الذي"[3].

---

1 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ١٤١.

2 ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط١، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣م، الجزء الثاني، مطبعة الأعظمي، بغداد ١٩٧٣م، ٢: ٢٧٢.

3 ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار العلم، دمشق، ١٩٨٥م، ١: ٣٥٣ – ٣٥٤.

وجاء في أسرار العربية[1]: " أدخلت (الذي، والتي) في الكلام... توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، لأنهم لما رأوا النكرات توصف بالمفردات والجمل، نحو: مررت برجل ذاهب، وبرجل أبوه ذاهب، وذهب أبوه أو ما أشبه ذلك، ولم يحسنوا أن يجعلوا النكرة أقوى من المعرفة، وآثروا التسوية بينهما، جاءوا باسم ناقص لا يتم إلا بجملة، فجعلوه وصفاً للمعرفة توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل".

لداوود عبده رأيٌ مختلفٌ في (الذي والتي) وفروعهما: " يخيل إليّ أن ما دعا إلى اعتبار (الذي) وفروعهما أسماء أنها تقع (مع صلتها) موقع الاسم، فهي تقع مثلاً، موقع المبتدأ في قولنا: (الذي كان هنا صديقي)، وموقع المفعول به في قولنا (رأيت الذي ضرب أخاك) الخ.... .

"غير أنه لو صح اعتبار (الذي) في مثل هذه الجمل اسماً لصح اعتبار "أل" اسماً في مثل (الطويل صديقي)، أو (رأيت الطويل)، إذ إن علاقة "أل" بكلمة (طويل) في الجملتين الأخريين هي نفس علاقة (الذي) بعبارة (كان هنا) أو بعبارة (ضرب أخاك) في الجملتين الأوليين" كما سيتضح بعد قليل.

"والحق أنه لا (الطويل) في الجملة (الطويل صديقي)، ولا (الذي)، أو على الأصح (الذي) وصلتها في جملة (الذي كان هنا صديقي) مبتدأ، وإنما (الطويل) و (الذي) وصلتها في الجملتين السابقتين صفتان لمبتدأ محذوف تقديره الشخص والفرق بين "أل" و (الذي) هو أن "أل" تعرف الصفة حين تكون هذه الصفة (كلمة مفردة و (الذي) تعرف الصفة حينما تكون جملة"[2].

وفي رأي داوود عبده جوانب مهمة ينبغي النظر فيها:

الجانب الأول: ضرورة الأخذ بقول داود عبده: " إن " الذي" لا تقع مسنداً إليه ولا مفعولاً به أو مجروراً فلا بدّ من موصوف ظاهر أو محذوف قبلها.

الجانب الثاني: من الواضح أنه لا خلاف بين رأيه ورأي ابن الأنباري في أن (الذي) وفروعها يتوصل بها إلى وصف المعرفة بالجملة، ولكن نقطة الخلاف تكمن في أن الأنباري قال: إنها اسم ناقص، والدكتور داوود عبده قال: إنها أداة. ولا يمكن اعتبار الذي وفروعها أدوات. لأنها تطابق الموصوف في النوع والعدد: " الذي، التي، اللذان، اللتان..." وهذه المطابقة ليست من خصائص الأدوات.

---

1 ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٨٠.

2 داوود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣، ٦٠ – ٦١.

الجانب الثالث: أدرك اللغويون أن "أل" تستعمل مثل " الذي"، فهي إذا كانت أداة تعريف نحو (الرجل)، فإنها تكون اسماً بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين نحو: " اللاعبين، الضاربين، المكتوب، المضروب".

ونجد صاحب الخصائص في خصائصه يعد الاسم الموصول الذي نتوصل به لوصف المعارف ضرباً من إصلاح اللفظ. يقول: " لما أردوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال الذي لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة[1].

ومما سبق يتضح للباحث ما يلي:

أ. (الذي) وفروعها وصلات يؤتى بها لوصف المعارف، ولا يكتمل معناها إلا بصلتها، فهو جزء منها. ويعتقد الباحث أنهما كالاسم الواحد، الأمر الذي حدا ببعض النحويين[2] لأنْ يوحد إعرابهما. كقولنا: أقبل الذي فاز، كان ينبغي أن يعرب (الذي فاز) في محل رفع فاعل، وكأنه قال: أقبل الفائز واستقلال الموصول بهذا الإعراب هو الذي أدّى إلى أن تترك الصلة من غير أن يكون لها محل.

ب. إن (الذي) وفروعها تستعمل لتعريف الجمل. كما استعملت "أل" لتعريف المفرد – وكلاهما للتعريف. أقول: لقد كانوا محقين في ذلك. لأنهم عندما قاموا باجتلاب الذي وفروعها وتخصيصها بتعريف الجمل كانوا يدركون كل الإدراك أن الجمل قوية وتحتاج في تعريفها إلى وصلات أقوى في البناء مما يحتاجه المفرد.

ج. صرح النحويون بأن (الذي) وفروعها جيء بها وصلات لوصف المعارف بالجمل. وهذا يعني أنه لا بدّ لها من موصوف، إما ظاهر أو مقدر (محذوف) قامت الأسماء الموصولة مقامه. وبناء على ذلك فإن الضمير المقدر (المحذوف) في جملة الصلة لا يعود على الاسم الموصول كما يتهيأ للكثيرين بل على هذا الموصوف.

الشرط الثاني: يختص بالجملة، وهو أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف.

شرط النحويون وجود ضمير عائد في الجملة الواقعة نعتاً -- اسمية كانت أم فعلية – يربط الصفة بالموصوف، ويعود عليه، ويكون مطابقاً له تذكيراً وتأنيثاً، يقال " قابلت طالباً يرتب كتبـــه"

---

1 ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مصر، ١٩٨٥م، ١: ٣٢٢.

2 سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٢٨. ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٤٠٩.

و" قابلت طالبة كتبها مرتبة"، فلا يجوز أن تخلو الجملة من هذا الضمير، لأن ذلك يسبب خللاً في البناء العام لتركيب الجملة العربية، وفي قوله تعالى: ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾[1].

نجد جملة (أنزلناه) نعتاً لـ "كتاب"، وقد اشتملت على ضمير، ولا يحصل الربط في جملة النعت إلا بالضمير[2].

وقدم الأستراباذي تفسيراً لاقتضاء الجمل الواقعة نعتاً الضمير؛ فذهب إلى أن الضمير هو ضمان الرّبط بين الصفة والموصوف، والصلة والموصول. فيحصل بذلك الربط اتّصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف[3].

إن للضمير العائد من هذه الجمل إلى ما تجري عليه وظيفة تركيبية دلالية؛ فهو رابطة تعلق الجملة الواصفة بالموصوف بحيث لا يمكنها الانفصال عنه في المعنى وبذلك لا تستقل بتمام الإفادة على الرغم من احتوائها على ركني الإسناد.

وعلى الرغم من حاجة الجمل الواصفة إلى الضمير العائد لترتبط بما هو موصوف لها في المعنى، فإن الاستعمال يقوم شاهداً على إمكان حذفه. قال الشاعر[4] :

وما أدْري أغيَّرهُمْ تناءٍ وطولُ الدَّهر أمْ مَالٌ أصَابوا

التقدير: أم مَالٌ أصابوه.

إن حذف الضمير لا يأتي دون قيد أو شرط، فذلك مناقض للغرض، إذ إن الضمير رابطه، وحذفه دون قيد أو شرط يعني فقدان إحدى قرائن التعليق، لذلك يزعم الباحث أن الحذف في هذا الإطار مرتبط بقرائن دالة عليه وتسمح باستعادته.

الشرط الثالث: ويختص أيضاً بالجملة، وهو أن تكون جملة خبرية، يكاد جمهور النحويين يجمع على أن الجملة الواقعة نعتاً ينبغي أن تكون جملة خبرية[5]، أي محتملة للصدق والكذب، فلا يصح النعت بجملة إنشائية سواء أكانت طلبية أم غير طلبية.

---

1 سورة الأنعام، الآية: ٩٢، ١٥٥.

2 محمد حماسه عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ١٤٧.

3 الأستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية، ٢: ٣١٠.

4 الشاهد للحارث بن كلدة في سيبويه والشنتمري، ١: ٤٥، وأمالي بن الشجري، ١: ٥، ٨ . ٢: ٣٣٤، وهو لجرير في العيني، ٤: ٦٠، وليس في ديوانه.

5 ابن الشجري، هبة الله بن علي " الأمال الشجرية، الطبعة الأولى، حيدر أباد، ١٣٤٩هـ، ٢: ١٢٩. وانظر: الأشبيلي ، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية=

قال الخطيب: " واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة، وشرطها أن تكون خبرية، لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر، فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله"[1]. وقال السكاكي: لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف، لأن الوصف إنما يؤتى به ليميز به الموصوف مما عداه، وتمييز المتكلم شيئاً من شيء، بما لا يعرفه له محال، فما لا يكون عنده محققاً للموصوف يمنع أن يجعله وصفاً له بحكم عكس النقيض، ومضمون الجملة الطلبية كذلك، لأن الطلب يقتضي مطلوباً غير متحقق لامتناع طلب الحاصل فلا يقع شيئاً منه صفة لشيء[2]، وقد جوّز أن تقع الجملة الإنشائية صفة وقال السكاكي: وفي مثل هذا زيد اضربه، أو لا تضربه أنه محمول على (يقال) أي قال في حقه: أضربه أو لا تضربه، وعليه حملت قراءة ابن عباس – رضي الله عنهما – " ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين مَنْ فرعون" على لفظ (مَنْ) الاستفهامي ورفع الاسم بعدها. والمعنى مَنْ فرعون؟ هل تعرفون من هو في عتوه وشدّة شكيمته في تفرعنه فما ظنكم بعذاب يكون من جهته. وبهذا فسر قول العجاج يصف لبناً مخلوطاً بالماء[3].

حَتَّى إذَا جَنَّ الظَّلامُ واختلطْ جاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيْتَ الذئبَ قطْ

" قاله الشاعر عندما استضافه قوم، وطال انتظاره للطعام حتى إذا دخل الليل فقدموا له المذق" وهو اللبن المختلط بالماء الذي تغير لونه" وهو يصف هذا التغير في اللون بأنه صار في لونه لون الذئب.

فظاهر الكلام أن "مذق" قد نعت بجملة طلبية" هل رأيت الذئب قط" والنحاة يقولون إن نعته قول مضمر، والجملة الطلبية في محل نصب مفعول به لقول القول، وبهذا يصح التقدير بحذف مقول فيه عند رؤيته " هل رأيت الذئب قط" ونعتقد أن لا غرابة في هذا التقدير، لأن حذف القول وبقاء عمله كثير مطرّد في أساليب العربية.

=وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، د.ت. ١: ١٩٣ – ١٩٤. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت. ٣: ٥٣.

1 القزويني الخطيب ، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص ٣١.

2 السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، مفتاح العلوم، طبعه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العليمة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص ١٨٨ – ١٨٩.

3 البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهر، ١٩٦٧م، ٣: ١٠٩. وجاء البيت برواية أخرى: " جاءوا بضيح هل رأيت الذئب قط. الأشبيلي ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ١٩٣ – ١٩٤. عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٧٢.

ويزعم الباحث أنه لما كان التقدير واجباً في باب الجملة الطلبية الواقعة نعتاً على حسب الظاهر فإن بحث هذا الأمر لا طائل تحته، إذ إن الموضوع باق على حقيقته فليست الجملة الطلبية هي النعت وإنما ما قدّروه وهو " القول" .

وللدارس حق في أن يتساءل: هل شاع مثل هذا البيت في كلام العرب؟ وهل عرف بينهم أنهم قالوا: على طريقة " زيد اضربه".

أقول: إنّ ومن مطالعاتي وبحثي في أمهات الكتب النحوية أكاد أجزم قائلاً إنه بيت يتيم، ولم يستشهد النحويون بغيره. وهذا دليل على أنه لم يقع إلا في القليل النادر. وأن ما جاء عليه من أمثلة نحوية مصنوعة ما هو إلا تحسباً لئلا يقع في الكلام من هذا القبيل

وخلاصة القول إن الصفة جملة خبرية تكون جملة اسمية وتكون جملة فعلية، تأتي بعد نكرة محضة وغير محضة لتخصّصها أو تزيد من تخصصها، ويكون فيها ضمير يعود عليها، وهي تابعة لها في الإعراب.

وتختلف دلالة الجملة الاسمية عن الجملة الفعلية. يقول الإمام عبد القاهر:[1] "ولا يغرنك أنا إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم كما نقول في: " زيد يقوم" إنه في موضع زيد قائم فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً، بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين أو يكونا اسمين"، ومن البين في هذا قول الأعشى[2]:

لَعَمْري لَقَدْ لاَحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ إلى ضَوْءِ نَارٍ في يَفَاعٍ تُحَرَّقُ

معلوم أنه لو قيل إلى ضوء نار متحرقة لنبا عنه الطبع، وأنكرته النفس ثم لا يكون ذاك النبو وذاك الإنكار من أجل القافية، وأنها تفسد به بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ولا يليق بالحال، وكذلك قوله[3]:

أوَكُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ بَعَثُوا إليَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

وذاك أنّ المعنى... في بيت الأعشى على أن هنالك موقداً يتجدد منه الإلهاب والإشعال حالاً فحالاً، وإذا قيل متحرقة كان المعنى أن هناك ناراً قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة. وجرى مجرى أن يقال إلى ضوء نار عظيمة في أنه لا يفيد فعلاً يفعل، وكذلك الحال في قول الشاعر طريف: " بعثوا

---

1 الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ١٧٤.

2 الأعشى، ديوان الأعشى، شرحه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت، لبنان، ص١٤٨.

3 القائل طريف بن تميم العنبري، انظر: الأصمعيات رقم :٣٩ . الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٧٤.

إلى عريفهم يتوسم" وذلك لأن المعنى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك حالاً فحالاً وتصفح منه الوجوه واحداً بعد واحد، ولو قيل بعثوا إلى عريفهم متوسماً لم يفد حق الإفادة.

وكثيراً ما تؤدي جملة الصفةِ بوصفها جملة خبرية معاني عديدة فوق دورها الأساسي. اقرأ قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ لَّا تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ﴾[2].

يقول الزمخشري" السؤال على سبيل الإنكار والتعنت فطابق الجواب مجيئه على طريق التهديد.

وفي صفة قوم لوط يقول عزّ شأنه: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾[3].

" سخرية بهم، وافتخاراً بما كانوا فيه من القذارة كما يقول الشطار من الفسقة لبعض الصلحاء إذا وعظهم أبعدوا عنا هذا المتقشف وأريحونا من هذا المتزهد"[4]

ومنه قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : " ما من الأنبياء نبيٌ إلا أعطي من الآيات ما مِثْلُهُ، آمن عليه البشرُ ، وإنما كان الذي أوتيتُهُ وَحيًا أوْحاه الله إليّ، فأرْجو أنْ أكون أكثرهُمْ تابعاً يوم القيامة.

فجملة "أوحاه الله" صفة لي "وحيا" أنبأت أن هذا أمرٌ معجز، لا يقدر عليه البشر لذا أسند الفعل أوحى إلى لفظ الجلالة، لما فيه من الإعلام بالجلال والعظمة المريبة للمهابة، قيل المراد أنه لا مثل للقرآن بخلاف غيره من المعجزات، وقيل المراد أنه لمْ يؤت أحدٌ مثله صورة أو حقيقة، وقيل المراد أنه لا يتطرق إليه خيال، وقيل أن معجزات الأنبياء انقرضت أمّا هو فباق، وقيل أنها تشاهد بالبصر والقرآن يشاهد بالبصيرة وشتان ما بينهما[5].

---

1 سورة يونس، الآية: ٤٨

2 سورة سبا، الآية: ٣٠.

3 سورة الأعراف، الآية: ٨٢.

4 الزمخشري، الكشاف، طبعة دار المصحف، ٢: ١٨٤.

5 انظر: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٦م، ٨: ١٠.

"إنّ الجمل بعد المعارف أحوال"هذه قاعدة موافقة للمعنى وللمراد، شأنها في ذلك شأن كثير من القواعد، كرفع الفاعل، ونصب المفعول وجر المجرور. إلاّ أن كلام النحاة هذا يوهم أنّ الجمل تقع حالاً بعد المعرفة ولا تقع صفة، والحقيقة أنها تقع صفة كذلك ولكن باستعمال (الذي) وفروعها.

أمّا الجزء الثاني من القاعدة "الجمل بعد النكرات صفات" فأزعم أن مقولتهم هذه كانوا قد استندوا فيها إلى أن الجملة لا تعرب حالاً إذا وقعت بعد نكرة، لأن الغالب في صاحب الحال أن يكون معرفة، وما استندوا إليه هنا لا يعد قاعدة لفظية موافقة للمعنى. فقد يتعين عند النحاة حسب القاعدة تلك إعراب "نوحي" صفة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ﴾[1].

فإعراب جملة "نوحي" صفة لا يصح وإن وقعت بعد نكرة محضة، لأنه بهذا الإعراب يكون المعنى وصف رجالٍ بأنه يوحى إليهم قبل الإرسال في حين أن المعنى الظاهر من الآية يفيد اقتران الإيحاء بزمن الإرسال حتى يمكن القول بأنه يمتنع إعراب " نوحي" صفة؛ لأنه يمتنع أن يوحى إلى الرسول قبل إرساله[2].

واستناداً إلى القاعدة نفسها يذهب النحاة إلى إعراب "نقرؤه" صفة[3] في قوله تعالى: ﴿... وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ ...﴾[4]،وعند تحكيم المعنى فإن جعل جملة" نقرؤه" صفة لا فائدة فيه، فالمعنى الوصفي لا يفيد حصول القراءة والمراد حصولها، أيّ ليس المراد حتى تنزل علينا كتاباً قابلاً لأن نقرؤه، وإنما المراد حتى تنزل علينا كتاباً ثم نقرؤه وبعد القراءة يفهم ما فيه لذلك فالواضح من التفسير أن إيمانهم يكون بعد حصول القراءة لا قبل ذلك، وهذا معنى الحال لا معنى الصفة.

وبناء على ما تمّ عرضه نجد أن قول النحاة في "الجمل بعد المعارف أحوال" حقيقة لا جدل فيها، وأمّا قولهم الجمل بعد النكرات صفات ففيه نظر.

---

1 سورة الأنبياء، الآية: ٧.

2 انظر: عبد الجبار فتحي زيدان، دراسات في النحو القرآني، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٩١.

3 العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م، ٢: ٨٣٢.

4 سورة الإسراء، الآية: ٩٣.

أمّا النمط الثاني من الأنماط التركيبية في مبحث الصفة فهو شبه الجملة. ويقصد بها الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره. يقول ابن يعيش[1]: " إن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها، لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا باستقر". وقد عوّل النحاة في تقدير الفعل المحذوف: استقر أو الصفة: مستقر على بنية عدت تامة اللفظ كما في" مررت بطفل في الحديقة".

وقد قال النحاة نتيجة لذلك إن حروف الجر نائبة عن الأفعال، وإنّ في الظروف روائح الأفعال.

سمّي شبه الجملة بذلك لأنها مركبة كالجمل، فهي تتألف من كلمتين أو أكثر لفظا وتقديرا. وقيل إنما سميت بذلك لأنها مترددة بين المفردات والجمل[2]، فليست من هذه ولا من هذه، فهي تتعلق بالفعل تارة فتدل على جملة وبالاسم تارة أخرى، فتدل على مفرد[3]. ولمّا كانت أكثر ما تتعلق بالفعل، وتدل على الجملة كانت أشبه بالجمل منها بالمفردات. ولمّا كانت العلاقة بين كلماتها غير إسنادية، ولا شرطية خرجت عن الجمل فدرسها النحاة مع المفردات.

وحكم شبه الجملة ههنا هو حكم الجملة. إلا أن الجملة يكون لها المحل الإعرابي في حين أن شبه الجملة يكون المحل الإعرابي لمتعلقها المحذوف، عندما تكون النكرة أو المعرفة غير عاملة فيها.

فإذا وقعت أو قُيّدت نكرة محضة قبلها تعلقت بصفة لها مقدرة. نحو الجار والمجرور في قول ابن مقبل[4]:

أوْلَيتَ أنَّ النَّوىَ قَبْلَ البِلَى جَمَعَتْ شَعْبَي نَوَىَ مُصْعِدٍ مِنّا، ومُنْحَدِرِ

والظرف في قول فرعان التميمي[5]:

جَزَت رَحِمٌ بيني وبين مُنازِلٍ جزاءً كما يَسْتَنْجزُ الدَّينَ طالبُهُ

---

1 ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٨٦.

2 ابن هشام، مغني اللبيب، دمشق، ١٩٦٤، ص ٢.

3 الأمير، الشيخ محمد، حاشية الأمير على مغني اللبيب، مطبعة حجازي بالقاهرة، ١٣٧٢هـ ١: ٥.

4 قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٣ ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م، ص ٣٣٠. والبيت لتميم بن أبي مقبل، انظر: الديوان، دمشق، ١٩٦٢، ص ٨١.

5 قباوة فخري الدين ، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٣٣٠.

وإذا قيدت نكرة غير محضة قبلها جاز أن تتعلق بصفة لها مقدرة أو بحال منها مقدرة أيضاً، نحو: الجار والمجرور في صدر بيت منازل بن فرعان[1]

وكيف أرَجِّي النَّفْعَ، منه، وأمُّهُ حَراميّةٌ ما غرَّني بِحَرَامِي؟

والظرف "إذا" في قول جواس[2]:

عليها كأسْدِ الغابِ فِتْيَانُ نَجدةٍ إذا أشْرَعُوا نَحْوَ الكُمَاةِ العَواليا

وجواز الأمرين مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدها دون الآخر[3].

أمّا النمط الثالث من الأنماط التركيبية في مبحث الصفة فقد أرتأى الباحث أن يكون النعت المقطوع.

تتغير في النعت الحركة التي ينبغي أن يكون عليها التابع، والأصل تبعية النعت للمنعوت، وذلك لون من ألوان الاتساق وسهولة النطق، وفيه لذة للسامع وحسن إفهام له، لكن العرب تغير الحركة فتأتي بعد المرفوع بمنصوب، وبعد المنصوب بمرفوع، وبعد المجرور بالرفـع أو النصب (في النعت) وعندما تتغير الحركة يتغير الإعراب نقول:

أقبلَ محمدٌ الكريمَ

رأيتُ محمداً الكريمُ

سلَّمْتُ على محمدِ الكريمُ أو الكريمَ

وإذا افتقر المنعوت إلى النعت أوجب النحويون الإتباع ولو تكرر النعت: " إذ لا يجوز القطع إذا كان النعت وحيداً، والمنعوت نكرة محضة لشدة حاجتها إليه، فإن تعددت النعوت لواحدٍ وكان المنعوت نكرة محضة وجب إتباع النعت الأول لها، فإن كان المنعوت معرفة جاز إتباع النعوت المتعددة، وجاز قطعها جميعاً، وإتباع بعضها، وقطع بعضها شريطة أن يتقدم النعت التابع على النعت المقطوع.[4].

أمّا إذا تعين المنعوت بدون النعت فقد قال ابن مالك[5]:

واقطعْ أو اتْبَعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا أو بَعْضِهَا اقطعْ مُعْلِنَا

---

1 ابن قتيبه ، عيون الأخبار، القاهرة، ١٩٧٣م، ٣: ٨٧.

2 أبو تمام، نقائض جرير والأخطل،، بيروت، ١٩٢٢م، ص ٦.

3 حسن عباس، النحو الوافي، ٣: ٤٤٧، ٤٧٦.

4 الجليس النحوي، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق وتقديم د. حنا حداد، وزارة الثقافة، عمـان، ط١، ١٩٩٤م، ١٥٨.

5 شرح ابن عقيل، ٢: ٢٠٣.

والناعت التابع بلى المنعوت والمقطوع يؤخر ولا يعكس، وقد نبه الأشموني على ذلك، وقال: إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوتـــــه الإتباع، وجاز في الباقي القطع كقول أميه بن أبي العائذ الهذلي:[1]

ويأوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مراضيعَ مِثلِ السَّعَالى

والشاهد هنا أن الشاعر نعت بـــ "عطّل" على الإتباع لـــ "نسوة" ، وقطع (شعثا) وهو الانتقال من المجرور إلى المنصوب على الذم، ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها، قال الخليل: كأنه قال: وأذكرهن شعثا إلا أن هذا فعل لا يستعمل إظهاره، وإن شئت جررت على الصفة[2].

فالغرض من القطع هنا هو الذم.

وقال سيبويه: " هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم، وما أشبهه وذلك قولك: أتاني زيد الفاسق الخبيث ولم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تنكيره ولكنه شتمه بذلك، وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: " وامرأته حمّالة الحطب" لم يجعل الحمّالة خبراً للمبتدأ (وامرأته). ولكنه قال أذكر حمّالة الحطب شتماً لها. وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره"[3].

وقد احتاط الرضي إلى ذلك فوضع من الشروط ما يصحح تلك المسألة حيث قال: واعلم أن جواز القطع مشروط بالا يكون النعت للتأكيد نحو: أمس الدابر، ونفخة واحدة، لأنه قطع للشيء وعما هو متصل به معنى، لأن الموصوف في مثل ذلك نصٌ في معنى الصفة دالٌ عليه، فلهذا لم يُقطع التأكيد في نحو: جاءني أجمعون أكتعون. والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوتِ بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه لم يعلم، فالمنعوت محتاجٌ إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذا إذا وصفت المنعوت بوصفٍ لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في الثاني اللازم نحو: مررت بالعالم المبجل، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل، ومع اجتماع الشرطين جاز القطع، وإن كان النعت أولا. كقوله: " وامرأته حمالة الحطب" وقولك: " الحمدُ لله الحميد".

ولما كان اسم الإشارة بحاجة إلى بيان يوضحه فقد اشترط عدم القطع إذا كان المنعوت اسم إشارة.

ويبدو أن الجانب البلاغي لهذا الموضوع لم يغب عن ذهن الجرجاني في كتابه النفيس دلائل الإعجاز، إذ نبّه إلى أثر النعت المقطوع في المعنى: " ومن المواضع التي يطرد فيها حذف

---

1 انظر: شرح الهذليين، ٢: ٥٠٧، والعيني، ٤: ٦٣.

2 سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٦.

3 المرجع السابق، ٢: ٢٥٢.

المبتدأ، القطع، الاستئناف، يبدؤون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم يَدَعَون الكلام الأول. ويستأنفون كلاماً آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ[1].

ومن أبلغ ما قاله المرحوم عباس حسن في هذا المقام: وإذا كان سبب القطع بلاغيا – ولا بدّ من قيام هذا السبب لجواز القطع – فمن البلاغة أيضاً ألا يلجأ إلى استخدام القطع مع من يجهله فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه[2].

والقطع ينشئ جملة مستقلة. فإن كان النعت منصوباً فهو مفعول به لفعل محذوف، شريطة أن الاسم السابق (المنعوت) مرفوعاً أو مجروراً، وعليه تكون الجملة فعلية دالة على التغير والتجدد[3]. وفي هذا المعنى يدور قول النحويين والمفسرين. يقول الفراء(ت ٢٠٧هـ): " فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح متجدد غير متبع لأول الكلام[4]. وأكد العكبري(ت٦١٦هـ) ذلك في قوله " دلّ الإضمار على زيادة المدح والذم، لأنه بذلك جملة مستقلة[5]، أمّا إذا كان النعتُ مرفوعاً فهو خبر لمبتدأ محذوف، بشرط أن يكون المنعوت منصوباً أو مجروراً، والجملة الاسمية المكونة تدل على الثبوت والدوام.

توقف كثير من النحويين أمام هذه الجملة. فمنهم من ذهب إلى أنها استئنافية لا محل لها من الإعراب ومنهم من رأى أنها تعرب حالاً إن وقعت بعد معرفة، أو صفة إن وقعت بعد نكرة، مما تجب ملاحظته أن جملة النعت المقطوع وهي: الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف والخبر الذي كان في أصله نعتاً، أو من الفعل المحذوف وفاعله جملة مستقلة مستأنفة... ويرى بعض النحويين أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة. ولا مستأنفة وإنما هي حال إذا وقعت بعد معرفة محضة، ونعت إذا وقعت بعد نكرة محضة والرأي الأول أقوم وأحسن[6]. أمّا الباحث فيميل إلى أن هذا النوع من الجمل يعرب حسب موقعه في الكلام.

---

1 الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ١٥٠.

2 عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٩٢.

3 الأهدل محمد بن أحمد، الكواكب الدرية، دار القلم، بيروت، لبنان، ٢: ١٠٠.

4 الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م، ١: ١٠٦. أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن ، تحقيق د. محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة،١: ٦٥.

5 العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م، ١: ١٠٦.

6 عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٩١ وما بعدها.

ومن صور النعت المقطوع في القرآن الكريم.

قال تعالـــى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[1].

هناك حديث طويل حول القطع في هذه الآية[2]، وخلاصة ما قيل أن موضع القطع في الآية هو: (المقيمين) إذ نصبت على المدح لبيان فضل الصلاة وأهميتها، فهي أهم من كل الأعمال. وهذا القول هو أصح الأقوال وأشهرها عند النحاة[3].

وقال تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[4].

رفع (الموفون) على الاستئناف، فكأنه قال: " وهم الموفون، ونصب الصابرين على المدح، فكأنه قال: " أذكر الصابرين" أو " أمدح الصابرين"، وقد منع جمهور النحاة جعل "الصابرين" معطوفا على (ذوي القربى) لأنه يترتب على هذا العطف أمران لا يجوزان:

أولهما: عطف (الموفون) على اسم الموصول (مَنْ) قبل أن تتم الصلة.

والثاني: كون (الموفون) فاصلاً أجنبياً بين المعطوف والمعطوف عليه[5]، لذلك ذهبوا إلى أن "الصابرين" منصوبة على وجه المدح[6].

---

1 سورة النساء: الآية ١٦٢.

2 انظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف. المسالة (٦٥، ٦٦). الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس الحمد، ط٣،دار البشير، دار الأمل، ، ١٩٨١م، ١: ٢٠٧. الزمخشري، الكشاف، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٧م، ١: ٣١٣.

3 أبو عبيد معمر بن المثنى، مجاز القرآن ، محمد فؤاد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٤، ١: ١٠٦. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده الشلبي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٣ - ١٩٧٤، ٢: ١٣٠ - ١٣٢.

4 سورة البقرة: الآية ١٧٧.

5 مكي القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٥م، ١: ١١٨.

6 الأنباري، أبو بركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، القاهرة، ١٩٦٩م، ١: ١٤٠.

وأمّا في القراءات القرآنية فنجد صوراً للنعت المقطوع:

ففي قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ * ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ [1]، جاءت قراءة الجمهور على إتباع (عالم الغيب) للمنعوت المجرور لفظ الجلالة (الله)[2]، وأما قراءة أبي جعفر، وخلف فقد جاءت بالقطع على الرفع (عالمُ الغيب) على أنها خبر لمبتدأ محذوف[3].

وفي قراءة زيد بن علي: " الحمد لله ربّ العالمين" جاز القطع بالنصب باعتبار (رب) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أمدح، وفي قراءة من قرأ: " الحمد لله ربُّ العالمين" جاز القطع بالرفع باعتبار الكلمة خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "هو". وغير ذلك كثير[4].

أمّا ما جاء في الشعر العربي، فقالت الخِرْنق بنت هفان[5]:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هم سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازليـــــنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيّبونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

والشاهد هنا نصب النازلين على المدح، فكأنها قالت: أعني النازلين، ويروى أيضاً الطيبين بالنصب. قال الأزهري(ت٢٠٥هـ): " لا يجوز رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومي أو على القطع بإضمار مبتدأ تقديره (هم)، ويجوز نصبهما على القطع بإضمار فعل تقديره (أمدح أو أذكر)، ويجوز رفع الأول وهو النازلون على الإتباع لقومي، أو على القطع بإضمار (هم) ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع بإضمار أمدح أو اذكر.

ويجوز عكسه وهو نصب الأول ورفع الثاني على القطع، لا على الإتباع في الثاني، لأنه مسبوق بنعت مقطوع، والإتباع بعد القطع لا يجوز، لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ولما فيه الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه[6].

---

1 سورة المؤمنون، الآية: ٩١ – ٩٢.

2 الزمخشري، الكشاف، ٣: ٢٠٣.

3 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٧: ٥٨٢.

4 د. محمد أبو الفتوح شريف، التركيب النحوي وشواهده القرآنية، ٣: ١٩٠.

5 الخِرْنق بنت هفان، شاعرة جاهلية، من بني سعد، وقيل هي أخت طرفة لأمه، قالت هذه القصيدة ترثي بها زوجها بشر بن عمرو، وابنها علقمة بن بشر وأخواه حسّان وشرحبيل ومن قتل معه من قومه. انظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ، ١٩٨٦. ٥: ٤١.

6 الأزهري، الشيخ خالد، شرح التصريح على التوضيح على أوضح المسالك، تحقيق باسل محمد عيون الـسود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠١م، ٢: ١٢٤.

وقال ابن الخيّاط العكلي:[1]

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمْرَ مُرْشِدِهم إلاّ نُمَيْراً أطاعَتْ أمْرَ غاويهَا

الظّاعنينَ ولمّا يُظْعنـــوا أحَداً والقائِلونَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلّيهَـا

رفع القائلون على إضمار مبتدأ. أي هم القائلون، لما قصد معنى الذم، ولو أراد الوصف لأجراه على النصب لأن المنعوت (نميراً) جاء منصوبا

وقال الأخطل[2]:

نَفْسِي فِدَاءُ أمير المؤمنينَ إذا أبْدَى النَّوَاجِذَ يومٌ باسِلٌ ذكَرُ

الخَائضُ الغَمْرَ والمَيمونُ طائِرُه خَليفةُ الله يُسْتَسقى بِهِ المَطَرُ

فالشاهد هو كلمة (الخائض) حيث قطع من قوله أمير المؤمنين – فرفعه – ولو نصبه على القطع لجاز،. ولو جرّه على الإتباع لجاز ذلك أيضا.

---

1 سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٤.

2 ديوان الأخطل، تحقيق أنطوان صالحاني، دار الجيل، بيروت، ١٧٥.

الفصل الثالث

الظواهر اللغوية في جملة الوصف بين التراث النحوي والدرس اللساني المعاصر

المبحث الأول: ظاهرة ترتيب الصفات المتعددة

المبحث الثاني: ظاهرة الحذف في تركيب جملة الصفة

المبحث الثالث: ظاهرة عطف الصفات وتكريرها

المبحث الرابع: ظاهرة الفصل في تركيب جملة الصفة

المبحث الخامس: ظاهرة المطابقة في تركيب جملة الصفة

المبحث السادس: ظاهرة نفي الصفة أو الموصوف

بعد دراسة الوصف "ماهيته ووظائفه وعلائقه"، وانتقلنا بعد ذلك إلى البنية التركيبية لجملة الوصف، يأتي هذا الفصل لدراسة جملة من الظواهر اللغوية الخاصة بالصفة، وما قد يتولد عنها من قضايا أخرى، مستفيدين من قضايا الدرس اللساني المعاصر، في عرضها وبحثها. وهذه الظواهر هي:

المبحث الأول

ظاهرة ترتيب الصفات المتعددة

قد ينعت بمفرد وجملة وشبه جملة في آن واحد، والأصل تقديم الوصف الصريح على الجملة[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ ثم قال: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ...﴾[2].

" لا ذلول صفة لبقرة بمعنى غير ذلول، ولا الثانية لتأكيد الأولى، والفعلان صفتا ذلول كأنه قيل لا ذلول (مثيرة وساقية) مسلمة أي سلّمها الله من العيوب، , أو أهلها من العمل أو لون جلدها حتى قرنها وظلفها[3].

وقد يتقدم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد كما في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[4].

جاء الوصف بالفعل قبل الوصف بالاسم، لأن الاسم يدل على الثبوت، فلما كانت صيغة مبالغة، وكانت لا تتجدد، بل هي كالغريزة، جاء الوصف بالاسم، ولما كانت فعلاً تتجدد لأنها عبارة عن أفعال الطاعة والثواب المترتب عليها، جاء الوصف بالفعل الذي يقتضي التجدد، وفي هذه الآية دليل على بطلان قول من قال: إن الوصف بالفعل لا يتقدم على الوصف بالاسم إلا في ضرورة الشعر[5].

---

1 ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ١٦٩.

2 سورة البقرة الآيتان (٦٩، ٧١)

3 أبوالسعود، تفسير أبي السعود، ٢: ٧٣.

4 سورة المائدة، الآية: ٥٤.

5 الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ٣: ٥١٤. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١: ١٥٢.

وقد ورد الأمران، وذلك خاضع لأحوال تتطلب أيهما يقدم. لذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[1].

كان الوصف بالإنزال آكد من الوصف بالبركة، فقدم لأن الكلام مع من ينكر رسالة الرسول – صلى الله عليه وسلم – وكان الوصف بالفعل المسند إلى نون العظمة أولى من الوصف بالاسم لما يدل الإسناد إلى الله من التعظيم والتشريف[2].

وتقدم شبه الجملة على الجملة، وتأتي الجملة مقدمة على الظرف وأحياناً" تقدم الجملة الاسمية على الفعلية، وأحياناً يكون العكس.

والملاحظ أن ذلك ليست له قوانين ثابتة، وغير محكوم بقواعد معينة، إلا أنه كلما كانت الصفة أكثر التصاقاً بالموصوف كانت أقرب منه. وكلما كانت ثانوية الذكر معه أخرت، لأن توقف الموصوف على ذكر الصفة خاضع للبيان والحاجة.

أمّا وصف المضاف والمضاف إليه فإن المجيء بالصفة يتسق مع أيهما، ويراعي في ذلك جانب اللفظ أحياناً وجانب المعنى حيناً، وهما طريقان للعرب، وقد زاد صاحب دراسات لأسلوب القرآن، جانب الخطاب وجانب الغيبة[3].

في المقارنة بين آية السجدة ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾[4].

وآية (سبا): ﴿ فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾[5].

قال الإسكافي مبيناً سر التعبير[6]:

إن النار التي في قوله تعالى في سورة السجدة ظاهرة في موضع الضمير لتقدم ذكرها في قوله" وأمّا الذين فسقوا فمأواهم النار" كلما أرادوا أن يخرجوا منها، فأضمرت (أعيدوا فيها)

---

1 سورة الأنعام، الآية: ١٥٥.

2 انظر، الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ٤: ٢٥٦. العكبري، أبوالبقاء، التبيان في إعراب القرآن. ١: ١٤٩.

3 عبد الخالق، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، القسم الثالث،الجزء الثالث، ٦٣١.

4 سورة السجدة، الآية: ٢٠.

5 سورة سبا، الآية: ٤٢.

6 الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرّة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٣، ص ٣٠٠ – ٣٠١.

وأظهرت (وقيل لهم ذوقوا عذاب النار) أي عذابها فوقعت مظهرة مكان المضمر، والتي في سورة سبأ لم تجئ هذا المجيء لأنها في مكانها مظهرة فلما كان المضمر لا يوصف بعد عن الوصف ما حلّ محله لأنه سدّ مسده فوصف ما أضيف إليه وهو العذاب فجاء (عذاب النار الذي كنتم به تكذبون).

ولما لم يتقدم في سورة سبأ ما منزلته منزلة المضمر صح الوصف له فأجرى عليه، وجاء (عذاب النار التي كنتم بها تكذبون).

الأصل في ترتيب الصفة أن لا تتقدم الصفة على الموصوف، لأنها تابع، والتابع يتبع متبوعه ولا يتقدم عليه[1]. لكن في تفسير قوله تعالى: " غرابيب سود"[2]، قال الزمخشري[3]: فإن قلت: الغربيب تأكيد للأسود، يقال: أسود غربيب، واسود حلكوك، وهو الذي أبعد في السواد وأغرب فيه، ومنه الغراب، ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكد، كقولك: أصفر فاقع وأبيض يقق، وما أشبه ذلك، قلت: وجهه أن يضمر المؤكد قبله ويكون الذي بعده تفسيراً لما أضمر، كقول النابغة[4]:

والمُؤمنِ العائذاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مكةَ بينَ الغَيْلِ والسَّعَدِ.

وإنما يفعل ذلك لزيادة التأكيد حيث يدل على المعنى من طريق الإظهار والإضمار جميعاً، وقال ابن عطية: " قد يقدم الوصف الأبلغ وكان حقه أن يتأخر"، وقد اشترط الرضي لذلك قائلاً: إنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه نحو: مررت بظريف رجل، وقول النابغة:

والمُؤمنِ العائذاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مكةَ بينَ الغَيْلِ والسَّعَدِ.

وقريب منه قوله تعالى: " غرابيب سود" لأن حق (غربيب) أن يتبع (أسود) لكونه تأكيداً له. وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يقدم إلا ضرورة، والنية التأخير،كما تقول في إن رجلاً ضربك في الدار: إن ضربك رجلاً[5].

---

1 المبرد، المقتضب٤: ١٩٢. الأشبيلي، المقرب، ١: ٢٢٢. ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٩١، وقد اعتبر ذلك قبيحاً. الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ٣: ٢٨٣.

2 سورة فاطر، الآية: ٢٧.

3 الزمخشري،الكشاف، ٣: ٦٠٩.

4 ديوان النابغة الذبياني، صنعه ابن السكّيت، تحقيق شكري فيصل، بيروت، ١٩٦٨م، و تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م، ص ٢٥.

5 السيوطي،جلال الدين، همع الهوامع، ٢: ١٢٠.

ومن النحاة من منع ذلك، وهو اختيار ابن مالك. ويرى الباحث أن الصفة هنا جاءت على نفس الموصوف وإنها بمثابة تكراره، ونحن نعرف جميعاً أن التكرار من أنواع التوكيد الرئيسة التي نص عليها النحاة. وهذا من الجوانب التي حدا بالمازني[1]، وغيره[2] لأن يَعُدَّ الصفة من باب التوكيد.

1 ابن يعيش: شرح المفصل، ٣: ٤٦.

2 السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٢: ٢٤٦.

المبحث الثاني

ظاهرة الحذف في تركيب جملة الصفة

الحذف من أبرز عوارض التركيب في الكلام، يكثر استخدامه، وتتنوع مظاهرة من جملة إلى أخرى في النص الواحد. " وما كان العربي يلجأ إليه إلا لأنه لا يضر بالمعنى ولا يخلّ ببناء العبارة أو الجملة، وانطق بحجته من الذكر. فالذي يحذف ليكون أنطق ما يكون إذا لم ينطق، وأتم ما يكون بياناً إذا لم يبن"[1]، والنحاة عندما حذفوا أو قدروا كانوا على أصول مقررة فقاسوا النظير على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور تهديهم ملاحظة بارعة[2]، من غير إهدار أو إخلال بمعايير اللغة ومقاييسها، وفيه يقول الجرجاني: " باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة... وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر[3].

يتعرض تركيب الوصف لألوان من حذف بعض أجزائه، وسوف نعرض فيما يلي للمحذوفات التي تطرق إليها النحويون وجملة الأفكار التي طرحت:

أولاً: حذف الضمير العائد على الموصوف من الصفة نفسها.

يكثر في الصفة حذف العائد على الموصوف، والصفة لا تكون إلا جملة ويقوم هذا التصور على أن النعت يعمل عمل الفعل في الجملة، وما يبدو في الظاهر أنه نعت مفرد هو في الحقيقة مسند إلى ضمير محذوف عائد على الموصوف، وهذا الضمير المحذوف مؤخر عن خبره نقول:

"رأيت رجلاً قادماً"

هذه الجملة مكونة من جملتين:

الأولى: رأيت رجلاً.

الثانية: الرجل قادم

ويمكن اعتبار هاتين الجملتين مستقلتين على أساس الاستئناف، إذ يمكن أن نقول: رأيت رجلاً، ثم تستأنف الكلام فتقول الرجل قادم، و"أل" الداخلة على (الرجل) في الجملة الثانية، عهدية لأن مصحوبها معهود ذكري[4].كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ

---

1 الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ١٠٩.

2 على النجدي ناصف،من قضايا اللغة والنحو مكتبة نهضة مصر بالفجالة، ١٩٥٧م، ٩٢.

3 الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ١٧٠.

4 ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٥٠.

دُرِّيٌّ . . . ﴾[1]. وإذا تم الوصل بين الجملتين، اتبعت الجملة الثانية صفة للمفعول به "رجلاً" في الجملة الأولى، كما في البنية العميقة.

"رأيت رجلاً الرجل قادم".

ثم يطرأ على هذه البنية قواعد الاختصار، فيحل الضمير محل الاسم الظاهر (المسند إليه) فتصبح الجملة:

رأيت رجلاً هو قادم.

ثم يؤخر الضمير ليكون النعت أكثر التصاقا بالمنعوت: فتصبح الجملة:

رأيت رجلاً قادماً هو

وحتى تتم المطابقة للجملة يحذف الضمير، "المسند إليه" المؤخر عن خبره، فتصبح كما هو الشأن في البنية السطحية:

رأيت رجلاً قادماً

ونصب "قادماً" لا يمنع القول أنه مسند إلى الضمير العائد المحذوف المؤخر عنه، ومبرر هذا التقدير[2] هو أن اسم الفاعل أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة أو أفعل التفضيل كالفعل لا يكون إلا مسنداً، فإن بدا خلاف ذلك نحو (قادماً) في جملة: " رأيت رجلاً قادماً" فإنه على حذف المبتدأ المؤخر عن خبره، وإذا جاء اسم الفاعل مثلاً بعد المبتدأ طابقه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وكذلك في الإعراب، فإذا كانت الجملة صفة وقدم الخبر فيها على المبتدأ قد يتحرر الخبر من تبعيته للمبتدأ لا في إعرابه فقط بل قد يتحرر من تبعيته له في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، نحو:

رأيت رجلاً أخواه قادمان.

رأيت رجلاً قادماً أخواه.

﴿ . . . يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ . . . ﴾[3]

---

1 سورة النور،الآية: ٣٥، ٣٦.

2 انظر: د. ميشال زكريا، الألسنة التوليدية والتحويلية، قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، ٩٧ وما بعدها. وانظر: محمود محمد الخطيب، الحذف في الجملة العربية، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، ١٩٨١م، ١٠٢.

3 سورة النحل، الآية: ٦٩.

والتقدير:

"يخرج من بطونها شراب ألوانه مختلفة".

فعند تقديم الخبر "مختلف " على المبتدأ " ألوانه" تحرر من تبعيته له في التأنيث ويتبع الموصوف (شراب) في التذكير، وقد اتفق هنا كل من الموصوف والمبتدأ في الرفع.

وهناك أيضا دليل على أن الصفة جملة، وهو وجود المفعول به فيها، نحو:

رأيت معلما شارحا الدرسَ

فالمفعول به فضلة في جملة إسنادية سواء أكان المسند فيها فعلاً متعدياً أم اسم فاعل كما في الجملة السابقة، وفي هذه الجملة مفعولان، (المعلم) المفعول به الأول في الجملة الرئيسة، و (الدرس) المفعول به الثاني في الجملة التابعة، و (شارحا) خبر مقدم على العائد المحذوف (المسند إليه) والتقدير:

رأيت معلما المعلمُ شارحٌ الدرسَ.

رأيت معلما هو شارحٌ الدرسَ.

رأيت معلما شارحا (هو) الدرسَ.

رأيت معلما شارحا الدرسَ.

فالتركيب الأخير يشبه تماما التركيب "رأيت معلما يشرح الدرس" غير أن وجه الاختلاف بين التركيبين هو أن الجملة التابعة في التركيب الأول جاءت جملة اسمية كما رأينا سابقاً، أمّا في هذا التركيب فقد جاءت الجملة التابعة فيه جملة فعلية، والعائد ضمير مستتر.

وحذف الضمير العائد على الموصوف، إذا كان هذا العائد مبتدأ في الجملة التابعة، حذف جائز شرط أن يكون مؤخراً عن خبره، وقد كثر حذفه فبدا المسند في الظاهر مفرداً تابعاً للموصوف، ولا يحذف إذا كان مقدما على الخبر كقوله تعالى: " ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ [1].

ثانياً: حذف الضمير العائد من جملة الصفة.

تحتاج جملة الصفة إلى ضمير يربطها بالموصوف، لأن الجملة الواقعة صفة في الأصل مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالموصوف، فإذا قصد جعلها جزءاً من الكلام فلا بد لها من رابط يربطها بالجزء الآخر ليتم الكلام. وذلك الرابط هو الضمير، وإليه أشار سيبويه إذ قال: " وإذا كان الفعل

---

1 سورة مريم، الآية: ٧٤.

في موضع الصفة، فهو كذلك، وذلك قولك: أزيد أنت رجل تضربه، وأكل يوم ثوب تلبسه، فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون الهاء، لأنه ليس بموضع إعمال، ولكنه يجوز فيه كما جاز في الوصل لأنه في موضع ما يكون من الاسم[1].

والضمير العائد عن المحذوف هو في الحقيقة حالٌ محل اسم في جملة الصفة، مطابق للموصوف لفظاً ومعنى، وهذا الإحلال جاء اختصاراً لتفادي تكرار الظاهرة، ويجوز حذف العائد إذا كان مبتدأ شريطة أن يكون مؤخراً عن خبره، وألا يكون خبره جملة فعلية تقول الخنساء[2].

إنيّ تذكّرتُه والليلُ معتكرٌ وفي فؤادي صَدْعٌ غيرُ مشعوب

والتقدير:

وفي فؤادي صدعٌ	الصدع غير مشعوب
وفي فؤادي صدَعٌ	هو غير مشعوب
وفي فؤادي صدعٌ	غير مشعوب هو
وفي فؤادي صدعٌ	غير مشعوب

وقدر المبتدأ المحذوف مؤخراً عن الخبر، لأنه وإن قدر مقدما، فإن حذفه يجعله بحكم المؤخر، لأن خبره اتصل بالموصوف لفظاً. ومبرر تقديره عن الخبر يتضح أكثر إذا كان الموصوف معرفة، نحو:

جاء الرجل أل أفضل هو

جاء الرجل أل أفضل...

لأن " ال" تدخل على الجملة الاسمية يكون الخبر فيها مقدما على المبتدأ، أما (الذي) فتدخل على الجملة الاسمية يكون المبتدأ فيها مقدما على الخبر، فإذا حذف المبتدأ وهو مقدم على الخبر اتصل الخبر بكناية الموصوف، وهنا يستلزم "أل" بدلاً من الذي، تقول:

جاء الرجل الذي هو أفضل

جاء الرجل الذي .. أفضل

التركيب الثاني غير مألوف، وغير مستعمل في اللغة، قال ابن جني في قراءة ابن يعمر: "تماما على الذي أحسن" . إنّ هذا مستضعف الإعراب لحذف المبتدأ لأن تقديره" تماما على

---

1 سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٨.

2 ديوان الخنساء، شرح وتقديم، إسماعيل اليوسف، منشورات دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ص ٢٤. محمود محمد الخطيب ، الحذف في الجملة العربية، ١٠٩ – ١١٠.

الذي هو أحسن"، ثم قال: وليس المبتدأ بنيف ولا فضلة فيحذف تحقيقاً ، لا سيما وهو عائد الموصول[1].

لقد ضعّفَ ابن جني حذف المبتدأ مع (الذي) لأنه أقام الذي مقام "ال" مع العلم أن الفرق بينهما واضح. والقراءة المشهورة للآية هي: " تماماً على الذي أحْسَنَ. فأحسن هنا جملة فعلية والعائد فاعل مقدر وهو ضمير مستتر. وقد برز هذا الضمير في قراءة ابن مسعود " تماما على الذين أحسنوا"[2].

وإذا كان العائد مفعولاً به جاز حذفه بلا قيد،وذلك قول الشاعر[3]:

حَميتُ حِمىَ تُهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاح

العائد محذوف، والتقدير،: " وما شيء حميته بمستباح .

أمّا إذا كان العائد مجروراً فيمتنع حذفه إلا إذا حذف مع حرف الجر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ... ﴾[4].

العائد جاء مجروراً في هذه الآية: وقد جاز حذفه لأنه حذف مع حرف الجر والتقدير في هذه الحالة: هو (فيه).

ثالثاً: حذف الموصوف.

من حق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً بيناً يستغنى معه عن ذ كره فحينئذٍ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه كقوله[5]:

وعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّع

ذلك أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح كان القياس ألا يحذف منهما، لأن حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عما اعتزموه.. ولأنه ربما وقع بحذفه لبس[6].

---

1 ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدي ناصف، وآخرون. القاهرة، ١٣٨٦هـ، ١: ٢٣٤.

2 معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، عبد العال سالم مكرم أحمد مختار عمر، ط١، ١٩٨٢م، ٢: ٣٣٥.

3 البيت لجرير،الديوان، دار صادر، بيروت، ص ٧٧، ابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ١٨٩.

4 سورة البقرة، الآية: ٤٨.

5 البيت للشاعر أبي ذؤيب الهذلي، انظر: أشعار الهذليين، ١: ٣٩.

6 ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٥٨.

وعلى الرغم من ذلك نجد هذا الحذف سائغاً مقيساً عند النحاة إذا دلّ عليه دليل[1]. بيد أن ابن جني يرى وقوعه في الشعر كثيراً دون النثر. من حيث كان القياس يكاد يحظره، وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إمّا للتخلص والتخصيص، وإمّا للمدح والثناء وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به، ولا تخفيف اللفظ منه،هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الألباس وضد البيان. ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه وذلك أن تكون الصفة جملة[2]، رغم وروده في عدد غير قليل من الشواهد.

فقد سمع عن بعض الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، إنما يريد ما منهم واحد مات[3].

ومنه أيضاً قول الشاعر[4]:

لو قُلتُ مَا في قَوْمِها لم تَيْثم يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَم

حذف الموصوف وبقيت جملة الصفة، والتقدير: ما في قومها أحدٌ يفضلها[5]. وقد حكي سيبويه: ما فيهم يفضلك في شيء. يريد: ما فيهم أحدٌ يفضلك[6]، وما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، والتقدير، ما منهم واحد مات. فحذف الموصوف[7].

وقد شرط السهيلي(ت ٥٨١هـ)[8] لذلك – لحذف الموصوف – شروطاً، فقال: يقام النعت مقام منعوته كثيراً إن علم جنسه، ونعت بغير ظرف، وجملة أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[9].

---

1 شرح ابن عقيل، ٢: ٢٠٥.

2 ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٦٦.

3 سيبويه،الكتاب، ٢: ٣٤٥، ،المبرد،المقتضب، ٣: ١٣٨.

4 حكم بن معيه الربعي، وهو راجز إسلامي، سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٥، البغدادي، خزانة الأدب، ٢: ٣١١.

5 انظر سيبويه، الكتاب: ٢: ٣٤٥. وابن جني، الخصائص، ٢: ٣١٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٦١.

6 سيبويه، الكتاب، ٢: ١١٥.

7 حموده، طاهر سليمان ،الحذف في الدرس اللغوي، الدراسات الجامعية للطباعة والنشر، الأسكندرية، ٢١٥.

8 السهيلي، أبوالقاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، نتائج الفكر، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، د.ت، د.ط، ٢٠٨ – ٢٠٩.

9 سورة الصافات، الآية: ١٦٤.

أيّ " إلا ملكٌ له مقام معلوم"، أمّا قولنا: جاءني طويل، ورأيت شديداً، فإنه لا يجوز وامتناع ذلك لوجهين.

أحدهما: احتماله للضمير، فإذا حذف المنعوت لم يبق للضمير ما يعود عليه.

والثاني: عموم الصفة فلا يدري الموصوف بها ما هو.

فإن أجريت الصفة مجرى الاسم مثل جاءني الفقيه خرج عن الأصل وامتنع، وصار كالأسماء وكذلك إن جئت بفعل مختص بنوع من الأسماء وأعلمته في نعت مختص بذلك النوع كان حذف المنعوت حسناً، مثل أكلت طيّباً، ولبست ليناً، وهذا لأن الصفة تعبير عن ذات صاحبها الموصوف بها، فكثيراً ما يستغنى بها عنه[1]، ولكن ذلك ليس في كل حال، بل لذلك أسباب وشروط: أحدهما: كون الصفة خاصة بالموصوف حتى يحصل العلم بالموصوف، فمتى كانت الصفة عامة امتنع حذف الموصوف، قاله سيبويه، وعبارة المبرد، حتى تتمكن في بابها نحو: مررت بظريف.

والثاني: أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي ، لتعلق غرض السياق، كقوله تعالى: ﴿ والله عليم بالمتقين﴾ و ﴿ والله عليم بالظالمين﴾ فإن الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول مع مدح أو ذم[2].

وذلك وارد في النظم القرآني والشعر العربي على أحسن وجوهه.

قال تعالى: ﴿ وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ﴾ أي سفينة ذات ألواح وهي من الصفات التي تقوم مقام الموصوفات فتنوب منابها، وتؤدي مؤداها بحيث لا يفصل بينها وبينه، ونحوه: قول الشاعر:

وَمَقْرَشِي صَهْوَةُ الحِصَانِ ولَكِنْ قَمِيصِي مَسْرُودَةٌ مِنْ حَدِيدِ

وقوله:

وإنّي لأستوفي حُقُوقي جَاهِداً ولو في عُيونِ النَّازياتِ بأكْرَعِ

أراد بالأول ولكن قميصي درع فأقام الصفة (مسرودة من حديد) مقامه،كما قال تعالى: ﴿ أن اعمل سابغات﴾[3] أي دروعاً سابغات، وأراد بالثاني ولو في عيون الجراد.

---

1 انظر العكبري، أبو البقاء، لباب الإعراب، ٣٩٢. وانظر ابن عصفور، الإشبيلي، المقرب، ١: ٢٨٨. وانظر الزجاجي، شرح الجمل، ١: ٢١٠.

2 ابن القيم الجوزيه، بدائع الفوائد، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١: ٢٦-٢٧ . الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، عيسى البابي الحلبي وشركاه للطباعة والنشر، ٣: ١٥٤.

3 سورة سبأ، الآية: ١١.

ألا ترى أنك لو جمعت بين السفينة وبين هذه الصفة، أو بين الدرع والجراد وهاتين الصفتين لم يصح وهذا من فصيح الكلام وبديعه[1].

ومن اللطائف في الآية الكريمة: " أنه لو قال . على السفينة ذات ألواح ودسر لحصل منه أن ثمة سفينة غير المذكورة ليست بذات ألواح[2]، وقيل إن ذكر الصفة دليل وإيماء وإشارة إلى قوة صنعها وشدّة إحكامها، وقيل: إنه كناية عن عظمة الخالق لأنه إذا حملهم ذلك الشيء الصغير على الماء. فذلك أقوى دليل على قدرته.

والمعروف أنه كلما قوي الدليل على المحذوف كلما عُدّ الحذف بلاغة فليس المراد أن يصير التعبير بعد الحذف ألغازاً وتعمية، وللسياق دور كبير، فبه يظهر المراد بالمحذوف، كقوله تعالى ﴿ . . . وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَى . . . ﴾[3]، تقديره إن لي عنده للمنزلة الحسنى.

أمّا قوله تعالى: ﴿ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى ﴾[4] فمما حذف فيه الموصوف لقيام الصفة فيه مقامه.

ثم إن حذف الموصوف يوفر قدراً كبيراً من العناية والاهتمام بالصفة، فالغرض متعلق بها" وكما يجب على البليغ في مظان الأحمال والإيجاز أن يجمل ويوجز، فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل والإشباع أن يُفصل ويشبع[5].

ودلالة ما بقي على ما حذف هي كما أسلفنا سابقا شرط بلاغة الحذف " حتى لو قلت مررت بطويل، ولا قرينة تدل على المحذوف ما هو؛ إذ لا يعلم هل المراد رمح، أو ثوب، أو إنسان لم يجز ذلك إلا بشاهد حال مثلاً، ولذلك لمّا قال الشاعر[6]:

تُصدُّ وتُبْدي عَنْ أسيلٍ وتَتَّقِي ... بِنَاظِرَةٍ مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

---

1 الزمخشري، الكشاف، ٦: ٥٦، وفي شرح المفصل يقول ابن يعيش: إذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة نحو مررت بظريف، ومررت بعاقل، وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل وعند أبي عبيدة، وإنما تقام الصفة مقام الموصوف إذا تخصص الموصوف من نفس الصفة.

2 الجيلي، عبد الكريم بن عمر، الإنسان الكامل في معرفة الأوائل والأواخر، الطبعة الرابعة، دار الفكر، ١٩٧٥م ص ٨.

3 سورة فصلت الآية: ٥٠.

4 سورة الضحى، الآية: ٤.

5 الزمخشري، الكشاف، ١: ٤٢.

6 امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، الطبعة الرابعة، دار المعارف، ص ١٦.

أي خدٌّ أسيل، وتتقي بعين ناظرة، صح ذلك لأن الحديث عن موصوف معلوم موضوع القصيدة ينبئ عنه ومقام الحديث يدل عليه وأكثر ما يقع هذا الضرب في الشعر.. أما لغة النثر فإنها تفقد ذلك، لذلك قال الطوفي[1]، وأكثر ما يقع هذا الضرب في الشعر... أمّا النثر فالقياس منعه فيه، فإن وقع فيه فنادر أو في موضع خاص لائق وذلك لأن الصفة إما للتخصيص والتبيين، أو للمدح والذم، وهما من مقامات الإطناب لا الإيجاز وكلما استبهم الموصوف كان حذفه أقبح.

ويمكن إجمال مضمون ما سبق في خمسة أقسام:

١. نعت لا يجوز حذف منعوته، كقولك رأيت سريعاً، ولقيت خفيفاً.

٢. ونعت يقبح[2] حذف منعوته، وهو مع ذلك جائز، كقولك: لقيت ضاحكاً ورأيت جاهلاً؛ وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء.

٣. قسم يستوي فيه حذف الموصوف وذكره، كقولك: أكلت طيباً، وشربت عذباً؛ لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات.

٤. قسم يقبح فيه ذكر الموصوف لكونه حشواً في الكلام، كقولك: أكرم الشيخ ووقر العالم، أرفق بالضعيف، لتعلق الأحكام بالصفات واعتمادها عليها بالذكر

٥. وقسم لا يجوز فيه ذكر الموصوف البتة، كقولك دابة، وأبطح وأجرع وأبرق للمكان، وأسود للحيَّة وأدهم للقيد؛ وأخيل للطائر، فهذه كلها في الأصل نعوت حذف منعوتها وأقيمت مقامه وأصبحت دالة عليه، ألا تراهم لا يصرفونها[3]، ويقولون في المؤنث: بطحاء وجرعاء وبرقاء، ولكنهم لا يجرونها نعتاً على منعوت.

أمّا الصفات الجملية التي تقع جملاً؛ فعلية أم أسمية قدم فيها المبتدأ على الخبر فلا يجوز حذف موصوفها أصلاً نحو:

مررت بغلام وجهه حسن.

لقيت رجلاً قام أبوه

ولا نقول:

مررت بوجهه حسن.

---

1 الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم البغدادي، الأكسير في علم التفسير، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت. ص ٢٢٠ – ص ٢٢١، والبيت لامرئ القيس، انظر: الديوان، طبعة دار المعارف، ص ١٦.

2 سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٦، لأن الصفة يقبح أن توضع مع الاسم.

3 محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، القسم الثالث، الجزء الثالث، ٥٩٥.

لقيت قام أبوه

فالوصف أصله الكشف والإظهار من قولهم وصف الثوب الجسم، إذا لم يستره ونمّ عليه.. وأحسنه ما يكاد يمثل الموصوف عياناً ولأجل ذلك قال بعضهم: أحسن الوصف ما قلب السمع بصراً، ومنه في القرآن العظيم كثير[1].

أمّا إذا كان الموصوف صفته جملة اسمية قدم الخبر فيها على المبتدأ، فحينئذ يمكن حذفه إذا توافرت في الصفة دلالة قوية عليه. ومثال ذلك ما قاله امرؤ القيس في صفات الفرس المعروفة لدى الجاهلين:

وقد اغتدي قبلَ الشَّروع بسَابِحٍ أقبَّ كَيَعْفُورِ القَلاتِ مُجنَّبِ

التقدير: بفرسٍ سابح. وقوله[2]:

وقد أغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوَابِدِ هَيْكَلِ

التقدير: بفرس منجردٍ

وإذا كان الموصوف معرفة فإنه يمكن حذفه لأن " الذي وفروعها" تدل عليه مع الجملة التابعة. وقد يأتي هذا في سياق النداء وغيره، نحو:

يا أيُّها القوم الذين آمنوا

والتقدير: يا أيُّها... الذين أمنوا.

ونقول: سَلمت على الشخص الذي فاز بالجائزة.

والتقدير: سلمت على ... الذي فاز بالجائزة.

ومن حذف الموصوف المعرفة قوله تعالى: ﴿ ... قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلَـٰهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ... ﴾[3].

والتقدير: " لا إله إلا الله الذي آمنت به بنو إسرائيل".

ومن حذفه قبل "أل" التي بمعنى الذي قوله تعالى: ﴿ ... إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾[1].والتقدير: " إنكِ كنتِ من القوم أل " خاطئين" هم.

---

1 ابن القيم الجوزية، شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أبي بكر، الفوائد، المشوّق إلى علوم القرآن، وعلم البيان، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ٢٦٠.

2 ديوان امرئ القيس، ص١٤.

3 سورة يونس، من الآية: ٩٠.

وقد يحذف الموصوف بقاعدة تحويلية تجنباً للتكرار مع غيره من العناصر، وإن كان نكرة وجملة الصفة فعلية، نقول:

شاهدت ولداً يلعب شاهدت ولداً يأكل

شاهدت ولداً يلعب و ..... يأكل

والحذف هنا للموصوف إجباري لأن العناصر في الجملة المعطوفة هي نفسها التي دلت عليها في الجملة المعطوف عليها.

رابعاً: حذف الصفة:

حذف الصفة في اللغة نادر؛ لأنه جيء به في الأصل للتوضيح وإزالة الاشتراك أو العموم، فحذفه عكس المقصود. " وأكثر ما يرد للتضخيم والتعظيم في النكرات، وكأن التنكير حينئذ علَمٌ عليه" [2]. ولهذا لم يعثر إلا على شواهد قليلة عليه. قال الشاعر يصف فتاة بالجمال"[3]:

وَرُبَّ أسيلةِ الخدَّين بكرٍ مُهَفْهفَةٍ، لها فَرْعٌ، وجيدُ

والتقدير: لها فرع فاحم، وجيد طويل، والقرينة أن مَدْحَ الفتاة بالجمال لا يكون بأمر عام يشاركها في مثله آلاف من نظيراتها، وإنما يكون المدح بأوصاف ومزايا خاصة تتحقق في كل منهما، كشدة سواد الشعر أو نعومته أو طوله...

وفي قول الشاعر العباس بن مرداس[4]

وقد كُنْتُ في حربٍ ذا ثُدْرإ فلم أعْطِ شيئاً ولم أمْنَع

والتقدير: فلم أعط شيئا نافعا، بدليل قوله: ولم أمنع

وأمّا ما ورد منه في كلام الله، فنحو قوله تعالى: " تدمر كل شيء بأمر ربها" في شأن الريح المسلطة على عاد قوم هود عليه السلام. تقدر الصفة المحذوفة لتقييد الموصوف (شيء). والصفة المقدرة هي (سلطت عليه) أو (أتت عليه)، ودليل ذلك أنها لم تسلط على هود عليه السلام ومن معه من المؤمنين، والدليل الثاني ورود الصفة مذكورة في موطن آخر وهو قوله تعالى: {مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ }"[5].

---

1 سورة يوسف من الآية: ٢٩.

2 الزركشي،البرهان في علوم القرآن، ٣: ١٥٥.

3 انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٩٣، والبيت للمرقش الأكبر، انظر: المفضليات، ٢٢٤.

4 انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٩٣، وانظر: طاهر حموده، الحذف في الدرس اللغوي، ص ٢١٨.

5 سورة الذاريات، الآية: ٤٢.

أمّا قوله تعالى: ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً ﴾[1].

فنقدر صفة محذوفة لسفينة وهي" صالحة؛ وهذا التقدير يقتضيه السياق اللفظي للآية؛ لأن التعييب لا يخرجها عن كونها سفينة، وإنما يجعلها غير صالحة في نظر الملك وأعوانه.

إذن، فالحذف هنا لدليل سابق من الآية، وليس لأن الموصوف يقوم مقامه، أمّا ما جاء به سيبويه، في نحو:

سير عليه ليل

كان و الله رجلا.

فقد نقله البلاغيون على أنه من حذف الصفة للإيجاز وهذا من باب الاستغناء عن ذكر الصفة، لأنّ التنغيم هنا عوض عن ذكرها، والتنغيم من مميزات البنية السطحية. ومعنى ذلك أننا هنا لا نقدر صفة محذوفة بالرجوع إلى البنية العميقة، إذ لا دليل على الصفة المحذوفة إلا الصوت المنطوق في الموقف الكلامي لكل من "ليل" و "رجلا"، بحيث يدرك السامع ما يقصده المتكلم من طريقة نطقه مباشرة.

" قال ابن جني: " وقد حُذفت الصفة ودلت عليها الحال، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل وهم يريدون ليل طويل وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة كما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل ذلك من التطويح والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل أو نحو ذلك. وأن تحس هذا من نفسك إذا تأملته وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلا، فتزيد في قوة اللفظ بالله هذه الكلمة، وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألنا فوجدناه إنسانا، وتمكين الصوت بإنسان وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا، أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت سألناه وكان إنسانا وتزوي وجهك وتقطبه فيغني ذلك عن قولك إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك" [2].

إنّ نصّ ابن جني هذا فيه عمق في التفكير، ودقة في التنقيب عما يدل على المحذوف؛ إذ أضاف إلى دلالة الحال أو المقام أمرين آخرين هما الصوت وتعابير الوجه، فقد جعل من إطالة

---

1 سورة الكهف، الآية: ٧٩.

2 ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ٢: ٣٧٠ – ٣٧١.

الصوت وقوة اللفظ ما يوضح الدلالة ويغني عن ذكر الصفة ويتجلى ذلك في قوله: " وتزوّي وجهك وتقطبه فيغني ذلك عن قولك إنساناً لئيما.. " ويظهر فيما يبديه المتكلم من شدة الصوت أو إطالتـــه، وهذا غور عميق في بيان حال المتكلم عند إرادة التعبير عمّا يدل عليه المحذوف.

ويؤكد أبن جني في حذف الصفة ضرورة وضوح الدليل عليها، يقول: " فأمّا إن عُرِّيَتْ من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز ألا تراك لو قلت وردنا البـصرة فأجتزنـا بالأبلة على رجل، أو رأينا بستاناً وسكت لم تفد بذلك شيئاً لأن هذا ونحوه مما لا يعرى منـه ذلـك المكان، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تـدل عليـه، وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف"[1].

1 ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص ، ٢: ٣٧١.

المبحث الثالث

ظاهرة عطف الصفات وتكريرها

وصف أمر بعدة صفات وارد وكثير في اللغة، إلا أن ثمة خصائص بلاغية تجب مراعاتها ذلك أنه لو اقتضى الأمر الإتيان بالعديد من الصفات واستدعى الحال هذا فالإخلال عجز، وإذا صح الاستغناء ببعض عن بعضٍ فذكر الجميع فضل، وقد كان ابن مالك دقيقاً عندما قال: [1]

وإن نُعُوتٌ كَثُرَتْ وقد تَلَتْ مُقْتَقِراً لذكْرِهِنَ أتْبِعَتْ

ومن جمال تناسق هذه النعوت وجوب إتباعها لموصوفها عندئذ، ففي ذلك حسن اتساق وسهولة في النطق، ووضوح في العرض.

وجاء في الأشباه والنظائر[2]. الصفات تارة تتسق بحرف عطف، وتارة تذكر بغيره، ولكل مقام معنى يناسبه، فإذا كان المقام مقام تعدد الصفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط حرف العطف، وإن أريد الجمع بين الصفتين أو التنبيه على تغايرهما عطف بالحرف، وكذلك إذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما أتى بالحرف أيضا.

وقال السُهَيلي:[3] الأصل في باب العطف ألا يعطف الشيء على نفسه، وإنما يعطف على غيره. وعلة ذلك أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، وتكرار العامل يلزم معه تغير المعمول، فإذا ثبت هذا ووجدت شيئاً معطوفاً على ما هو بمعناه مثل قوله (كذبا وزورا)، و(كذبا وميناً) فما ذلك إلا لمعنى زائد خفي في اللفظ الثاني، أو لضرورة الشعر فيشبه حينئذٍ تغاير اللفظين بتغاير المعنيين فيعطف أحدهما على الآخر، وإذا كان الأمر كذلك بعد كل البعد أن تقول: جاءني محمود أبو عبد الله وهو هو، أو رضي الله عن عتيق[4] وأبي بكر، وقد علم أن أبا بكر هو عتيق، لأنك عطفت الشيء على نفسه، والواو إنما جاءت لتجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد، فإن كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم الأول كنت مخيراً بين العطف وتركه، فإن عطفت فمن حيث قصدت تعداد الصفات، وهي متغايرة، وإن لم تعطف فمن حيث كان في كل واحد منهما

---

1 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ٢٠٣.

2 السيوطي، جلال الدين ، الأشباه والنظائر، ٤: ٥١ – ٥٢.

3 السهيلي، نتائج الفكر، ٢٣٨.

4 ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة نهضة مصر، ١٩٦٣م، وجاء في ترجمة أبي بكر: " وكان يقال له عتيق. وقال الليث بن سعد وجماعة إنما قيل له عتيق لجماله، وعتاقة وجهه، وقال مصعب الزبيري وطائفة من أهل النسب: إنما سمي أبو بكر عتيقاً لأنه لم يكن في نسبه شيء يعاب به..."

ضمير هو الأول. فتقول على الوجه الأول زيد شاعر كاتب، وعلى الثاني، شاعر كاتب كأنك عطفت بالواو الكتابة على الشعر، وحين لم تعطف اتبعت الثاني الأول لأنه هو هو من حيث اتحد الحامل للصفات.

فهناك معياران. الأول، حاجة الموصوف إلى ذلك، والثاني، إتباعها لموصوفها، ففي ذلك عون على إيضاحه وربط السامع والناظر به، فإذا استغنى عنها الموصوف أو عن بعضها جاز القطع ولم يجب الإتباع ولذلك كان الغرض منها إرادة المدح أو الذم أو الاختصاص أو الترحم.

وفي هذا الشأن يقول الفارسي[1]، إذا تكررت الصفات في معرض المدح والذم، فالأحسن أن يخالف في إعرابها، لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً.

وأحياناً ما تسرد الصفات بدون عاطف بينهما، وكثيراً ما يكون ذلك أيضاً بذكر عاطف، وهنا فإن روح اللغة تقتضي أن العطف يكون عند إرادة التفضيل في هذه الصفات، والإعلان عن مكان كلّ صفة على حدّة، وأنها وحدها قائمة بذاتها. وترك العطف يكون عندما يمكن أن تجتمع هذه الصفات في موطن واحد وتصهر فيه أو هكذا يجب أن يكون فالمهم أن يوجد التآخي وتحدث المواءمة كان بالعطف أو بدونه، فإتباع الصفات على نسق واحد هو المطلوب.

ومن اللطائف البلاغية أنهم قالوا: يقل عطف صفات الله بعضها على بعض في التنزيل، وذلك كقوله تعالى: " الله لا إله إلا هو الحيّ القيوم"[2]، لأنها أسماء له سبحانه وتعالى والمسمى بها واحد، فلم تجر مجرى الصفات المتغايرة ولكن مجرى الأسماء المترادفة.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ...﴾[3] وقوله تعالى: " ﴿... الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ...﴾[4].

ومنها، ما ورد في الشعر قول المتنبي:[5]

لا يُدْرِكُ المجدَ إلا سيِّدٌ فَطِنٌ ... لِمَا يَشُقُّ على الساداتِ فعّالُ

---

1 السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، ٢: ٧٠. السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ١: ٣٥٤.

2 سورة البقرة، الآية ٢٥٥.

3 سورة الحشر، الآية ٢٤.

4 سورة الحشر، الآية: ٢٣.

5 ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، طبعه وصححه ووضح فهارسه مصطفى السقا، وآخرون، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٣: ٢٧٩.

تعدد النعت هنا بغير حرف عطف، فطِنٌ، فعّال" وعطف بحرف عطف كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[1]، لأنها ألفاظ أو أسماء متضادة المعاني في أصل موضوعها فكان دخول الواو صرفاً لوهم المخاطب قبل التفكير والنظر عن توهم المحال واجتماع الأضداد، لأن الشيء لا يكون ظاهراً باطناً من وجه واحد، وإنما يكون ذلك من وجهين مختلفين، فكان العطف هنا أحسن من تركه، ولذلك عطف " الناهون" على " الآمرون" في قوله تعالى: " ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2]. وعطف أيضا " أبكارا" على " ثيبات" في الآية ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾[3]. لأن هذه صفات متضادة لا يمكن اجتماعها في كل واحد بخلاف ما قبل ذلك من الأوصاف الجارية على الله تعالى فهي مسرودة بدون عطف " لجريانها مجرى الأسماء المترادفة، وفي هذا إشارة إلى وحدتها وأن أبرز ما فيها هو الدلالة على الذات التي لا تتعدد وهذا ملحظ جيد في الاستعمالات المبينة فقد لوحظ.. في دوران الكلام في الأفواه أن صفات ذي الجلال لا تجري في السليقة والاستعمال مجرى غيرها، فإذا كان العطف قليلاً في صفات المخلوقين فإنه أقل من القليل في صفات الخالق"[4].

أمّا في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾[5]. فإنما عطف فيه بعضاً ولم يعطف بعضاً، عطف بين الاسمين الأولين (غافر) و (قابل)، لأنهما يشعران بحدوث المغفرة والقبول، وهما من صفات الأفعال وفعله في غيره لا في نفسه. وقد يظن أنهما يجريان مجرى الواحد لتلازمهما، فمن غفر الذنب قبل التوب، لذلك بين الله سبحانه

---

1 سورة الحديد، الآية: ٣.

2 سورة التوبة: الآية ١١٢.

3 سورة التحريم، الآية: ٥.

4 محمد أبو موسى ، دلالات التراكيب، ٢٩٨.

5 سورة غافر، الآية ٣.

وتعالى بعطف أحدهما على الآخر أنهما مفهومان متغايران، ووصفان مختلفان يجب أن يعطى كل واحد منهما حكمه. وقد نزلا منزلة الجملتين تنبيها على أنه سبحانه وتعالى يفعل هذا ويفعل هذا. ليرجوه ويؤملوه وذلك مع العطف أبين وأوضح، وأمّا قوله تعالى: " شديد العقاب" فصفة مشبهة، وهي تشعر بالدوام والاستمرار، فتدل على القوة، فجاء بغير الواو لأن الشدة راجعة إلى معنى القوة والقدرة، وهو معنى خارج عن صفات الفعل، فصار بمنزلة ما تقدم من قوله تعالى: " العزيز العليم" وقوله: " ذي الطول"، المراد به ذاته وبهذا يكون شديد العقاب يقتضي اتصال الضرر والاتصاف بالطول يقتضي اتصال النفع، فحذف العطف ليعرفَ أيهما مجتمعان في ذاته تعالى، وأن ذاته المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع، فهو في حالة اتصافه بشديد العقاب، ذو الطول، وفي حالة اتصافه بذي الطول شديد العقاب، فحسن ترك العطف لهذا المعنى[1].

وقد جاء قليلاً في غير الصفات كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[2]. قال الزمخشري: العطف الأول كقوله: " ثيبات وأبكاراً" في أنهما جنسان مختلفان إذا اشتركا في حكم لم يكن بُدّ من توسيط العاطف بينهما، وأمّا العطف الثاني فمن عطف الصفة على الصفة بحرف الجمع فكان معناه: أن الجامعين والجامعات لهذه الصفات {الطاعات}[3].

وترادف الصفات في قوله تعالى: " التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين" للإشارة إلى أنهم الجامعون للصفات والخصال المذكورة.

ومجيء الواو فيما جاءت به للإشارة إلى أنهم كاملون في كل واحدة على حدة وسقوطها أشار إلى أنها مجتمعة فيهم، وكأنها صفة واحدة وقد ذكر الزمخشري أن الواو في قوله تعالى:

---

1 الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣: ٤٧٦. السهيلي، نتائج الفكر، ١٨٩، السيوطي، الأشباه والنظائر، ٤: ٥١.

2 سورة الأحزاب، الآية: ٣٥.

3 الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣: ٤٧٦. السهيلي، نتائج الفكر، ١٨٩ – ١٩١.

﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾* ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾[1]. للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها.[2]

وعلينا أن نفهم أنه " ليس من الوفاء للأدب أن نقول أنها جاءت من غير واو لأنه الأكثـر، وإنما علينا أن نجتهد في لمح شيء وراء هذا التعداد. وهو فيما نظن الإشارة إلى أن هذه الـصفات كأنها تلاقت من داخلها، وشكلت صفة واحدة، تشتمل عليها، دون أن يكون هناك إشعار بأنها صفات متناثرة[3].

1سورة آل عمران، الآية: ١٦ ، ١٧

2 محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، الطبعة الأولى، مكتبـــة وهبه، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٠١.

3 المرجع السابق، والصفحة نفسها.

المبحث الرابع

ظاهرة الفصل في تركيب جملة الصفة

نصّ النحويون على أنه لا يجوز الفصل بين الشيئين المترابطين، أو بعبارة أخرى، لا يجوز أن يفرق بين العامل والمعمول بأجنبي[1]. ويقصد بالأجنبي ما لم يعمل فيه العامل، فلا يفصل مثلاً بين الفعل ومعموله بشيء لم يعمل فيه الفعل فلا تقول مثلاً في كانت الحمى تأخذ زيداً كانت زيداً الحمى تأخذ، لأنك تكون قد فصلت بين الفعل والعامل، وهو "كان" ومعموله وهو " الحمى" و "زيداً" وهو المفعول به لـ "تأخذ" فهو أجنبي وقع بين العامل والمعمول، ولا تقول في" علمت محمداً يؤلف كتاباً" " علمت كتاباً محمداً يؤلف" للفصل بين علمت" ومفعوله بأجنبي وهو " الكتاب"[2].

وهكذا فإنه لا يلي عاملاً من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه[3]. فلا نقول: " يؤلمني ضربك زيداً المبرح" ، " يؤلمني ضربك المبرح زيداً" لأنك وضعت المصدر قبل تمام الجملة، فقد فصلت بين العامل والمعمول بأجنبي، والعامل هو المصدر " ضربك" والمعمول هو " زيداً" وهو مفعول به للمصدر وقد فصلت بينهما بصفة المصدر وهو لا يجوز، وصوابه أن تقول: " يؤلمني ضربك زيداً المبرح" . وكل ما كان صلة شيء من اسم أو فعل مما لا يتم إلا به فلا يجوز أن تفصل بينه وبين صلته بشيء غريب. لو قلت: زيد نفسه راغب فيكم" لم يجز أن تؤخر " نفسه" فتجعله بين "راغب" و "فيكم" فتقول: زيد راغب نفسه فيكم، فإن جعلت نفسه تأكيداً لما في راغب " جاز"[4].

وجاء في أسرار العربية: " فالصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك: يا أيها الرجل ثمّ هما في المعنى كشيء واحد"[5].

فالتلازم الذي بين الموصوف وصفته يستدعيها في المعنى، كما يتطلب التركيب اللغوي تواليهما، لذلك امتنع الفصل بينهما.

ويبدو أن ما ذكره النحويون في منع الفصل بين العامل والمعمول ليس على إطلاقه، فقد جوّز النحويون الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي في مواطن، وفي هذا تنشيط العلامة الإعرابية لأداء دورها في بيان الوظائف النحوية الخاصة.

---

1 ابن السراج،كتاب الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ٢: ٢٤٦.

2 د. فاضل صالح السامرائي، الجملة الفعلية تاليفها وأقسامها، ط٢، دار الفكر، عمان، ، ٢٠٠٧م،ص٦٦.

3 السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٣٧هـ، (١: ١١٨).

4 ابن السرّاج، كتاب الأصول، ٢: ٢٣٣ – ٢٣٤ .

5 ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص ٢٢٥.

فابن يعيش صاحب المفصل استشهد على جواز الفصل بين الصفة والموصوف بقول النابغة الجعدي:[1].

كليني لِهَمٍّ يا امَيْمَةَ ناصبِ وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ

فوصف النابغة: الهم" بأنه " ناصب" ووصف الليل بأنه " بطيء" وفصل بين النعت والمنعوت في الحالة الأولى بتركيب النداء، كما فصل بينهما في الحالة الثانية بالجملة الفعلية الاعتراضية "أقاسيه".

كما استشهد على جواز الفصل بينهما كذلك بالظرف والجار والمجرور كقولهم:

لا رَجُلَ اليوم ظريفاً ولا رَجُلَ فيكَ راغباً

وقد علل الزمخشري ذلك بقوله: لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما [2].

واستشهد الأشموني على جواز الفصل بين النعت والمنعوت بالجار والمجرور بقول حسّان بن ثابت[3]:

فوافيْناهم مِنّا بِجَمْعٍ كَأسْدِ الغابِ مُرْدانٍ وَشِيبِ

فالشاهد في قول حسّان هو: " أن فرق بين المنعوت " بجمع" ، والنعت " مردان وشيب" بالجار والمجرور كأسد الغاب.

ويمكن حصر الحالات التي أجاز النحويون فيها الفصل بين النعت والمنعوت، والتي هي الأكثر وروداً في كلام العرب بما يلي[4]:

أولاً: الفصل بمعمول الوصف، ومن ذلك قوله تعالى: {يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعاً ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ }[5] . فالشاهد فصل متعلق (حشر) وهو علينا بينها وبين صفتها الجملة الفعلية "يسير".

ثانياً: الفصل بمعمول الموصوف، ومثال ذلك: " عجبت من ضربك عمراً الشديد" حيث فصل بين الموصوف "ضربك" و " الشديد" بمعمول الموصوف "عمراً"

---

1 البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٥: ٧٤.

2 ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ١٠٩.

3 الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢: ١٦٩.

4 السيد، أمين علي، في علم النحو، ط٣، دار المعارف بمصر، القاهرة، ٢: ٧٢ -٧٣. د. محمد أبو الفتوح شريف، التركيب النحوي وشواهده القرآنية، ٣: ١٧٨ – ١٧٩.

5 سورة ق، الآية: ٤٤.

ثالثاً: الفصل بمعمول عامل الموصوف نحو قوله تعالى: ﴿ .... سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾* ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[1].

رابعاً: الفصل بمفسر عامل الموصوف، نحو قوله تعالى: ﴿ ... إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ... ﴾[2]، والتقدير: " إن هلك امرؤ هلك، ومثل ذلك : " زيداً أكرمت الناجح". وتقديره أكرمت زيداً أكرمت الناجح.

خامساً: الفصل بجواب القسم، نحو: ﴿ ... قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ ... ﴾[3]. ومما يجدر الانتباه إليه أن البغدادي في خزانة الأدب ذكر بعض الشواهد التي تدلل على جواز الفصل بين النعت والمنعوت، ومنها قول الشاعر[4]:

ونَظَرْتُ مِنْ خَلَلِ السُّتُورِ باعينٍ مَرْضَى مُخالِطُها السَّقامُ صِحاحُ

فالصحاحُ نعت لـ "أعين" وقد فصل بينهما بقوله: " مرضى مُخالطها السَّقامُ" وهي نعوت كذلك، واستشهد أيضاً على جواز الفصل بين النعت والمنعوت بقول الشاعر[5]:

فإيّاكم وحيّةَ بَطْنِ وادٍ هَمُوزِ النّابِ ليْسَ لكُمْ بِسِيِّ

وصف الشاعر الحيّة بأنها هموز والأصل فيها النصب على النعت لكنها جرت على الجوار حيث فصل بين النعت ومنعوته بقوله: "بطن وادٍ".

وذهب عبد القاهر الجرجاني، إلى أنه لا يقع الفصل بين المبهم وصفته بحال، فلا يقول أحدٌ: مررت بهذا والله الرجل، ولقيتُ هذا والخطوب كثيرة الخطب، كما يفصل بهذه الجمل المؤكدة بين الموصوف والصفة في غير ذا من المواضع نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾

---

1 سورة المؤمنون، الآية: ٩١ – ٩٢.

2 سورة النساء، الآية ١٧٦.

3 سورة سبا، الآية: ٣.

4 البيت لابن ميادة ° الأصفهاني، الأغاني، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ، ١٣٤٦هـ – ١٩٢٨م، ص ٢: ٣٢٣.

5 البيت للحُطيئة – الديوان – شرح د. يوسف عيد، ط١، دار الجيل، بيروت ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، ص٢٢١، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٥: ٨٤.

وقال الشيخ أبو عليّ: لا تقول: " مررت بهذا ذي المال، وأنت تريد الصفة و مقصودة انك إن أردت البدل جاز حتى كأنك قلت: مررت بذي المال"[1].

وذهب ابن أبي الربيع(ت٦٨٨هـ) على أن ما ينعت وينعت به، يفصل بينه وبين نعته، وذلك ما عدا ما ذكرته من الأسماء النكرات، فتقول: جاءني الرجل العاقل، وجاءني صاحب عمرو العاقل، وجاءني صاحب زيد، وكذلك ما أشبهه، ويجوز الفصل بين الأسماء ونعوتها، وإن كان الأحسن والأصل ألا يفصل".

وذكر أيضا أن جرى المبهم صفة على ما قبله نحو: جاءني زيد هذا فالقياس أن يفصل بينهما كما يفصل بين الأسماء كلها وصفاتها قال تعالى: ﴿فابعثوا أحدكم بورقكم هذه"﴾

"وهذه" نعت لـ " بورقكم"، ويجوز أن يفصل، كما يفصل بين الأسماء كلها ونعوتها، قال تعالى: ﴿ قل أغير الله اتخذ ولياً فاطر السموات ﴾[2].

وذهب أيضا إلى أنه إذا قلت: جاءني هذان الطويل والقصير نعت لأحد المبهمين فيجب ألا يفصل بينه وبين المبهم، وأنت قد فصلت بينهما بالطويل، وإنما يقال في مثل هذا: جاءني هذا الطويل وهذا القصير[3].

غير أن ثمّة مسألة يجدر الانتباه إليها وهي أن سيبويه كما هو واضح لم يعقد باباً للفصل بين النعت والمنعوت، إلا أنه عند كلامه على الوصف الذي لا يكون إلا منونا، وذلك في نعت لا النافية للجنس، أشار في الأمثلة التي أوردها إلى أن وجوب التنوين إنما حصل لأنك فصلت بين الصفة والموصوف، ومثل على ذلك بقولهم (لا رجل اليوم ظريفاً، ولا رجل فيها عاقلاً)، ويفهم من هذا أن سيبويه يجيز الفصل بين النعت والمنعوت، ولعل ذلك خاص بباب لا النافية للجنس وحدها[4].
وما أود أن أقوله بعد هذا العرض أنه وعلى الرغم من تماسك الجملة وإحكامها نتيجة لتضافر القرائن إلا أن النظام قد يسمح ببعض الترخص كما رأينا في هذا الجانب، و يرى الباحث أن السماح بذلك لم يأت عبثا أو تلاعبا بل لا بدّ من غرض مخصوص لإحداث أثر معين. ولما كان

---

1 الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، مجلد ٢، ص ٩٢٤.

2 السبتي، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الزجاجي، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي،ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م، السفر الأول، ص ٣٢٣.

3 المصدر السابق، الصفحة نفسها.

4 عدنان محمد سليمان، التوابع في كتاب سيبويه، ص ١٨ – ١٩. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٨ – ١٩.

النحويون لا يعنيهم إلا القواعد فقد شغلوا بها وتركوا ذلك إلى البلاغيين لدراستها دراسة أسلوبية من أجل الكشف عن الغرض الذي حدث من أجله ذلك الترخص.

المبحث الخامس

ظاهرة المطابقة في تركيب جملة الصفة

جاء في الكليات طابقت بين الشيئين إذا جمعت بينهما على حدّ واحد، وقول الأصمعي(ت٣٥٦هـ) في هذا المعنى: طابق الفرس والبعير إذا وضع رجله موضع يده" . ومثل هذا قولهم: طابق بين القميصين إذا لبس أحدهما فوق الآخر[1].

وجاء في تاج العروس طابقته على الأمر، أي مالأته، وطابقت المرأة زوجها إذا وافقته على أموره كلّها، ومثل هذا: طابق الغطاء الإناء[2].

أمّا مصدر الفعل طابق فهو الطباق والمطابقة، جاء في الكشاف: (طباقاً) مطابقة بعضها فوق بعض، من طابق الفعل إذا حققها طبقاً على طبق، وهذا وصف بالمصدر، أو على ذات طباق أو على طوبقت طباقاً[3].

يتضح مما سبق أن المعنى اللغوي يتمحور حول موافقة ما هو لاحق لما هو سابق، غير أن العرب استعملت فعلها تارة فعلاً لازما. وتارة أخرى فعلاً متعديا.

أمّا المعنى الاصطلاحي، فيبدو أن القدماء لم يجعلوا لها حداً واضحاً. وكل ما جاء عندهم إشارات دالة على هذه الظاهرة، فهذا سيبويه يعبر عن ذلك في موطن الصفة " واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيد الطويل". وفي موطن آخر وسم فصلاً بـ " هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك. فأما النعت الذي جرى على المنعوت، فنقول: مررت برجل ظريف، قبل، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت، لأنهما كالاسم الواحد، ونجده يعبر عن معنى المطابقة ونقيضها بقوله: فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه، لأنه ليس مثله"[4].

وظل الأمر كذلك دون تقعيد حتى جاء أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)، وإليه يعود الفضل في حدّ هذه الظاهرة، " إذ يذهب إلى أنها حمل شيء على شيء آخر في بعض أحكامه لوجه من الشبه أو حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما[5].

---

1 الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق عدنان درويش ، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، مادة (طبق).

2 الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، مادة (طبق).

3 الزمخشري، الكشاف، ط٢، دار إحياء التراث العربي، ٤: ٥٨٠.

4 انظر: سيبويه، الكتاب،١: ٤٢١، ٢: ١٢١، ٢: ١٢٨.

5 العسكري، أبو هلال، الفروق في اللغة، تحقيق حسام الدين القدسي، دار زاهد القدسي، ٦٠، حسن الرفايعه، ظاهرة العدول في العربية، الطبعة الأولى، دار جرير، ٢٠٠٦م، ص ٢٢.

يتضح من كلام أبي هلال العسكري أن المطابقة تأتي متباينة في الأبواب النحوية التي تقتضيها فقد يكون ورودها تاماً، وهذا ما عبر عنه بقوله: " وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما"، وقد يكون الحكم ناقصاً. وعبر عنه في قوله: " في بعض أحكامه لوجه من الشبه".

لقد أشار بعض النحويين المحدثين إلى هذا التشتت في تناول هذه الظاهرة عند القدماء. فيرى تمام حسّان أن حديث النحاة عن المطابقة[1]، جاء متناثراً في أبواب النحو، غير مقصود لذاته، بل يذكر تبعاً لحديثهم عن الأحكام الإعرابية، ونجد الكلام نفسه في قول محمود نخلة[2]: أن النحاة لم يفردوا للمطابقة بين المسند والمسند إليه مبحثاً خاصاً، وإنما أشار بعضهم إلى لون منها، وأغفل آخرون الحديث عنها".

وقد نبّه ريمون طحان إلى أهمية المطابقة بقوله: " يظهر التطابق أو التوافق في معظم الأسماء، وذلك من قواعد الإتباع التي تبرز من معاملة الجنس (التذكير والتأنيث)، والعدد (الإفراد والتثنية والجمع)، و (التعريف والتنكير)، و (الحالة: الرفع والنصب والجر). وقد تظهر عوامل التطابق مجتمعة أو قد يظهر بعضها فقط. ولكنها في كلتا الحالتين تجعل السياق متماسكاً، وتضفي عليه تجانساً شكلياً معيناً"[3].

وفي هذا السياق يقول تمام حسّان: إنّ المطابقة توثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، ومن دونها تتفكك العرى، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"[4].

لقد توقف النحويون عند حكم المطابقة في باب الصفة، و ذلك راجع إلى توفرها على جميع أحكام المطابقة. في حين جاء حديثهم عنها في الأبواب الأخرى عرضياً، ومن هنا سنتعرض لجملة الأفكار التي طرحت حول هذه الظاهرة وفي باب الصفة على درجة الخصوص كونه موضوع الحديث.

فالنعت يطابق منعوته، ولا يتحقق ذلك إلا بتحقيق ضروب من التوافق بين كل من النعت والمنعوت. وتتنوع ضروب هذا التوافق. ولكنها تلتقي في صور أربع تحدد شكل التطابق بين النعت ومنعوته. وهي:

---

1 حسّان، تمام. اللغة العربية، مبناها ومعناها، ط٢، ٣١١، حسين الرفايعه، ظاهرة العدول في العربية، ص ٢٢.

2 نخلة ، محمود، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ٩٧.

3 طحان، ريمون، الألسنة العربية، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ٣٩.

4 حسّان، تمام. اللغة العربية مبناها ومعناها، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م، ٢١٣.

أولاً: في التعريف والتنكير.

في كل من النعت الحقيقي والسببي قد يكون المنعوت نكرة أو معرفة، ولا بدّ حينئذ من تطابق النعت معه في التعريف والتنكير[1]. وذلك لأن العرب ألزموا نعت النكرة النكرة، وألزموا نعت المعرفة المعرفة[2]. لذا لم يجز عند سيبويه أن توصف النكرة بالمعرفة. ولا أن توصف المعرفة بالنكرة.

ومع ذلك فقد أجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً، وأجاز ابن الطراوة وصف المعرف بالنكرة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف. واستشهد على ذلك بقول النابغة:

فبِتُّ كأنّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ من الرُّقْشِ في أنْيَابِهَا السُمُ نَاقِعُ

فجعل (ناقع) نعتاً للسم لأن هذا مما يختص به. ويقول الأشموني: " والصحيح مذهب الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك مؤول[3].

ونجد سيبويه يذكر أن العرب قد يصفون النكرة بما أضيفت إلى المعرفة نحو[4]:

"مررت برجل حسبك من رجل، ومررت برجل شبْهك، ومررت برجل حَسن الوجه" وفيه قول الشاعر[5]:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ لاحَه طِرَادُ الهَوَادِي كُلَّ شَاوٍ مُغَرِّبِ

وقد علل سيبويه جواز ذلك على اعتبار أن الإضافة جاءت هنا على معنى التنوين، وإنما حذف التنوين استخفافاً لأن العرب يستخفون فيحذفون التنوين[6]، لأن معنى الكلام واحد مع التنوين وحذفه، فحذف التنوين لا يغير من معنى الكلام ولا يجعل النكرة معرفة فقولك: " مررت برجل ضاربك" فضارب وإن كانت مضافة إلى الكاف إلا أنها نكرة، ولو لم تكن نكرة لما جاءت نعتاً

---

1 الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ٦، السيوطي، همع الهوامع، ٥: ١٧٢ – ١٧٣.

2 سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٣.

3 الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ٣: ٦٠.

4 سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٢.

5 امرؤ القيس، الديوان، ص ٤٦.

6 سيبويه، الكتاب،١: ٨٣.

للنكرة، وإنما كانت ضاربك نكرة هنا لأن إضافتها على نية التنوين ومعناه، فهي على معنى ضارب إيّاك. ومما نقله سيبويه من الشعر في هذا الإطار قول جرير[1]:

ظَلِلْنَا بِمُسْتَنِّ الحَرُور كأنّنَا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيح صائِمِ

ونقل سيبويه عن يونس والخليل أنهما قالا: إن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة والتي صارت نعتاً للنكرة، قد يجوز فيهن كلّهن أن يكن معرفة وقد أيّد سيبويه رأيهما هذا فقال: " وذلك معروف في كلام العرب يدلك على ذلك يجوز أن تقول مررت بعبد الله ضاربك فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك"[2].

واستثنى سيبويه الصفة المشتقة المضافة إلى المعرفة نحو: " حسن الوجه" وما جاء على شاكلتها، فلم يجز فيها إلا التنكير ولا يجوز تعريفها بالإضافة، لأنه يجوز لك أن تحليّه بالألف واللام فتقول حسن الوجه.

أمّا نعت المعارف فإن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، وقد ورد عن سيبويه أنه قد جاءت المعرفة منعوته بما يبدو: أنه نكرة[3]، نحو ذلك: " ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك".

وهذا عند الخليل على نية الألف واللام، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام، كما كان (الجماء الغفير) منصوباً على نية إلغاء الألف واللام نحو (طُراً وقاطبة) والمصادر التي تشبهها في الإعراب، والخليل يجوز في قولك: (ما يحسن بالرجل شبيه بك) جر شبيه على النعت، لأنك لا تستطيع أن تدخل فيه الألف واللام فتقول. " ما يحسن بالرجل الشبيه بك أن يفعل ذلك"[4].

أمّا قولهم: " مررت بغيرك مثلك ومررت بغيرك خير منك"، فهو عند يونس والخليل بمنزلة" مررت برجل غيرك خير منك" لأن غيرك ومثلك وأخواتها يكن نكرات، ومن جعلهن معرفة قال: " مررت بمثلك خيراً منك" وإن شاء جعل خيراً منك على البدل[5].

---

1 جرير، ديوان جرير، شرحه وضبطه وقدم له غريد الشيخ، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، ١٩٩٩م ص ٤٥٧.

2 سيبويه، الكتاب، ١: ٢١١.

3 السابق، ١: ٢٤٤.

4 عدنان محمد سليمان، التوابع في كتاب سيبويه، ٢٥.

5 المرجع السابق، ٢٥.

ثانياً: التذكير والتأنيث.

ينفرد النعت الحقيقي بأنه يطابق منعوته في التذكير والتأنيث وقد وجد من الحالات التي تأتي مخالفة للأصل،ويمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: نعوت تلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث بسقوط تاء التأنيث، وتأتي على الصور التالية:

١. النعت بفعول[1]، بمعنى فاعل، يقول ابن قتيبة في باب أوصاف المؤنث بغير هاء، إذا كان فعول في تأويل فاعل كان بغير الهاء، نحو: " امرأة صبور، وشكور، وغدور، وكفور، وكنود"[2].

ويعلل الفرّاء سبب حذفهم الهاء في أوصاف المؤنث، أعني الحالة التي ذكرت سابقا، قائلاً: " أنه يمر في هذا أنثاه كذكره بغير الهاء، وإنما ألقيت من أنثاه الهاء لأنه عَدْلٌ: " صابر" إلى "صبور" فلم يكن له فعل يبنى عليه، فترك كالمذكر، ألا ترى أنك لا تجد للصبور فعلاً، فإن قلت: قد صبر، فذلك للصابر"[3].

وهذا يعني أن التاء لا تلي فارقة لفعول أصلاً: أي لا تلي هذا الوزن فارقة بين المذكر والمؤنث، فيقال: هذا رجل صبور، ومهذار، ومعطر..." [4].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن هذا الوزن، أعني فعولاً بمعنى فاعل، يدل على المبالغة، وبهذا الاعتبار ليس فعلاً يبنى عليه، أي لا يشتق منه، لأن الوصف المشتق من الفعل رأسا يجب أن تكون دلالته على المعنى متساوية لدلالة فعله، لا أقوى منها، وإلا لم يصح أن يكون مشتقا منه ابتداء، فلذلك لم يكن للصبور، ونحوه فعل يبنى عليه، لأن صبر لا يدل على المبالغة التي يدل عليها صبور، فكان معدولاً عن صابر"[5].

وعلى هذا الأساس يمكن للباحث أن يخلص إلى أن تاء التأنيث لا تلحق الصفة التي على وزن فعول بمعنى فاعل، إلا أن يحذف موصوف فعيل، فتلحقه كقولنا –مثلاً– حين حذف

---

1 سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٨

2 ابن قتيبة، أبو محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق وشرح محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط٤، دار الجليل، بيروت، ١٩٦٣م، ص ٢٢٩.

3 الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد ، المذكر والمؤنث، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ط٢، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٦م، هامش ص ٦٥.

4 الصبّان، محمد بن علي ، حاشية الصبان على شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك ١: ٥٠.

5 الفرّاء، المذكر والمؤنث، هامش ص ٥٦، رمضان عبد التواب، التذكير والتأنيث في اللغة العربية، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، المجلد العاشر، ص ٢٤٣.

الموصوف: " رأيت صبورة ، ومررت بمشكورة، فلو لم يكن فعيل بمعنى مفعول لحقته التاء. وبناء عليه، فإن فعول هنا بتأويل فاعل – أي بمعنى فاعل – لا تدخلها علامة التأنيث في وصف المؤنث، ومن ثم يستوي فيها التذكير والتأنيث.

٢. النعوت المذكرة للمنعوت المؤنث، وهي النعوت الخاصة بالمؤنث[1]. ويقول ابن قتيبة: وما كان على فاعل مما لا يكون للمذكر وصف فهو بغير هاء، قالوا: امرأة طالق،وحامل" و " طامث"[2].

ويبدو أنهم حذفوا علامة التأنيث من كل وصف جاء على صيغة فاعل اختصت به المرأة دون الرجل، ويعلل الفرّاء سبب ذلك قائلاً: " وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لا حظ فيه للمذكر، وإنما هو خاص للمؤنث، فلم يحتاجوا إلى الهاء لأنها إنما أدخلت في قائمة وجالسة" لتفرق بين فعل الأنثى والذكر، فلما لم يكن للذكر في الحيض والطمث، وما ذكرنا حظ، فلم يحتاجوا إلى فرق[3].

وقال ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ): " وربما حذفوا الهاء من فعوله إذا كانت بتأويل مفعوله لأنه لا حظ للذكر في الوصف فصار بمنزلة حائض، وطالق، وطاهر من طهر من الحيض"[4].

ونجد ابن الأنباري يعرض لهذه القضية مبيناً الخلاف الذي دار بين الكوفيين والبصريين حولها، فيقول: ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو: "طالق" ، وطامث، وحائض، وحامل لاختصاص المؤنث به، واحتجوا لذلك بأن قالوا: " إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الطلاق والطمث والحيض والحمل، وإذا لم يقع الاشتراك لم يقتصر إلى إدخال علامة التأنيث، لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال"[5].

---

1 سيبويه، الكتاب، ٢: ٢١٠.

2 ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٤٣٠.

3 الفرّاء، المذكر والمؤنث، ص ٥٤.

4 ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم ، المذكر والمؤنث، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ٢: ٧٤.

5 ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م، ٢: ٧٥٨– ٧٥٩.

وكلام الكوفيين هذا يدل على أن هذه الأوصاف خاصة بالمؤنث دون المذكر ومن ثم فلا يحتاج إلى علامة تأنيث لأننا لم نقصد معنى الفعل، أي على معنى تطلق، تطمث أو تحيض أو تحمل...

أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنه إنما حذفت فيه علامة التأنيث، لأنهم قصدوا به النسب، ولم يجروه على الفعل، وذهب بعضهم إلى أنهم حذفوا علامة التأنيث منه، لأنهم حملوه على المعنى، كأنهم قالوا: شيء حائض، واحتجوا لذلك بأن قالوا: " إنما حذفت علامة التأنيث من هذا النحو لأن قولهم: " طالق، وحامل، وحائض" في معنى ذات طلاق وطمث وحيض وحمل، على معنى النسب، أيّ: قد عرفت بذلك"[1].

وبناء على ما سبق، يمكننا القول بأن البصريين لم يأتوا بتاء التأنيث في هذه الأوصاف لتأديتها معنى النسب فمعنى طالق ذات طلاق، وحائض ذات حيض ومرضع ذات رضاع، وإن كانت وصفاً للمؤنث، ولم تجر على الفعل.

وما يرجحه الباحث من هذا وذاك أن هذه الصفات تخص المؤنث فحسب، وذلك لأمن اللبس، وما دام الأصل في التاء أن تفرق بين المذكر والمؤنث، وهذه الصفات مختصة بالمؤنث، إذا فلا داع لأن تحتاج إلى ما يميز بينها وبين المذكر، لأن اللبس مأمون فلو قصد معنى الفعل لأثبتت التاء، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ....﴾[2].

ومما يعضد ما ذهب إليه الباحث ويقويه قول الدكتور أحمد ياقوت: " إذا كانت الصفة خاصة بالمؤنث من الناحية الحيوانية Biological فلا داعي أبداً لإنهائها بعلامة التأنيث التاء أو الألف، وذلك نحو امرأة حائض وطامث ومرضع وحامل، فالحيض والطمث والإرضاع والحمل من صفات المرأة الجسمانية، ومن ثم كان من المنطق ومن المعقول ألا نقرنها بحرف التأنيث لأمن اللبس من أن تكون لرجل"[3].

٣. النعت بفعيل على معنى مفعول[4] نحو: مررت برجل جريح، ومررت بامرأة جريح، ومثله (هذه ناقة كنيز، ونعجة نطيح، وشاة ذبيح) وإذا جاءت هذه الصفات نعتاً للمؤنث، وكانت مذكرة وجب أن تدل على عمل واقع، فإن لم تدل على ذلك وجب تأنيثها. قال سيبويه: "

---

1 ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢: ٧٥٨.

2 سورة الحج، الآية: ٢.

3 ياقوت، أحمد. في علم اللغة التقابلي، دراسة تطبيقية، دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية، ط١٩٥٨م، ص ١١٣.

4 سيبويه، الكتاب، ٢: ٢١٧.

هذه ذبيحة فلان وذبيحتك وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت، ألا ترى أنك تقول ذلك وهي حيّة فإنها هي بمنزلة ضحية، وتقول: شاة رمي إذا أردت أن تخبر قد رميت، وقالوا: بئس الرمية الأرنب إنما تريد الشيء مما يرمي"

٤. النعت بالمصدر[1]: غير الميمي لأن المصدر المبدوء بالميم لا ينعت مطلقا[2]، نحو: رجل عَدْل ورضا ، وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل، وامرأتان عدل...

ثانيا: نعوت تلزم تاء التأنيث يستوي فيها المذكر والمؤنث.

وقد تأتي هذه النعوت من طائفة النوع الأول، وأخص منها ما كان على زنة اسم الفاعل بالهاء في الشعر العربي، وليس ذلك بحسن الكلام، ومن ذلك قول الأعشى[3]:

أيَا جَارَتِي بِيْتِي فإنّكِ طالقة كذاك أمورُ النَّاسِ عَادٍ وطارقه

والوصف في هذه الحالة " طالقة" مما لا يجوز أن تلحق تاء التأنيث لذلك يكون الغرض من تاء التأنيث هنا للمبالغة،كما في قوله تعالى: {وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَة ... }[4] بإثبات الهاء.

وقد تكون النعوت مما يلزم تاء التأنيث كما في قولنا، " رجل راوية" للكثير الرواية، ولتأكيد المبالغة كعلاّمة ونسّابة[5]، وكقولنا: " رجل شتامة" ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قول ابن عقيل: وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يقاس عليه نحو عدّو، وعدّوة، ومسكين ومسكينة[6]. ومثال ذلك " ربعة ويفعة[7], وقد استوى فيها نعت المذكر والمؤنث، فتقول: هذا غلام يفعة، وهذه جارية يفعة، وهذا رجل ربعة، وهذه امرأة ربعة".

وعلل سيبويه جواز نعت المذكر الصفة المؤنثة في هذا النوع من الصفات بقوله[8]: " أما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لذكر صفة فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفس كما قال لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة".

---

1 سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠، ٢: ١٣٧.

2 الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ٦٦.

3 الأعشى، ميمون، بن قيس، الديوان، الصبح المنير في شعر أبي بصير تحقيق جابر، لندن، ط١٩٨٢م، ص ٢٦٣.

4 سورة الأنبياء، الآية: ٨١.

5 الصبّان، محمد علي، حاشية الصبان، ٤: ٩٧، السيوطي، همع الهوامع، ٢: ١٧٠.

6 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ٤٣١.

7 سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠.

8 سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠.

أمّا النعت السببي الذي يكون النعت فيه يجري على ما بعده فإن المطابقة فيه من حيث التذكير والتأنيث تجري على ما بعده، ويعامل في ذلك معاملة الفعل الواقع موقعه ويكون بحسبه" فيقال مررت برجال حسنة وجوههم، وبامرأة حسن وجهها، كما يقال حَسُنَتْ وجوههم وحَسَنَ وجهها[1].

ثالثاً: الإفراد والتثنية والجمع " العدد"

يقرر النحاة وجوب التطابق في النعت الحقيقي من حيث الإفراد والتثنية والجمع. نقول جاءتني امرأة كريمة، وامرأتان كريمتان، ونساء كريمات، وجاءني رجل كريم، ورجلان كريمان، ورجال كرام، ونقول جاء الرجل الكريم، والرجلان الكريمان، والرجال الكرام.. ومثل ذلك، المرأة الكريمة والمرأتان الكريمتان والنساء الكريمات. وبهذا يكون النعت قد وافق منعوته في الإفراد والتثنية والجمع. وقد خرجت بعض الصور على هذه المطابقة الحتمية، نجملها فيما يلي:

أولاً: سمعت بعض الألفاظ لا مطابقة فيها. جاء النعت جمعاً والمنعوت مفرداً.

نحو قولهم: هذا ثوبٌ أخلاق، ونطفة أمشاج[2].

ثانياً: الوصف بالمصدر، فهو يأتي مع الجميع بصورة واحدة نقول:

مررت بمعشر كرم[3]، ومررت ببيرين ملء قدح[4]، مررت بقوم رضى.

ثالثاً: أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل، فيجوز في نعته الحقيقي أن يكون مفرداً مؤنثاً، وجمع مؤنث سالماً، وجمع تكسير للمؤنث[5]، كما يجوز أنّ يكون جمع تكسير للمذكر[6].

اقتنيت الكتب الغالية.

اقتنيت الكتب الغاليات أو الغوال

اقتنيت الكتب الأحاسن (جمع الأحسن).

---

1 الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ٦١.

2 عباس، حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٤٩.

3 سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٩.

4 السابق، ١: ٢١٦.

5 شرح المفصل، ٣: ٥٥ – ٥٦.

6 المرجع السابق، الجزء نفسه، والصفحة نفسها.

رابعـــاً: أن يكون النعت على وزن أفعل التفضيل الذي يأتي بعده حرف الجر " من" فيلزم الإفراد في جميع صوره[1]، نقول:

استمعت لخطيب أفصح من غيره.

استمعت لخطيبين أفصح من غيرهما.

استمعت لخطباء أفصح من غيرهم

خامساً: يجوز في النعت إذا كان منعوته تمييزاً منصوبا مفرداً لأحد الأعداد المركبة أو العقـــود، أو المعطوفة، الإفراد مراعاة للفظ المنعوت " التمييز كما يجوز فيه الجمع مراعاة لمعنى المنعوت فإنـــه يتضمن اسم العدد[2] نقول:

هؤلاء أحد عشر رجلاً ذكياً، أو أذكياء.

عندي عشرون طالباً ضعيفاً أو ضعفاء

أمّا النعت السببي فيجب إفراده إن كان غير جمع، وحكمه في هذا حكم الفعل الذي يـــصلح لأن يحل محله، فنقول: مررت برجل قائمة أمّه، ومررت برجلين قائمٍ أبوهما كما تقول قام أبوهمـــا، بإفراد قائم وإن كان المنعوت مثنى. أمّا في حالة كون متعلق النعت السببي مجموعاً جمـــع تكـــسير جاز في النعت أمران. إمّا الإفراد، وإمّا المطابقة للسببي، نحو: هؤلاء زمـــلاء كـــرام آبـــاؤهم، أو هؤلاء زملاء كريم آباؤهم، وإن كان متعلق السببي مجموعاً جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث ســـالماً فالأفصح فيه الإفراد نحو قولنا: هؤلاء زملاء كريم والدوهم، وهذان زميلان كريمة والداتهما.

ويرى أبن عقيل أن مطابقة النعت السببي في حالة التثنية والجمع شذوذ[3] فـــي حـــين يـــرى عباس حسن أنه يجوز ذلك لكن الإفراد أفصح وأقوى والاقتصار عليه أفضل[4].

رابعاً: الحركة الإعرابية.

يقرر النحويون أن النعت بنوعيه الحقيقي والسببي يعرب إتباعاً لمنعوته إن رفعاً وإن نـــصباً وإن جرّاً. غير أن الأستاذ إبراهيم مصطفى ومعه في رأيه تلميذه الدكتور مهدي المخزومي، يـــرى أن النعت السببي لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت لمنعوته لأنه ليس وصفاً في المعنى لما قبلـــه وإنمـــا هو في الحقيقة وصف في المعنى لما بعده. وعلى هذا الأساس، ترفع الصفة في قولنـــا: " مـــررت بطفل باكية عليه أمّه". وهو الوجه من حيث كان البكاء وصفاً للأم وحديثاً عنها.

---

1 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ١٧٨.

2 عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٥.

3 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ١٨٣.

4 عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٥٥.

أمّا موافقة الكلمة لما قبلها في الإعراب فذلك يجيء في باب آخر هو باب المجاورة. وكل ما عد عند النحاة نعتاً سببياً فحقه أن ينفصل عمّا قبله، وألا يجري عليه في إعرابه ولكنه إذا وافقه في التعريف والتنكير جرى عليه في الإعراب وكان ذلك من باب الإعراب بالمجاورة[1].

ويمكن إجمال مبحث المطابقة في المخطط التالي: [2]

---

1 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، مصر، ١٩٣٧، ص ١٢٥، المخزومي، مهدي ، في النحو العربي " قواعد وتطبيق" ص ٣٦.

2 حسان، تمام. الخلاصة النحوية الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ١٧٦.

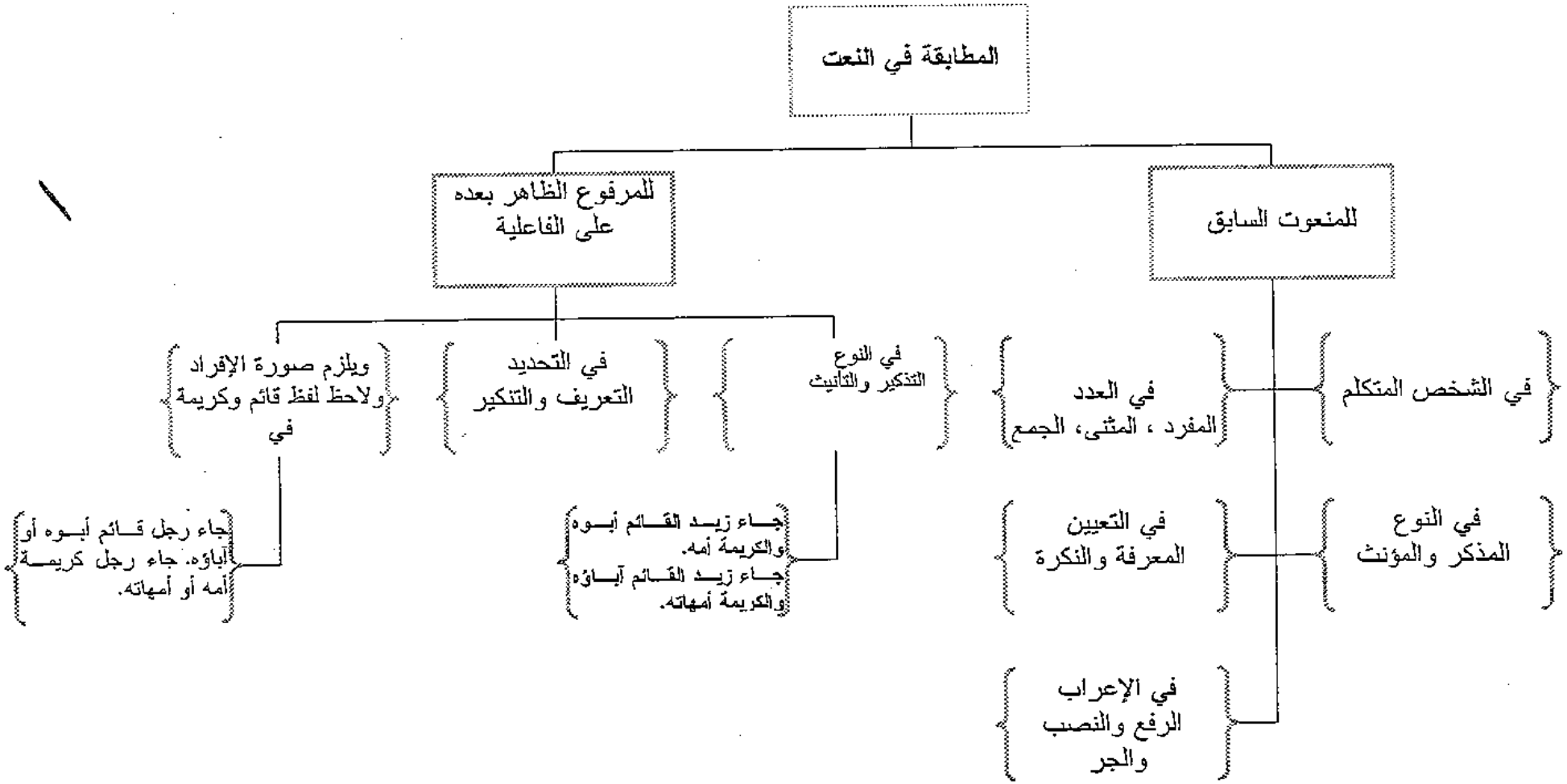
المطابقة في النعت
للمنعوت السابق
للمرفوع الظاهر بعده على الفاعلية
في الشخص المتكلم
في العدد المفرد ، المثنى، الجمع
في النوع المذكر والمؤنث
في التعيين المعرفة والنكرة
في الإعراب الرفع والنصب والجر
في النوع التذكير والتأنيث
في التحديد التعريف والتنكير
ويلزم صورة الإفراد ولاحظ لفظ قائم وكريمة في
جاء زيد القائم أبوه والكريمة أمه.
جاء زيد القائم آباؤه والكريمة أمهاته.
جاء رجل قائم أبوه أو آباؤه. جاء رجل كريمة أمه أو أمهاته.

المبحث السادس

ظاهرة نفي الصفة أو الموصوف

هذا موضوع طريف، ذلك أن النفي لا يتوجه للذوات وإنما يتوجه إلى القيود، ولكن أحيانا يوجه النفي للذات فإلى ماذا يصير؟

ونفي الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه.

ومن الأول قوله تعالى: ﴿ ... وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ ... وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾[2]. ومن الثاني: ليس لي رجال يمنعونني من الأعداء.

وعندما يتوجه النفي إلى الذات الموصوفة فقد فسَّر ذلك على وجهين:

الأول: فسر على نفي الشيء أصلاً.

الثاني: فسر على نفي الصفة نفسها

انظر إلى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ... ﴾[3] قيل: ضمير النصب في ترونها عائد على عمد، أي بغير عمدٍ مرئية فترونها صفة لعمد، ويدل على كونها صفة قراءة (ترونه) فعاد الضمير مذكراً على اسم الجمع، وهذا التخريج يحتمل وجهين:

الأول: أن للسماء عمداً لا ترى.

الثاني: لها عمد، والمقصود نفي الرؤية عن العمد فلا عمد ولا رؤية[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴾[5]. يحتمل النفي أن يكون منسحباً على القيد أيّ فئة لا تقدر على نصره، أو يكون منسحباً على القيد والمراد انتفاؤه لانتفاء ما هو وصف له، أي فلا فئة؛ فلا نصر.

---

[1] سورة البقرة، الآية: ٧٤.

2 سورة مريم، الآية: ٦٤.

3 سورة الرعد، الآية: ٢.

4 الأندلسي، أبو حيان التوحيدي، البحر المحيط، ٣٥٩/٥.

5 سورة الكهف، الآية: ٤٣.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ... مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾[1]. أحتمل أن ينسحب النفي على الوصف فقط، فيكون ثمّ شفيع، ولكنه لا يطاع، أي لا تقبل شفاعته، واحتمل أن ينسحب النفي على الموصوف وصفته، أي لا شفيع فيطاع[2]. ويسمى هذا النوع عند أهل البديع نفي الشيء بإيجابه، وعبارة ابن رشيق في تفسيره:

أن يكون الكلام ظاهره إيجاب الشيء، وباطنه نفيه بأن ينفي ما هو من سببه كوصفه وهو المنفي في الباطن"

وعبارة غيره: أن تنفي الشيء مقيداً، والمراد نفيه مطلقاً مبالغاً في النفي وتأكيداً له.

ومنه ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ... ﴾. فإن الإله مع الله لا يكون إلا من غير برهان ﴿ .. وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ .... ﴾ ، فإنَّ قتلهم لا يكون إلا بغير حق"[3].

---

1 سورة غافر، الآية: ١٨.

2 الأندلسي، أبو حيّان، البحر المحيط، ٤٥٦/٧ – ٤٥٧.

3 السيوطي، جلال الدين، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي، القسم الأول، ٤٢٧ والآية: ١١٧ من سورة المؤمنون.

الخاتمة

يمكن القول أن هذا البحث قد خلص إلى النتائج الآتي ذكرها:

أولاً: استخدم النعت كمصطلح متبلور منذ سيبويه للدلالة على مفهوم الوظيفة النحوية الأصل في باب التبعية، أمّا الوصف والصفة فأظن أن استعمالهم له لم يعبر عن مفهومٍ دقيقٍ واحد وإنما كانوا يستعملونه بمفاهيمَ تتسع لتشملَ إلى جانبِ التوابع وظائف نحويةٍ أخرى كالخبر، والحال...

ثانياً: انتهى البحث إلى الكشف عن أجزاء الكلام التي تتفق في أصولها وفي وظيفتها في التركيب وضم بعضها إلى بعض ليكون فهمها أكثر عمقاً واستعمالاً، وأقرب إلى التوفيق في أداء معانيها ووظائفها في الكلام، وقد ظهر ذلك جلياً في مبحث التعالق بين الوصف والموضوعات النحوية.

ثالثاً: تراءى للباحث منذ إعداد خطته أن الوصف غير الاسم، وله من الخصائص ما يميزه عن الأسماء وبعد الدراسة والبحث تبين أن الصفة هي فرع من فروع الأسماء، وأن ما تحمله من خصائص وصفات ظنها المحدثون -- تمام حسّان، ومحمد حماسة عبد اللطيف ومصطفى الساقي وغيرهم – مميزة للصفات لا تميز الصفة في الحقيقة، وإنما هي خصائص مستعارة. إمّا من قسم الأسماء كالتنوين والإضافة، وقبول أل التعريف، وإمّا مستعارة من الأفعال كالدلالة على الزمن، وقد تجمع خاصية اسمية وخاصية فعلية كالدلالة على الموصوف بالحدث. ولم يكتفوا بذلك بل قادهم ذلك الاقتناع إلى اقتراح تقسيم جديد للجملة جعلوا جملة الوصف تقف إلى جانب الجملة الفعلية والاسمية.

إن خروج المحدثين من استقرائهم لوجوه الاستعمال في الواقع اللغوي بوجود خصائص وصفات لم يكشف عنها النقاب من قبل، أظن أنه أمر مزعوم ومشكوك فيهِ، وبحاجة إلى إعادة نظر، لأن النحويين العرب سبقوا إليها وعمقوا القول فيها. لذلك جاءت آليات التقسيم التي اعتمدوها بعد مراقبتهم لها في وجوه الاستعمال لتؤكد على أن الصفة غير قادرة على انتزاع مكان لها في أقسام الكلام الأصلية.

رابعاً: إنّ ما ذهب إليه تشومسكي واللغويون المعاصرون من أتباعه حول الثنائية التحليلية، كان قد سبق إليه العرب منذ سيبويه، وإن اختلفت المصطلحات وتباينت طرائق البحث، فالمنهج التحليلي الذي اتبعه المتقدمون يبين جلياً شعورهم بأنّ الظواهر اللغوية لا يمكن فهمها إذا اقتصرت على البنية السطحية، ولا بدّ لها من عناصر مستترة أو محذوفة لا تظهر على السطح لكي تعين على فهمها.

خامساً: انتهى البحث إلى أن الجمل بعد المعارف أحوال حقيقة لا جدال فيها، وأن الجمل ما بعد النكرات صفات. أمر بحاجة إلى إعادة النظر فيه.

سادساً: انتهى البحث إلى أن النعت مساير لمتبوعه في حكمه الإعرابي، ولا سبب عندهم لهذه المسايرة سوى التبعية اللفظية الشكلية.

تلك هي النتائج التي استطاع الباحث الوصول إليها في هذه المحاولة المتواضعة والتي يرجو أن يكون قد وصل فيها إلى ما كان يرمي إليه منها.

المراجع والمصادر

١ إبراهيم مصطفى
· إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والنشر، مصر، ١٩٣٧م.

٢ الأبرص، عبيد بن أبي الأبرص
· ديوان عبيد بن أبي الأبرص،دار صادر، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٤م.

٣ الأحوص، الأنصاري.
شرح الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق عادل سليمان، جمال، الهيئة العامة للتأليف والترجمة بالقاهرة، ١٩٧٠م.

٤ الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعده
· معاني القرآن، تحقيق فائز فارس الحمد، الطبعة الثالثة، دار البشير ، دار الأمل، ١٩٨١م.

٥ الأزهري، الشيخ خالد
· شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، د.ت

٦ الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسين
· شرح الرضي على الكافية، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
· شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، حققها وضبطها محمد الزفزان ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، طبعة ١٩٧٥م.

٧ استيتية، سمير شريف
· اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٥م

٨ الأشبيلي، علي بن مؤمن بن عصفور
· شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، د.ت.
· المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
· الممتع في التصريف، تحقيق فخري الدين قباوه، الطبعة الثالثة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨.

٩ الأشموني، نورالدين علي بن محمد بن عيسى
·شرح الأشموني على الألفية، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، د.ت، ومطبعة دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة، ١٣٢٩هـ.

١٠ الأعشى، ميمون بن قيس
·الديوان، الصبح المنير في شعر أبي بصير، تحقيق جابر، لندن، طبعة ١٩٨٢م.
·الديوان، شرح الدكتور يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٥م.

١١ الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين، السيد محمود الألوسي
·روح المعاني، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٢ أمين علي السيد
·في علم النحو، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

١٣ الأنباري. أبو بكر محمد بن القاسم
·المذكر والمؤنث، تحقيق طارق عبد عون الجنابي، الطبعة الثانية. دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

١٤ ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبدالله.
·أسرار العربية، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٧٥م.
·البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، القاهرة، ١٩٦٩م.
·الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٥م.

١٥ الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف
·ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر، د.ت.
·البحر المحيط ، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت،١٩٧٨م.

١٦ أنيس، إبراهيم
من أسرار اللغة، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ١٩٧٨م.

١٧ الأهدل. محمد بن أحمد
الكواكب الدرية، دار القلم، بيروت، لبنان. د.ت.

١٨ براجستراسر
·التطور النحوي، القاهرة، ١٩٢٩م

١٩ البستاني. المعلم بطرس
·محيط المحيط، طبعة جديدة، مكتبة لبنان، بيروت. ١٩٨٣م.

٢٠ البطليوسي، أبو محمد بن عبد الله بن محمد بن السعد.
·الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، مطبوعة بالرونيو، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٢م.

٢١ البغدادي، عبد القادر بن عمر
·خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٦٧م.

٢٢ البيضاوي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي
·تفسير البيضاوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.

٢٣ ترزي، فؤاد حنا
·في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، د.ت

٢٤ الثبيتي، عياد بن عبيد
·صيغ المبالغة القياس والسماع، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م

٢٥ الجرجاني، عبد القاهر
·دلائل الإعجاز، تحقيق رضوان الداية، وفائز الداية، دمشق، ١٩٨٧م.
·المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

٢٦ الجليس النحوي
·ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق وتقديم د. حنا جميل حداد، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٤م.

٢٧ ابن جني، أبو الفتح عثمان
· الخصائص، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
· سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار العلم، دمشق، ١٩٨٥م.
· اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس الحمد، دار الأمل، عمان، ١٩٩٨م، طبعة عالم الكتب، ١٩٨٥م.
· المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
· المنصف في كتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٤م.

٢٨ الجواري، أحمد عبد الستار
· نظرة أخرى في قضايا النحو –الوصف بالمصدر– مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م
· الوصف، نظر أخرى في قضايا النحو العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٢م.

٢٩ الجواهري، إسماعيل بن حمّاد
· تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد العطار، الطبعة الثالثة، دار الملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.

٣٠ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب
· أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخري صالح سليمان قداره، دار عمار، الأردن، عمان، دار الجبل ، بيروت، لبنان، ١٩٨٩م.
· الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

٣١ الحديثي، خديجه
· أبنية الصرف في كتاب سيبويه،الطبعة الأولى، منشورات مكتبة النهضة، بغداد،١٩٩٥م.

٣٢ حسان، تمام
· الخلاصة النحوية، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٠م.
· اللغة العربية مبناها ومعناها، الطبعة الرابعة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م.

·مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، – المغرب، ١٩٧٩م

٣٣ الحطيئة

·ديوان الحطيئة، شرح ابن السكيت والسكري،والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه،د.ت

٣٤ حلواني محمد خير

·المغني الجديد في علم الصرف، دار الشروق العربي، بيروت. د.ت

٣٥ الحملاوي، الشيخ احمد

·شذا العرف في فن الصرف، الطبعة الثانية عشرة، دار القلم، بيروت، ١٩٥٧م.

٣٦ حموده ، طاهر سليمان

·ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأسكندرية.

٣٧ ابن خالويه، الحسين بن أحمد

·الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ١٩٧١م.

٣٨ الخنساء،تماضر بنت عمرو

·ديوان الخنساء، شرح وتقديم، إسماعيل اليوسف، منشورات دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا.

٣٩ داود عبده

·أبحاث في اللغة العربية. مكتبة لبنان،بيروت، ١٩٧٣م.

٤٠ الديكي ، محمود محمد رمضان

·الموصول وصلته، رسالة ماجستير، اليرموك، ١٩٩٧م.

٤١ الذبياني، الشماخ بن ضرار

·ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، د.ت.ط

٤٢ ذو الرمة

·ديوان ذي الرمة، كمبردج،١٩١٩م.

٤٣ الراجحي، عبده
·التطبيق الصرفي،دار المعارف الجامعية بالاسكندرية، د.ت
·النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.

٤٤ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر
·مختار الصحاح، طبعة وزارة المعارف، مصر، د.ت.

٤٥ الرماني، علي بن عيسى
·رسائل في اللغة والنحو، تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، سلسلة كتب التراث.

٤٦ رمضان عبد التواب
·التذكير والتأنيث في اللغة، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد العاشر، ١٩٩٦م.

٤٧ الزبيدي، محمد مرتضى
·تاج العروس من جواهر القاموس، بنغازي، دار ليبيا، ١٩٦٦م.

٤٨ الزجاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السري
·معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده الشلبي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٣م.

٤٩ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق
·الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩
·الجمل، تحقيق ابن أبي شنب، الطبعة الثانية، باريس، ١٩٥٧م.

٥٠ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله
·البرهان في علوم القرآن، قدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٨٨م.

٥١ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر
·الكشاف، رتبه وكتبه وصححه مصطفى حسن أحمد، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ١٣٧٣هـ
·المفصل في علم العربية، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.

٥٢ زهير بن أبي سلمى
·ديوان زهير بن أبي سلمى الأعلم،حلب، ١٩٧٠م.

٥٣ الساقي، فاضل مصطفى
·أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٧٧م

٥٤ السامرائي، إبراهيم
·تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، ١٩٧٢م.
·النحو العربي نقد وبناء، الطبعة الأولى، دار البيارق – لبنان–بيروت، دار عمار، عمان الأردن، ١٩٩٧م.

٥٥ السامرائي، د. فاضل
·الجملة الفعلية تأليفها وأقسامها،الطبعةالثانية، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٧م.

٥٦ السبيتي، ابن أبي ربيع
·البسيط في شرح الزجاجي، تحقيق عياد بن عبد الثبيتي،الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٩٨٦م.

٥٧ ابن السراج، أبو بكر
·الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

٥٨ أبو السعود، محمد بن محمد العماوي
·تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٩ السكري
·شرح أشعار الهذليين، القاهرة، ١٩٦٣م

٦٠ السُّهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبد الله
·نتائج الفكر. تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دارالاعتصام، د.ت، د.ط

٦١ السويح، سعدون
·تعالق جملة الصفة وجملة الصلة، مجلة كلية الدعوة، عدد(٥)، سنة ١٩٨٨م.

٦٢ سيبويه، أبو عثمان عمرو بن قنبر
· الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

٦٣ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر
· الإتقان في علوم القرآن الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
· الأشباه والنظائر في النحو، حيدر أباد، ١٣١٦هـ.
· المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه، ووضع فهارسه فؤاد علي منصور، طبعة أولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
· المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تحقيق الدكتور نبهان حسين، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٧م.
· معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي.
· همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩م.

٦٤ ابن الشجري، هبة الله بن علي بن الشريف البغدادي
· الآمالي الشجرية، الطبعة الأولى، حيدر أباد، ١٣٤٩هـ

٦٥ شعبان صلاح
· الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤م

٦٦ شوقي ضيف
· تجديد النحو، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ١٩٨٢م.
· المدارس النحوية، الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر.

٦٧ الشوكاني محمد بن علي بن محمد
· نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار، تحقيق أنور الباز، الطبعة الأولى، دار الوفاء، ٢٠٠١م.

٦٨ الصبّان، محمد علي
· حاشية الصبان على الآشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦٩ الصنعاني، عبد الرزاق، أبو بكر بن همام
·المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى، المجلس العلمي، كراتشي، باكستان، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٧٠ الصيمري، أبو محمد بن عبد الله بن إسحاق
·التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.

٧١ طحان، ريمون
·الألسنية العربية، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٧٢ طرفة بن العبد
·ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق دريد الخطيب، لطفي الصقال، ١٩٧٥م

٧٣ أبو الطيب المتنبي
·ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٧٤ عباس حسن،
·النحو الوافي، الطبعة الثامنة، دار المعارف بمصر، ١٩٨٧م.

٧٥ عبد الجبار فتحي زيدان
دراسات في النحو القرآني، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٧٦ عبد العاطي مصطفى وآخرون
·الهادي إلى النحو، الطبعة الأولى، المطبعة العربية الحديثة، العباسية، ١٩٧١م

٧٧ عبد العال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر.
·معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القرّاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

٧٨ عبد الله الدابل
·الوصف المشتق في القرآن، الطبعة الأولى، مكتبة التوبة، الرياض، ١٩٩٦م.

٧٩ عبدالله درويش
·دراسات في علم الصرف، مكتبة الشباب، مصر، طبعة ١٩٥٩م.

٨٠ العبيدان، موسى مصطفى
الصفة الغالبة في النحو العربي، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية عدد ١٨، مجلد ١١، ١٩٩٩م.

٨١ أبو عبيدة معمر بن المثنى
·مجاز القرآن، تحقيق د. محمد فؤاد سركين، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٤م.

٨٢ عدنان محمد سليمان
·التوابع في كتاب سيبويه، كلية الآداب، جامعة بغداد.

٨٣ العسكري، أبو هلال
·الفروق في اللغة، تحقيق حسام الدين القدسي، دار زاهد القدسي، د.ت، د.ط

٨٤ ابن عقيل، بهاء الدين
·شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

٨٥ العكبري، أبو البقاء
·اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.

٨٦ العمايرة، إسماعيل أحمد
·المشتقات نظرة مقارنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٦،السنة الثالثة والعشرون، ١٩٩٩م.

٨٧ الغزالي، أبو حامد محمد
·المقصد الأسنَى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، بعناية بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.

٨٨ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا
·معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، إيران، ١٣٨٩هـ.

٨٩ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد
·المذكر والمؤنث، تحقيق د. رمضان عبد التواب الطبعة الثانية، دار التراث، القاهرة، ١٩٩٦م.

·معاني القرآن. تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.

٩٠ الفراهيدي، الخليل بن أحمد
·معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.

٩١ الفرزدق
.ديوان الفرزدق،دار صادر، بيروت، د. ت

٩٢ فريان، علي حسن
.القضايا الصرفية في ضوء القرآن الكريم، دار شموع الثقافة، ليبيا، د.ت.

٩٣ الفيروز أبادي، مجد الدين بن محمد بن يعقوب
·القاموس المحيط، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.

٩٤ قباوة، فخري الدين
·إعراب الجمل وأشباه الجمل، الطبعة الثالثة، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١م.
·تصريف الأسماء والأفعال، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٨م.

٩٥ ابن قتيبة،أبو محمد بن عبد الله بن مسلم
·أدب الكاتب، تحقيق وشرح محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٣م.

٩٦ القزويني الخطيب
·كتاب الإيضاح. دار الإرشاد الإسلامي. بيروت، د.ت،د.ط

٩٧ قيس بن ذريح
·ديوان قيس بن ذريح، القاهرة، ١٩٦٠م.

٩٨ ابن القيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
. بدائع الفوائد، إدارة الطباعة المنيرية، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
. الفوائد المشوق إلى علوم القرآن، وعلم البيان، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان.د.ت.

٩٩ كثير عزّة
·ديوان كثير عزة، بيروت، ١٩٧١م.

١٠٠ كحيل، أحمد حسن
·التبيان في تصريف الأسماء، الطبعة السادسة، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٩٨م.

١٠١ الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى بن الحسين
·الكليات، أعّده للطبع ووضع فهارسه د. عدنان درويش محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٦م.

١٠٢ ابن مالك محمد بن عبد الله
·تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.

١٠٣ المبرد، أبو العباس
·المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ

١٠٤ مجنون ليلى،
ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد، فراج، دار مصر للطباعة، د.ت.

١٠٥ محمد حماسة عبد اللطيف
·بناء الجملة العربية، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م.
·العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

١٠٦ محمد صلاح الدين مصطفى
·النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، د.ت.

١٠٧ محمد عيد
·النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة، د.ت

١٠٨ محمد أبو الفتوح شريف
·التراكيب النحوية وشواهده القرآنية،الطبعة الأولى، دار القلم، دبي، ١٩٨٩م.

١٠٩ محمد أبو موسى
دلالة التراكيب، دراسة بلاغية، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٩م.

١١٠ المخزومي، مهدي
·في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٦٦م.

١١١ مسعود، فوزي
·التوابع أصولها وأحكامها، دراسة نحوية، القاهرة، ١٩٨٤م.

١١٢ مصطفى جطل، وإبراهيم محسن
·تقسيم الكلام عند القدماء والمحدثين، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد ١٩، ١٩٩٠م.

١١٣ ابن معطي
·شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي موسى الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م.

١١٤ المكودي، عبد الرحمن
·شرح المكودي على الألفية، الطبعة الثالثة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤م.

١١٥ مكي بن أبي طالب
·مشكل إعراب القرآن. تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن،/ دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٥م.

١١٦ المناوي، محمد عبد الرؤوف
·التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.

١١٧ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم.
·لسان العرب المحيط، بيروت، دار صادر، ١٩٧٠

١١٨ ميشال زكريا
·الألسنية التوليدية التحويلية، النظرية الألسنية

١١٩ ناصف، علي النجدي
·من قضايا اللغة والنحو، مكتبة النهضة، مصر بالفجالة،١٩٥٧م.

١٢٠ نخلة ، محمود
·مدخل إلى دراسة الجملة العربية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت.

١٢١ ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري
·أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية.
·رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً، ولغة وخلافا، وايضا، وهلّم جرّا، تحقيق.حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ١٩٨٤م.
·شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
·شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، دار الاتحاد العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٩م.
·مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دمشق، ١٩٦٤م.

١٢٢ ياقوت، أحمد
·في علم اللغة التقابلي – دراسة تطبيقية – دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية، طبعة ١٩٨٥م

١٢٣ ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي
·شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

The Adjective between Traditional Grammar & Modern Linguistics

By: Zuher Mohammad Al-Orud

Supervisor: Professor Sameer Sharif Stateh

Abstract

Key Words; (description (Wasif) Adjective (sifa) and attribute to (nai't).

This study aims at explaining the syntactic and semantic phases of the adjective in Arabic.The traditional division of speech considers adjectives as a part of nouns, whereas some modern studies in Arabic linguistics consider Arabic adjectives as an independent part of speech. This division has been borrowed from English and some other western languages.

This study consists of three chapters. The first chapter deals with the concept of adjective and its definition. The researcher concluded the concept of adjective in the works of traditional grammarians is completely defined.

The second chapter deals with the syntactic characteristics of Arabic adjectives. Taking into consideration these characteristics, the study divides Arabic adjectives into two main parts: real adjective and causal adjective. The non – derived noun has been considered as one of adjectives in this study.

The third chapter deals with some common phenomena of Arabic adjectives, such as deletion, adjective order, and similarity between adjectives and their objects.